سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٣١١)
(سلسلة علمية محكمة)

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

مارس ٢٠٢٠

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد".
"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقـديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجـــز

تهدف الدراسة الحالية إلى استكشاف ورصد أهم الفرص والمجالات الإنتاجية (نباتية، حيوانية، سمكية) والتجارية والخدمية للتعاون الزراعي لمصر في بعض الدول الأفريقية ذات الفرص الاستثمارية الزراعية المعززة لهذا التعاون، كما تسعى الدراسة إلى طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لتفعيل مجالات التعاون.

وفي سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الدول الأفريقية ذات الأولوية للاستثمار الزراعي المصري معها، وهى: زامبيا، غانا، بوركينافاسو، كينيا، أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، أنجولا، ساحل العاج، رواندا، موزمبيق، والسودان.

وقد استعرضت الدراسة الأنشطة الزراعية بالدول المشار إليها، ومن ثم تم تحديد فرص ومجالات التعاون والاستثمار الزراعي المصري لكل من القطاع الخاص والحكومي، مع الإشارة إلى أهم محفزات الاستثمار بتلك الدول.

وفي سبيل تعزيز هذا التعاون اقترحت الدراسة عدداً من الآليات منها:

- أن التعاون المصري الأفريقي في مجال الزراعة لابد أن يكون في إطار استراتيجية قومية للتعاون مع الدول الأفريقية تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.
- العمل على إنشاء مركز للاستثمار الزراعي المصري لخدمة المستثمرين في أفريقيا من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي يتولى مهمة توفير قاعدة من المعلومات والبيانات، وإعداد خريطة ودليل للاستثمار الزراعي للدول الأفريقية الأكثر جذباً للاستثمارات الزراعية.
- إتاحة الفرص لتعزيز الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ للمشروعات الاستثمارية الزراعية بالدول الأفريقية.
- نشر الخدمات اللوجستية والتسويقية، والعمل على استكمال منظومة إنشاء المراكز اللوجستية بالدول الأفريقية ذات الفرص الزراعية الأكبر للتعاون مع مصر، وتشجيع القطاع الخاص المصري على تأسيس شركات للتسويق والوساطة بين مصر والدول الأفريقية.
- دعم التبادل التجاري المصري الأفريقي بالعمل على فتح السوق المصرية أمام المنتجات الأفريقية، بمنحها معاملة تفضيلية وتخفيف القيود على الواردات منها، والعمل على نشر مكاتب التمثيل التجاري بالدول الأفريقية وخاصة بدول حوض النيل من أجل زيادة حجم التجارة بين مصر وتلك الدول.
- دعم الاستثمار في مشروعات البنية التحتية بالدول الأفريقية، وأهمها الطرق، والنقل بأنواعه البرى والبحري، والتسهيلات التسويقية الزراعية.
- إتاحة فرص لتمويل الاستثمارات المصرية بأفريقيا بإنشاء صندوق سيادي مصري للتمويل في أفريقيا بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، مع مطالبة المؤسسات المالية والإقليمية والدولية من خلال الاتحاد الأفريقي بتوفير آليات مبتكرة للتمويل وتسهيلات بنكية لدعم الاستثمار والتجارة في قطاع الزراعة بالدول الأفريقية.

الكلمات الدالة: أهمية أفريقيا لمصر– الزراعة بأفريقيا– التعاون الزراعي المصري الأفريقي– آليات تعزيز التعاون.

فـــريـق البحـــث

أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد

أ. د. هدى صالح النمر الباحث الرئيسي

أ. د. أحمد عبد الوهاب برانيه

أ. د. بركات أحمـد الفرا

أ. د. عبد العزيز إبراهيم عبد العزيز

أعضاء الهيئة العلمية من خارج المعهد

أ. د. وحيد على مجاهـد

د. سالي محمد فـريـد

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد

أ/ محمد حسنين عبد الرحمن

أ/ نهلة السيد عبد الجواد سالم

سكـرتارية

أميمة أحمد محمد سلطان

محاسن حسن أحمد فرج

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمــة	١
الفصل الأول: الاهتمامات الدولية في أفريقيا من منظور الأمن القومي، مع الإشارة إلى الزراعة.	٤
١-١ أهمية أفريقيا الاستراتيجية لمصر	٤
١-٢ أهم الدول ذات الأهداف الاستراتيجية في أفريقيا	٧
١-٣ الاستحواذ على الأراضي الزراعية في أفريقيا	١٦
١-٤ القـرن الأفريقي	٢٠
الفصل الثاني: الأوضاع الراهنة لقطاع الزراعة في أفريقيا	٢٣
٢-١ لمحة جغرافية/ تاريخية	٢٣
٢-٢ الموارد الزراعية في أفريقيا	٢٤
٢-٣ الملامح الرئيسية للزراعة الأفريقية ودورها في التنمية	٣٨
٢-٤ محددات التنمية الزراعية	٤٤
٢-٥ الأوضاع الراهنة للإنتاج الزراعي	٥١
٢-٦ التجارة الخارجية الزراعية	٥٧
٢-٧ أوضاع الأمن الغذائي في أفريقيا	٦٠
٢-٨ فرص التنمية الزراعية، والدول ذات الأهمية للتعاون الزراعي المصري الأفريقي	٦٣
الفصل الثالث: التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية	٦٧
٣-١ أهمية التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية	٦٧
٣-٢ الوضع الراهن للموارد السمكية في أفريقيا	٦٨
٣-٣ التحديات التي تواجه قطاع الإنتاج السمكي في أفريقيا	٧٢
٣-٤ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠	٧٤
٣-٥ الوضع الحالي لمصايد الأسماك والمزارع السمكية في دول حوض النيل	٧٥
٣-٦ بعض الدول المختارة للتعاون مع مصر في مجال الثروة السمكية، وفرص ومجالات التعاون	٧٩

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع: فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي، وآليات تفعيله	٩٢
٤–١ الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة – قضايا عامة	٩٢
٤–٢ فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	١٠٢
٤–٢–١ محددات اختيار أولويات الدول الأفريقية	١٠٣
٤–٢–٢ الدول الأفريقية ذات الأولوية للاستثمار الزراعي المصري	١١١
٤–٢–٣ فرص ومجالات التعاون الزراعي الإنتاجي والتجاري مع الدول الأفريقية المقترحة	١١٢
٤–٣ آليات تفعيل التعاون الزراعي المصري الأفريقي	١٢٥
موجز ونتائج الدراسة	١٢٩
قائمة المراجع	١٣٧
الملاحق	١٤١

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١-١)	الصفقات التي تمت حسب الأقاليم من الأراضي الزراعية عام ٢٠١٦	١٧
(١-٢)	الدول الإحدى عشرة الأكبر مساحة على مستوى القارة	٢٥
(٢-٢)	أهم الدول ذات المساحات الأكبر الصالحة للزراعة على مستوى القارة	٢٦
(٢-٣)	الدول الأفريقية ذات المساحة الزراعية الأكبر على مستوى القارة	٢٧
(٢-٤)	الأهمية النسبية لمساحة الغابات بالأقاليم الأفريقية	٢٨
(٢-٥)	أنهار القارة الأفريقية الكبرى والدول الواقعة ضمن حوضها	٢٩
(٢-٦)	الأوضاع المائية للدول الأفريقية من حيث الموارد والاستخدامات للفرد في كل دولة	٣١
(٢-٧)	متوسط قيمة دليل التنمية البشرية للدول الأفريقية، وموقعها بين دول العالم عام ٢٠١٨	٣٦
(٢-٨)	بعض المؤشرات للسمات العامة الزراعية بالقارة الأفريقية مقارنة بمتوسط دول العالم وآسيا وأوروبا	٤٣
(٢-٩)	الإنتاجية المقارنة لبعض المحاصيل في أفريقيا والعالم ٢٠١٧	٥٤
(٢-١٠)	الأهمية النسبية لأعداد الماشية والدواجن بأفريقيا عام ٢٠١٧	٥٦
(٢-١١)	أعداد الثروة الحيوانية في بعض الدول الأفريقية لعام ٢٠١٧	٥٧
(٣-١)	إنتاج المصايد الطبيعية في أفريقيا	٦٩
(٣-٢)	تطور إنتاج المزارع السمكية في أفريقيا بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٦	٦٩
(٣-٣)	توزيع العمالة الأفريقية في قطاع الإنتاج السمكي والخدمات المساعدة عام ٢٠١٤	٧٠
(٣-٤)	مساهمة مصادر الإنتاج السمكي في الناتج المحلي من الأسماك عام ٢٠١٤	٧١
(٣-٥)	إجمالي صادرات وواردات الأسماك في أفريقيا عام ٢٠١٦	٧١
(٣-٦)	نصيب الفرد من إمدادات الأسماك، ونسبة البروتين السمكي لإجمالي البروتين الحيواني في دول حوض النيل في عام ٢٠١٣	٧٧
(٤-١)	نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية في مصر عام ٢٠١٧	٩٦
(٤-٢)	قيم مؤشرات ومحددات الاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية المقترحة	١٠٩
(٤-٣)	الدول المقترحة للاستثمار الزراعي المصري الأفريقي مرتبة تنازليا وفقاً للوزن النسبي لقيم محددات الاستثمار الزراعي	١١٢

مقدمة

يمثل الانتماء للقارة الأفريقية أحد الركائز الاستراتيجية والجيوسياسية لمصر، وقد أكد على ذلك الدستور المصري الحالي في المادة الأولى، وهذا الانتماء لا يتأسس فقط على البعد الجغرافي من حيث كون مصر إحدى دول القارة الأفريقية، وإنما يتأسس كذلك على علاقات وروابط تاريخية ضاربة في القدم منذ عصور الفراعنة. وامتدت هذه العلاقات والروابط عبر الحقب المتتالية، المسيحية، والإسلامية، مروراً بمرحلة النهضة المصرية الحديثة في عهد محمد على واهتماماته ومشروعاته في العمق الأفريقي، ثم مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، ودورها المشهود في إذكاء روح التحرر السياسي والاقتصادي في العديد من دول ومناطق القارة السمراء.

وانطلاقا من تلك الوضعية الجغرافية، والجذور التاريخية، تأتي الأهمية القصوى لإعادة تعزيز وترسيخ أواصر التعاون المصري مع مختلف دول القارة الأفريقية وفق أسس من المصالح المشتركة والعلاقات والمشروعات ذات المنافع المتبادلة والمتكافئة. ومع تسلم مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي، وفى إطار تحملها مسئولية مواجهة التحديات التي تواجه دول القارة، وتعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية فيما بينها، يأتي المجال الاقتصادي عامة، والزراعي على وجه الخصوص، في مقدمة المجالات الداعمة لعلاقات التعاون المصري الأفريقي التي تنطوي على فرص وإمكانيات غير محدودة لإقامة العديد من المشروعات الحيوية ذات المنافع المتبادلة، والتي تحقق الأهداف المشتركة لمصر والدول الأفريقية في آن واحد. ولعل من أهم المجالات والمشروعات، هي تلك التي تساهم في إحداث نقلة نوعية على صعيد التنمية الزراعية الأفريقية والتي من شأنها تحسين وتعزيز حالة التنمية الزراعية عامة، وأوضاع الأمن الغذائي الأفريقي خاصة، لما تنطوي عليه من مخاطر آخذة في التفاقم عاما بعد آخر.

وتزخر القارة الأفريقية (رغم التوغل الحالي في القارة من جانب العديد من الكيانات والدول مثل الاتحاد الأوروبي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، وروسيا، والهند، والسعودية، وقطر، وغيرها من الدول) بإمكانيات زراعية هائلة يأتي في مقدمتها الموارد الطبيعية، فالأراضي الصالحة للزراعة تقدر بحوالي ٣٥% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها ٧% فقط في الزراعة بشتى أنواعها. كما تستحوذ القارة الأفريقية على العديد من المسطحات والموارد المائية، المالحة، والعذبة، إذ تحوي ٩% من إجمالي المياه العذبة في العالم، كما يوجد بها ١٧ نهراً تزيد مساحتهم عن ١٠٠ ألف كم٢، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ووجود مخزون ضخم من المياه الجوفية.

ونظراً لاتساع رقعة أفريقيا الجغرافية، فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، ومن ثم تتنوع مواسمها الزراعية، وهو ما يجعلها بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج

مجموعة متنوعة من الحاصلات الزراعية. وتمتلك القارة الأفريقية كذلك ثروة حيوانية هائلة، بالإضافة إلى الثروة السمكية، حيث تتميز القارة بطول سواحلها على المحيطين الهندي والأطلنطي، وعلى البحرين المتوسط والأحمر، بجانب توافر مصادر للصيد بالمياه العذبة مثل نهر النيل والبحيرات الكبرى بوسط أفريقيا.

وبرغم ما تحوزه الدول الأفريقية من الموارد الطبيعية الزراعية، وما تنطوي عليه من إمكانيات كامنة غير مستغلة للتنمية والتطوير، فإن الغالبية العظمى من تلك الدول تعاني من هشاشة الأوضاع الزراعية، والتغذوية، والأمن الغذائي، والفقر الريفي. ومن جهة أخرى، فقد أصبحت مصر تواجه تحديات غير مسبوقة فيما يتعلق بمواردها المائية، وإلى حد كبير أيضا في مواردها الأرضية الزراعية. ويعكس هذا الوضع مشكلة الدراسة والمتمثلة في ضعف مجالات التعاون الزراعي الحالية فيما بين مصر والدول الأفريقية رغم الفرص والإمكانيات المتاحة لدى كل منها، الأمر الذي أصبح يستلزم توجيه أكبر قدر ممكن من الاهتمام بالتعاون الزراعي مع الدول الأفريقية، والاستثمار الواسع النطاق من جانب كل من القطاعين الخاص والعام، في برامج ومشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي مع تلك الدول، وأن يكون ذلك الاهتمام ضمن الأولويات الاستراتيجية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في مصر في المراحل الحالية والمستقبلية، وأن يتجاوز اهتمام مصر الحالي في مجال التعاون الزراعي مع الدول الأفريقية تلك المجالات المحدودة والمتواضعة، وربما الرمزية، لإقامة مزارع صغيرة نموذجية، أو تقديم الخبرات والمشورات الفنية.

وإذا كانت دول القارة جميعها أو بعضها تعتبر ميدانا خصباً لمختلف أشكال ومجالات التعاون الاستثماري الزراعي، فإن هذه الدراسة تستهدف استكشاف ورصد أهم الفرص والمجالات الإنتاجية (نباتية، حيوانية، سمكية)، والتجارية، والخدمية المختلفة للتعاون الزراعي لمصر مع بعض الدول الأفريقية ذات الفرص الاستثمارية الزراعية والميزات التنافسية المعززة لهذا التعاون، والتي تأتي في مقدمة الاهتمام المصري، كما تسعى الدراسة إلى طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لتفعيل مجالات التعاون، الأمر الذي قد يسهم في إيجاد فرص وحلول لمواجهة التحديات التي تعاني منها الزراعة المصرية من جهة، ويعزز العلاقات بين مصر والدول الأفريقية بما يعود بالنفع على الطرفين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا من جهة أخرى.

وفى سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بعرض وتحليل المعارف والبيانات المتاحة بالدراسات والتقارير المحلية والإقليمية والدولية، وبمصادر البيانات الثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وتشتمل الدراسة الحالية على أربعة فصول بخلاف الملخص والنتائج والتوصيات، حيث تناول الفصل الأول الاهتمامات الدولية في أفريقيا من منظور الأمن القومي، مع الإشارة إلى الزراعة، واستعرض الفصل الثاني الأوضاع الراهنة لقطاع الزراعة في أفريقيا، ونظراً للطبيعة الخاصة التي يتسم بها قطاع الموارد السمكية، فقد تم تناوله في فصل منفصل، وهو الفصل الثالث الذي يحمل عنوان "التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية"، أما الفصل الرابع فتناول فرص ومجالات التعاون الزراعي وسبل وآليات تفعيله.

وقد شارك في إعداد هذه الدراسة فريق بحثي مكون من كل من: أ. د. هدى صالح النمر (الباحث الرئيسي)، و أ. د. أحمد برانية، و أ. د. بركات الفرا، و أ. د. عبد العزيز إبراهيم الأساتذة في معهد التخطيط القومي، و أ. د. وحيد مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة عين شمس، ود. سالي فريد أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا، كما ساعد في إعداد هذه الدراسة كل من أ. محمد حسنين المدرس المساعد بالمعهد، وأ. نهلة السيد المعيدة بالمعهد.

ويأمل فريق البحث أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت على نحو فعال بما توصلت إليه من نتائج، وما طرحته من توصيات في مساعدة واضعي السياسات ومتخذي القرارات على تعزيز علاقات التعاون الزراعي بين مصر والدول الأفريقية.

الباحث الرئيسي

تحريراً في مارس ٢٠٢٠

أ. د. هـدى صالح النمر

الفصل الأول

الاهتمامات الدولية في أفريقيامن منظور الأمـن القومي مع الإشارة إلى الزراعــة

١-١ أهمية أفريقيا الاستراتيجية لمصر:

تمثل أفريقيا أهمية كبرى لمصر، ليس لأن مصر جزء من أفريقيا فحسب، أو لعوامل اقتصادية، أو باعتبارها مصدر مياه نهر النيل بما يمثله من أهمية خاصة، بل أيضاً لاعتبارات أمنية تتعلق بمكافحة الإرهاب وحماية الحدود، ولاعتبارات سياسية كذلك، حيث تمثل دول أفريقيا المنضمة للأمم المتحدة ربع عدد أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأهمية ذلك في مساندة القضايا المصرية والعربية في الأمم المتحدة، علاوة على مطالبة أفريقيا بأن يكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، ومصر الدولة المرشحة لذلك، حيث تعتبر أهم دولة في أفريقيا مع كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا، وإن كنا سنركز هنا فقط على اعتبارات ثلاثة.

١-١-١ الأهمية السياسية

تمثل أفريقيا أهمية سياسية كبرى لمصر، بل ولغالبية دول العالم وفي مقدمتهم أمريكا وإسرائيل والصين وبريطانيا والبرازيل وفرنسا والهند وتركيا وإيران، الأمر الذي يجعل من أفريقيا محط أنظار وتكالب دول عديدة عليها، ومصر هي الأولى بذلك بوضعها كدولة أفريقية وعضو مهم جداً في الاتحاد الأفريقي وترأس دورته الحالية ٢٠١٩، وللعديد من القضايا الأخرى الخاصة بمصر، حيث أن القوة التصويتية لأفريقيا في الأمم المتحدة ووجودها الفاعل وعلاقاتها تساعد كثيرا في دعم قضايا مصر وقضايا الأمة العربية في الأمم المتحدة وفي مؤسساتها المختلفة، ونذكر هنا بموقف الدول الأفريقية الداعم لمصر إثر العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وقطع عدد من الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وفي ذات الوقت تأييدها للموقف المصري والعربي في المحافل الدولية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ونظراً لأهمية مصر أيضاً لأفريقيا والدور التاريخي الذي لعبته مصر في دعم الثورات التحررية ضد الاستعمار والمساعدات التي قدمتها للدول الأفريقية، مما جعلها تمثل الدولة الرائدة والكبرى في أفريقيا، يستوجب على مصر أن تحافظ على مكانتها وريادتها في أفريقيا لحماية مصر وحماية أفريقيا من الأطماع الأجنبية فيها وفي مواردها الطبيعية الضخمة، وأيضاً الحفاظ على الاستقرار السياسي وحماية الحدود وفض النزاعات بالطرق السلمية.

١-١-٢ الاعتبارات والأهمية الأمنيـة

يشكل الأمن هاجساً لكافة دول العالم، ويزداد هاجس الأمن في الدول النامية، وفي الدول حديثة العهد بالاستقلال، أو تلك التي تحكمها نظم قبلية وعشائرية كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، حيث القبائل لها دور أساسي في الحكم.

ونظراً لكبر مساحة أفريقيا وكبر عدد دولها (٥٤ دولة)، فإن ذلك يجعل من قضية الأمن قضية كبرى ومعضلة تحتاج إلى معالجة، وحيث أن الأمن والاستقرار عاملان مرتبطان بتحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي، فإن الأمن الأفريقي يشكل أهمية خاصة لمصر، حيث للأمن جوانب ثلاثة أساسية.

أ- حماية الحدود وحماية المـوارد

يلعب الأمن دوراً حيوياً ومهماً وأساسيا في حماية الحدود وحماية الموارد، وهذا يتطلب التعاون بين الدول ذات الحدود المشتركة، ونظرا لتشابك الحدود، وحتى يتحقق الاستقرار، يتطلب الأمر الحرص على بناء علاقات سياسية وأمنية مع دول الجوار، ومع دول جوار الجوار، حيث أن الأمن لا يتوقف فقط على دول الجوار، ونظرا لأن مصر حدودها الأفريقية مع كل من السودان وليبيا ووجودها على البحر الأحمر، وارتباط كل من ليبيا والسودان بحدود مع العديد من الدول الأفريقية، جنوب السودان، أثيوبيا، إرتيريا، تشاد وكينيا وأوغندا، فهذا يوسع دائرة الحدود ودائرة الحفاظ على الموارد، مما يتطلب بناء علاقات طبيعية واستراتيجية مع هذه الدول، وبصفة خاصة لارتباط بعضها بالأمن القومي المتمثل في مياه نهر النيل الذي يأتي ٨٥% من موارده من أثيوبيا، هذا بالإضافة إلى التواجد غير الأفريقي في القرن الأفريقي، الأمر الذي يشدد من أهمية الأمن وحماية حدود الدولة وحماية مواردها من خلال اتفاقيات وتعاون بناء في إطار الاتحاد الأفريقي وفي الإطار الثنائي بين الدول.

ونظرا لأن الدول الأفريقية دول غنية بالموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الأراضي الزراعية الشاسعة والبترول والغاز والمعادن ومناجم الذهب والماس واليورانيوم والمغنيسيوم والكوبلت، فإن ذلك جعل الأطماع الخارجية في أفريقيا تتعدد مصادرها نظرا لأهمية هذه الثروات الطبيعية للعالم أجمع، الأمر الذي يتطلب حماية هذه الموارد وأن تعود بالنفع على الدول الأفريقية في المقام الأول.

ب مكافحـــة الإرهـاب

تمثل مكافحة الإرهاب أولوية أولى لغالبية دول العالم، ومن بينها الدول الأفريقية ومنها مصر، وتتطلب مكافحة الإرهاب تعاون الدول من خلال الاتفاقيات ومن خلال التعاون الأمني، حيث أن الإرهاب لا أرض ولا دين ولا دولة له، فهو ينتشر كالوباء، والقارة الأفريقية تعاني من الإرهاب معاناة شديدة ويهدد

استقرارها، بل ووجودها في بعض الأحوال، فالإرهاب منتشر في غالبية الدول الأفريقية وإن كان أبرزه في الصومال وليبيا ونيجيريا ومالي وتشاد وأوغندا وغانا وكينيا وبوروندي والسنغال وأثيوبيا. ونظرا لأن الإرهاب يخترق الحدود الجغرافية ويتجاوزها، فلابد من التعاون بين دول الجوار ودول جوار الجوار لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، لذلك فمصر تولى هذا الأمر أهمية خاصة، ذلك أن جانبا من الإرهاب يأتي عبر الحدود مع ليبيا والسودان، ويأتي الإرهاب إلى ليبيا من تشاد، ويأتي إلى السودان وجنوب السودان من أوغندا وأثيوبيا وكينيا والسنغال، أي أن مصر يهمها مواجهة الإرهاب من مصادره حتى يسهل القضاء عليه.

ج- الهجرة غير الشرعية

تنتشر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أفريقيا بوجه خاص، وأصبحت تشكل مصدر قلق وإزعاج للسلطات الحاكمة وتهدد الاستقرار الوطني والدولي، وخاصة عندما تندلع الحروب في بعض مناطق القارة فتزيد المعاناة من موجات الهجرة غير الشرعية، وبما تحمله من هموم ومشاكل أمنية واقتصادية واجتماعية وإنسانية، تعجز منظمات الأمم المتحدة عن إيجاد حلول لها، مما يجعل من المهاجرين قنابل موقوتة ممكن أن تنفجر في أية لحظة.

فالهجرة غير الشرعية التي تواجهها مصر من العديد من الدول الأفريقية تتطلب التعاون مع الدول التي تشكل مصدر الهجرة لوضع حد لها ووقفها، وبدون هذا التعاون والتنسيق المشترك يصعب وقف الهجرة والحد من تداعياتها الخطيرة.

١-١-٣ الأهمية الزراعية

أ- الأهمية الزراعية الأفريقية لمصر

تتمتع القارة الأفريقية بامتلاكها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي إما مازالت تحت الإنتاج الحدي، أو غير مستغلة، أو تعتمد على استخدام الأساليب التقليدية في الزراعة، أو تعتمد على مياه الأمطار. إن وضعا هذا هو شأنه وتلك هي طبيعته يوحى للمستثمرين بوجود فرص جيدة للاستثمار في القطاع الزراعي في العديد من الدول الأفريقية، بل ويشجع ويفتح آفاقاً لتحقيق الأمن الغذائي (وأمن الطاقة) بالاستثمار الزراعي في أفريقيا، إما عن طريق استئجار الأراضي الزراعية والقيام بزراعتها بمحاصيل الغذاء (ومحاصيل إنتاج الطاقة)، أو عن طريق الشراكة، أو امتلاك الأراضي الزراعية حسب القوانين المنظمة لذلك في الدول الأفريقية.

ولعل مصر تقدم مساعدات فنية في مجالات مختلفة للدول الأفريقية ومن بينها القطاع الزراعي، حيث لديها مزارع نموذجية في العديد من الدول الأفريقية، وقامت ببناء سدود لجمع المياه لاستخدامها في

الزراعة، وقامت مصر كذلك بتدريب آلاف الأفارقة في المجالات الزراعية المختلفة، لذلك فإن الزراعة تمثل أهمية حيوية وغاية في الاحتياج لمصر، سواء لتأكيد دورها الريادي في أفريقيا، أو لحماية أفريقيا من التدخلات الخارجية، أو لتوفير احتياجات مصر من السلع الغذائية التي يوجد نقص في إنتاجها المحلي، فالزراعة مدخل مهم ووسيلة لتقوية العلاقات والروابط بين مصر والدول الأفريقية.

ب- مياه نهر النيل

يعتبر نهر النيل شريان الحياة بالنسبة لمصر، ومصر تعتبر دولة مصب للنهر، بينما يوجد دول أخرى تمثل دول منبع ودول مجرى، وعموماً شكلت دول حوض النيل (بوروندي، رواندا، تنزانيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، أوغندا، أثيوبيا، وجنوب السودان، السودان، ومصر وإرتيريا- بصفة مراقب في المبادرة) فيما بينها (باستثناء جنوب السودان) عام ١٩٩٩ مبادرة[١] حوض النيل التي تستهدف تنمية المصادر المائية لحوض النيل، وضمان كفاءة إدارة المياه، والتعاون المشترك، وتحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي.

وحيث أن ٨٥% من مياه نهر النيل الواردة لمصر مصدرها أثيوبيا (النيل الأزرق) فإن التعاون في مجال المياه يعد أمراً لابد منه ويفرض نفسه مع جميع دول حوض النيل "دول المنبع ودول المجرى و**دول** المصب".

١-٢ أهم الدول ذات الأهداف الاستراتيجية في أفريقيا

تتسابق الدول في الذهاب إلى أفريقيا والتواجد فيها لاعتبارات تكاد تكون متشابهة، من حيث الجوانب الاقتصادية، أو السياسية، أو الأمنية، ولقد أصبحت أفريقيا محط أنظار الدول الكبرى، منذ عهد الاستعمار القديم وقضايا الرق وجلب الأفارقة ليعملوا في مزارع البيض في أمريكا وبعض الدول الأوربية، بالإضافة إلى استغلال هؤلاء العبيد في أعمال غير إنسانية وفوق طاقة البشر، وفي العصر الحديث تكالبت الدول الأجنبية وتصارعت على أفريقيا، وأهم وأبرز هذه الدول هي بريطانيا، وفرنسا، وأمريكا، وإسرائيل والصين، والهند، ودخل في الآونة الأخيرة كل من إيران، وتركيا، ولكل دولة أهدافها واستراتيجية تحقق تلك الأهداف.

---

[١] **نشرة مصر أفريقيا**، مصر ودبلوماسية التنمية بين دول حوض النيل، مكتبة دار الفكر العربي، فبراير ٢٠١٩.، **المصدر**: https://africa.sis.gov.eg.

سنكتفى في هذا المقام بالتعرض لدول خمس ذات تواجد استراتيجي في أفريقيا، ويكاد يوجد تنسيق ضمني فيما بينها، بحيث لكل دولة مناطق نفوذ لا تقترب منها الدول الأخرى، وكأنه يوجد ميثاق مكتوب بينهم، وإن لم يكن مكتوباً، والأدهى أن الحرب الباردة قد تطل برأسها في أفريقيا بين أمريكا والصين.

١-٢-١ <u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تخلت عن سياستها القديمة التي كانت تعطي لحلفائها الأوروبيين الأولوية في التعامل مع مناطق نفوذهم القديمة في القارة. وقد زاد الاهتمام الأمريكي بالقارة السمراء، بعد دخول الصين الكثيف في القارة، مما جعل أمريكا تراجع سياساتها السابقة وتشتق سياسة جديدة في التعامل مع أفريقيا، كانت بداياتها الأولى عام ١٩٨٩[١] حيث برزت أهداف الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا والتي تمثلت في:

أ- حماية خطوط التجارة البحرية.

ب- الوصول إلى مناطق البترول والتعدين والمواد الخام والغاز الطبيعي.

ج- فتح الأسواق أمام المنتجات والاستثمارات الأمريكية.

د- دعم ونشر قيم الليبرالية وبصفة خاصة حقوق الإنسان والديموقراطية.

من أجل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية فقد سعت إدارة الرئيس كلنتون عام ١٩٩٨ إلى تأسيس شراكة بين أمريكا وأفريقيا، وتم وضع سياسة أمريكية تجاه القارة السمراء اعتمدت على[٢]:

- التركيز على مناطق إقليمية معينة في القارة، حيث ركزت في الغرب على نيجيريا والسنغال، وفي الشرق على أثيوبيا، وفي الجنوب على جنوب أفريقيا.
- مكافحة الإرهاب وتدفق المخدرات والجريمة الدولية وحماية البيئة وحقوق المرأة.
- المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزمات.
- محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، مثل السودان وليبيا.
- تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة.

وفي الحقيقة عادت الولايات المتحدة الأمريكية لأفريقيا بشكل أقوى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في عهد الرئيس بوش الابن، وأكثر ما أقلق أمريكا هو تزايد النفوذ الصيني في أفريقيا، من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، فقد وصل حجم التبادل التجاري الصيني مع أفريقيا لنحو ٢٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٤ وفق ما جاء بالتقرير الذي صدر عن مؤسسة راند الأمريكية عام ٢٠١٨، كما

---

[١] حمدي عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة**، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٩٤.

[٢] المرجع السابق، ص ٩٦.

بلغ حجم الاستثمارات الصينية في القارة حوالي ٣٠ مليار دولار في نفس السنة، بالإضافة إلى ذلك فقد شاركت قوات صينية في حفظ السلام في أفريقيا، مما دفع الولايات المتحدة إلى إنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة لقيادة أفريقيا تسمى اختصاراً (أفريكوم) هدفها حماية الأهداف الأمنية في القارة والمياه المحيطة بها.

وفي أغسطس عام ٢٠١٤ قامت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما بعقد قمة أمريكية أفريقية تعنى بالشأن الاقتصادي في أفريقيا على غرار منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والمنتدى الهندي الأفريقي، وانعقدت القمة في واشنطن وحضرها عدد من رؤساء دول وحكومات نحو خمسين دولة أفريقية، وكان شعار القمة "الاستثمار في الجيل القادم". ووضعت أمريكا الملف الاقتصادي بجانب الملف الأمني كعنوان للسياسة الأمريكية في أفريقيا في الفترة القادمة[١].

ففي الملف الاقتصادي أعلن الرئيس الأمريكي عن استثمارات أمريكية جديدة في القارة بقيمة ١٤ مليار دولار، بالإضافة إلى أربعة مليارات لدعم الصادرات الأمريكية إلى أفريقيا. وحدد توسيع نطاق قانون الفرص والنمو الأفريقي (أجوا) الذي يسمح بدخول بعض السلع الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الضرائب، بالإضافة إلى دعم الطاقة في كل من أثيوبيا وتنزانيا وكينيا وغانا وليبيريا ونيجيريا.

وفي الملف الأمني بجانب التأكيد على ضرورة قوات التدخل الأفريقية (أفريكوم)، أكد تقرير "راند" على ضرورة أن تعمل الولايات المتحدة على:

أ- تعديل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا بتشجيعها على توفير مزيد من فرص العمل المحلية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الديموقراطية والشفافية والمساءلة في القارة.

ب- توسيع قاعدة العلاقات بين أمريكا والدول الأفريقية.

ج- تشجيع زيادة الاستثمارات الأمريكية في القارة.

د- السعي لاستيعاب الجيش الشعبي الصيني للمشاركة في عمليات قوات أفريكوم.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أمريكا أقامت أكبر قاعدة عسكرية دائمة في جيبوتي، بالإضافة إلى ٣٤ قاعدة عسكرية أمامية منتشرة في غرب وشرق وشمال القارة[٢].وتدعم أمريكا كلا من الجيش المصري والجيش النيجيري والجيش الأثيوبي والجيش المالي وجيش النيجر[٣].

---

[١] رؤية، دورية محكمة في الشئون التركية والدولية – ديسمبر ٢٠١٥.

[2] www.aljzeera.com.
- Dr. Mehari, Increasing Tension Between China and the US will be Detrimental to Africa Prosperity and Peace, Jun. 2019.

[3] **Ibid**

نخلص من ذلك إلى أن أمريكا تعتبر أفريقيا قارة ذات أهمية سياسية واقتصادية وأمنية تجعلها ضمن قلب السياسة الأمريكية، وخاصة في ظل وجود الصين في القارة والمنافسة الشديدة بين الدولتين الكبيرتين مما جعل القارة موزعة بين مناطق النفوذ للدول الكبرى، الأمر الذي قد يؤثر بشكل مباشر على استقرار القارة وعلى قرارات وسيادة دولها.

١-٢-٢ <u>الصين</u>

تتواجد الصين بكثافة كبيرة في القارة السمراء وتطورت العلاقات الصينية الأفريقية خلال العقدين الماضيين بشكل كبير. وتسعى الصين من خلال تواجدها السياسي والاقتصادي والعسكري في أفريقيا لتحقيق عدة أهداف تتمثل في الآتي[١]:

أ- الأهداف الاقتصادية، التي تتمثل في الحصول على المواد الأولية أو المواد الخام مثل النفط والمعادن والغاز الطبيعي.

ب- فتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات الصينية، خاصة وأن السوق الأفريقية سوق واعدة وقوة شرائية صاعدة، حيث سيصل سكان أفريقيا إلى ٢.٤ مليار نسمة عام ٢٠٥٠، كما بلغ حجم الاقتصاد الأفريقي عام ٢٠١٣ حوالي ١.٥ تريليون دولار.

ج- الاستفادة من الكتلة التصويتية للقارة السمراء في المحافل الدولية، حيث لدى الصين طموحات في ضم تايوان وهونغ كونغ، بالإضافة إلى إعادة ترسيم الحدود في آسيا.

د- لدى الصين مصالح أمنية في أفريقيا وبصفة خاصة في الدول المطلة على الممرات المائية مثل السودان وأثيوبيا وإرتيريا والصومال، وربما مصر لاحقا. وقد اشترت الصين من جيبوتي حصة من ميناء جيبوتي الاستراتيجي بمبلغ ١٨٠ مليون دولار، حيث تطل على المحيط الهندي والمدخل الاستراتيجي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب الذي يعد ممراً مهماً للتجارة الدولية.

هـ- تحتاج الصين إلى تأمين احتياجاتها الغذائية من خلال مشروعات زراعية عملاقة في أفريقيا.

كما استثمرت الصين عشرات المليارات من الدولارات في نيجيريا والسودان وأنجولا للحصول على حق استخراج حقول النفط، كما عقدت اتفاقيات مع كل من أثيوبيا والكونغو الديمقراطية لنفس الغرض. كما تستورد الصين ١٤% من واردتها البترولية من أنجولا.

ولقد أقامت الصين علاقات مع ٤٥ دولة أفريقية، حيث أقامت أكثر من ١٥٠ مركزاً تجارياً ومكتباً تمثيلياً، وأكثر من مائتي شركة تجارية ومركز توزيع في دول مختلفة بالقارة السمراء.

---

[١] رؤية، دورية محكمة في الشئون التركية والدولية، ديسمبر ٢٠١٥.

وتصدر الصين السلاح إلى أفريقيا، حيث أن ١% من صادرات الأسلحة الصينية تذهب إلى أفريقيا وفق بيانات عام ٢٠١١. وعلى الجانب الثقافي فقد أطلقت الصين عام ٢٠٠٦ إذاعة أطلق عليها راديو الصين الدولي في العاصمة الكينية تبث باللغة الإنجليزية واللغة السواحلية واللغة الصينية.

ولقد تبنت الصين استراتيجية عسكرية في أفريقيا ارتكزت على[١]:

أ- المشاركة الصينية في محاربة القرصنة على سواحل الصومال.

ب-المشاركة في عمليات حفظ السلام الأمني بالقارة الأفريقية.

ج- بناء قاعدة عسكرية بدولة جيبوتي على البحر الأحمر بإيجار سنوي ٢٠ مليون دولار وذلك عام ٢٠١٤. وهى تنسجم مع استراتيجية الحزام والطريق.

د- بناء مصانع الذخيرة وتجارة السلاح، وأهم الدول التي تتعامل معها السودان، ويليها الجزائر، ثم المغرب ونيجيريا وليبيريا وأنجولا وجنوب أفريقيا.

هـ- عمليات إجلاء الرعايا من مناطق النزاعات المسلحة، خاصة مع تزايد أعداد الصينين في أفريقيا، وتزايد المشاكل والنزاعات الداخلية في جانب من دول القارة.

هكذا يتضح أن الوجود الصيني في أفريقيا له أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية (عسكرية) تتفق والأهداف الاستراتيجية الصينية التي في النهاية تبحث عن سيطرة وهيمنة في هذا العالم في مناطق مهمة واستراتيجية لمواجهة أمريكا وللحفاظ على مكتسباتها والأسواق التي وصلت إليها – ومن ضمنها السوق الأفريقية – بل إن الصين تهدف إلى خلق نظام عالمي جديد غير القائم حالياً ينهي سيطرة أمريكا والغرب ويعطى مساحة أوسع للصين والدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن مثل هذا التوجه الاستراتيجي يتطلب من الصين بناء علاقات وثيقة وقوية اقتصادية وسياسية وأمنية في أفريقيا، فالجانب العسكري يحمى المشروعات الاقتصادية الصينية في أفريقيا ويحمى منابع ومسارات الطاقة، لذلك بنت الصين سياستها العسكرية في القارة السمراء لحفظ خطوطها التجارية ولتنفيذ استراتيجية الحزام والطريق (طريق الحرير).

١-٢-٣ فرنســـا

تعتبر فرنسا من أقدم الدول ذات المستعمرات في أفريقيا، وخاصة في الغرب الأفريقي حيث يتمتع الغرب الأفريقي بموارد ضخمة من البترول والذهب والبوكسيت واليورانيوم والليثيوم والحديد والنحاس والمنجنيز والماس ... الخ.)[٢] .

---

[١] نور الدين عفان، البعد العسكري في الاستراتيجية الصينية تجاه أفريقيا، جامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة، الجزائر، ٢٠١٩.

[٢] مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات السياسية، المملكة العربية السعودية، مارس ٢٠١٨.

وتشمل منطقة النفوذ الفرنسي المنطقة الممتدة من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً شاملة جيبوتي، وتشاد، والنيجر، وموريتانيا، والسنغال، ومالي، وبوركينا فاسو.

وتحاول فرنسا الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في أفريقيا وبالأخص في النيجر ومالي حيث يوجد اليورانيوم بالقرب من منابع النفط.

ولقد قامت فرنسا بالتدخل العسكري في الغرب الأفريقي تحت ذريعة القضاء على الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار، وإن كان الهدف الخفي غير المعلن هو حماية مصالحها الاقتصادية، فقد نفذت عملية عسكرية عام ٢٠١٤ شملت خمس دول أفريقية هي بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد، وسبق أن قامت بعملية عسكرية عام ٢٠١٣ في أفريقيا الوسطى للقضاء على الأزمة الطائفية وتحت غطاء من الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوجود العسكري في الغرب الأفريقي يستهدف إعادة رسم حدود نفوذها في مستعمراتها القديمة في القارة تحت ذرائع القضاء على الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار، إلا أن حقيقة الأمر تكمن في حماية مصالحها الاقتصادية التي أصبحت مهددة من الصين وأمريكا وروسيا والهند ومجموعة دول البريكس، وأهم أهدافهم حماية ملكيتها لمناجم اليورانيوم في النيجر، هذا بالإضافة إلى دوافع سياسية تتمثل في التأثير في الصراعات الجارية في المنطقة.

وخلقت فرنسا وكلاء لها في المنطقة، حيث أنشأت قوة متعددة الجنسيات من خمس دول هي بوركينا فاسو والنيجر ومالي وتشاد وموريتانيا تعمل بالتنسيق مع القوات الفرنسية وقوات حفظ السلام الدولية.

وبصفة عامة فإن الاستراتيجية الفرنسية للتدخل في أفريقيا ارتكزت على:

أ- تدخل عسكري للقضاء على الإرهاب وتحقيق الأمن والسلام في غرب أفريقيا لحماية مصالحها الاقتصادية ومواجهة تزايد النفوذ الأمريكي والصيني والهندي والياباني في القارة.

ب- استرجاع مكانتها في القارة السمراء واستغلال مواردها للخروج من أزمتها الاقتصادية.

ج- الحفاظ على مكانة فرنسا وخاصة في الدول الفرانكفونية.

وهكذا فإن فرنسا لا تختلف عن أمريكا أو الصين في تواجدها في القارة السمراء من حيث الأهداف ووسائل تحقيق تلك الأهداف، وإن اختلف الأسلوب وطريقة التدخل، ولفرنسا امتياز خاص من خلال مجموعة الدول الفرانكوفونية والتي تتمتع فرنسا بنفوذ قوى فيها، وتستغل الفرانكوفونية في تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة في القارة السمراء.

١-٢-٤ الهنـــد[١]

أكدت القمة الهندية الأفريقية الثالثة التي انعقدت في دلهي عام ٢٠١٥ على مجموعة القضايا المهمة التي تمثل السياسة الهندية في أفريقيا تحت مظلة أهداف التنمية العالمية المستدامة وفي مقدمتها القضاء على الفقر والجوع واستدامة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، وأكدت القمة على تعزيز العلاقات الهندية الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز تفاعلات الشعوب بالشعوب.

كما أكدت القمة الثالثة على أهمية مكافحة التطرف والإرهاب بمختلف صورهما وأشكالهما، كما تم التأكيد على أهمية إصلاح منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن الدولي.

وشدد إعلان القمة أيضاً على ضرورة التعاون المشترك في مجالات الزراعة والأمن الغذائي ودعم تنفيذ برامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا (نيباد) لزيادة الإنتاجية والحفاظ على الأرض والبيئة، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين أساليب الزراعة وأصناف المحاصيل، وتشجيع الاستثمار في الزراعة والصناعات الغذائية.

وبصفة عامة نود الإشارة إلى أن العلاقات الهندية الأفريقية يتمثل أبرزها في القضايا الآتية:

أ- تقدم الهند لأفريقيا خبراتها في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي الذي هو العمود الفقري للاقتصاد الأفريقي بصفة عامة وخاصة في مجال رفع الإنتاجية الزراعية وزيادة دخول سكان الريف.

ب- تقديم المساعدة الهندية لأفريقيا في مجال تدريب القوات العسكرية لمكافحة الإرهاب وفي مجال تصنيع وتجميع الأسلحة محلياً من أجل تحقيق الأمن والسلم في أفريقيا، وتعزيز الأمن الحدودي والأمن البحري.

ج- تقديم مساعدات في مجال البحث العلمي وخاصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وفي مجال التعليم والأقمار الصناعية.

د- فتح السوق الهندية أمام المنتجات الأفريقية وتخفيف القيود على الاستيراد من الدول الأفريقية.

هـ- التعاون المشترك في دعم القضايا الأفريقية في المحافل الدولية، وتطوير المنظمات الدولية.

وفي مقابل ذلك، فإن الهند لها مصالحها الخاصة في أفريقيا وأبرزها النفط والغاز والماس والحديد، إضافة إلى التصدير للسوق الأفريقية الكبيرة، وتستورد الهند ٢٥% من احتياجاتها النفطية مـــن أفريقيا، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة. ووسعت الهند من عمليات التنقيب عن البترول في أفريقيا، وأبرمت عقوداً طويلة الأمد مع عدد من الدول الأفريقية، وقد أنفقت الشركات الهندية ما قيمته ٢.٥ مليار دولار

---

[١] محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الأفريقية، الاستراتيجية والدوافع، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، يناير ٢٠١٧.

لشراء حصة في حقل نفط موزمبيق. هذا وتتركز الاستثمارات النفطية الهندية في شرق أفريقيا وخاصة السودان، أما في غرب أفريقيا فالنفوذ الهندي يتركز فقط في نيجيريا التي تعد ثاني ممول للهند من النفط الخام.

وجدير بالملاحظة أن الهند تتعامل مع القارة السمراء بمنهج مختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ذلك أن الهند وأفريقيا لهما تاريخ مشترك من حيث الاستعمار وهذا يجعل الروابط الهندية- الأفريقية أقوى من مثيلتها الأمريكية والأوروبية- الأفريقية. ولكن يصعب على الهند منافسة الصين أو أمريكا في القارة السوداء، حيث إن إمكانات الهند مازالت دون المستوى الذي وصلت إليه كل من أمريكا والصين، وخاصة في مجال ضخ الاستثمارات والتمويل في القارة السوداء.

١-٢-٥ <u>إســرائيــل</u>

ارتكزت الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية منذ قيامها في ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٨ باحتلال فلسطين (بمساعدة كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا وألمانيا) على ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في:

أ- **<u>المحـور السياسي</u>**

فمنذ نشأة الدولة الإسرائيلية وحتى يومنا هذا وهى في حاجة ماسة للاعتراف بها ودعمها في الأمم المتحدة، ولذا اتجهت إلى أفريقيا وأقامت علاقات دبلوماسية معها منذ نشأتها عام ١٩٤٨ مستغلة كلا من الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني في أفريقيا، حيث ساعدا إسرائيل في إقامة علاقات مع المستعمرات الخاضعة لنفوذهما، ومن ثم فقد أقامت علاقات دبلوماسية مع هذه الدول بعد الاستقلال، كما هو الحال مع أثيوبيا وأوغندا والكاميرون وليبيريا وكينيا. لقد أدركت إسرائيل أهمية القوة التصويتية للدول الأفريقية في الأمم المتحدة، حيث ساندت الموقف الإسرائيلي بعد حرب عام ١٩٦٧ بشكل حاسم (أو غير حاسم) عشرون دولة أفريقية، وتغير هذا الموقف تماماً عام ١٩٧٥ عندما عُرض على الجمعية العامة القرار الخاص باعتبار الصهيونية حركة عنصرية حيث صوت لصالح هذا القرار عشرون دولة أفريقية بخلاف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (باستثناء الصومال وموريتانيا)، وعارض القرار خمس دول فقط، وامتنع عن التصويت اثنتا عشرة دولة [١].

وفي الوقت الراهن تتمتع إسرائيل بعلاقات سياسية مميزة مع عدد كبير من الدول الأفريقية وتحافظ على هذه العلاقات من خلال دعم النظم الحاكمة، وبتوثيق علاقاتها مع القبائل المهمة والرئيسية في الدول الأفريقية حتى لو كانت خارج الحكم لما لهذه القبائل من نفوذ في أجهزة ودوائر الحكم.

---

[١] المرجع السابق، ص ١٦٣.

هذا وتستغل إسرائيل الجاليات اليهودية الموجودة في بعض الدول الأفريقية كما هو الحال بالنسبة ليهود الفلاشا في أثيوبيا، وجماعات اليهود السفارديم الذين قدموا من إسبانيا والبرتغال، وكذلك اليهود الاشكنازيم الذين قدموا من شمال أوروبا وبالأخص في جمهورية جنوب أفريقيا.

وتظل عملية نقل يهود الفلاشا من أثيوبيا عبر السودان عام ١٩٨٨ تمثل علامة فارقة في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية من الناحية السياسية، حيث تمت العملية تحت اسم (العملية موسى)، وتم بمقتضاها نقل ١٥ ألف يهودي إلى إسرائيل خلال السنوات ١٩٨٣–١٩٨٥.

ولعل الخطر في أمر الجاليات اليهودية في أفريقيا هو أنهم يعتبرون إسرائيل جزءاً من التراب الأفريقي، وبالطبع تستغل إسرائيل مثل هذا الاعتقاد لصالحها سياسيا، واستطاعت إسرائيل أن تدعم وجودها بأفواج المهاجرين لها من أفريقيا، حيث أن ٢٠% من إجمالي المهاجرين اليهود لإسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨–١٩٩٥ هم من القارة السمراء [١].

ب–<u>المحـور الأمنـي</u>

نظراً لحالة العداء بين إسرائيل والأمة العربية وبالأخص مصر، فقد تعمدت وعملت من أجل تواجد أمنى قوي في أفريقيا فهي تربطها علاقات أمنية واستخبارية مع كل من أثيوبيا وإرتيريا وكينيا وأوغندا وبروندي وغيرهم، حيث يعمل الموساد الإسرائيلي بحرية تامة، كما تحاول التواجد على البحر الأحمر لتضييق الأمن على الدول العربية في الخليج العربي وفي مصر وفي السودان، ومن أجل تحقيق أغراضها الأمنية، تدعم الأنظمة الأفريقية الحاكمة بمدها بالسلاح والخبراء الأمنيين تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وإن كان الهدف الأساسي هو تثبيت حكم هذه الأنظمة الموالية لها ولأمريكا، كما تدعم القبائل ذات النفوذ الكبير، وخاصة في الدول الأفريقية الإسلامية تحت ذريعة مكافحة الإسلام السياسي في شرق وشمال أفريقيا. كما تحاول إسرائيل التأثير على مصر من خلال ورقة مياه نهر النيل باستغلال علاقاتها السياسية الجيدة مع أثيوبيا والتي يتواجد فيها جالية يهودية تقدر بحوالي ٢٥ ألف يهودي.

ج–<u>المحـور الاقتصادي</u>

يشكل المحور الاقتصادي أحد وسائل إسرائيل لتثبيت وتقوية وتعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية، وذلك بتقديم المساعدات الفنية في مجال الزراعة بصفة خاصة، كما هو الحال في أثيوبيا، وكذلك في مجال ترشيد استخدام المياه، وإنشاء السدود، والحصاد المائي ونقل التكنولوجيا المتقدمة.

هذا وتقدم إسرائيل مساعداتها في ثلاثة مجالات أ– نقل المهارات التقنية المتطورة وتوطينها في الدول الأفريقية الصديقة لها ب– تزويد الدول الأفريقية بالخبراء في مجالات الزراعة والري والصناعة

[١] المرجع السابق، ص ١٦٥–١٦٦.

والتكنولوجيا ومنظومة الأمن المتطورة جـ- إنشاء شركات إسرائيلية أفريقية مشتركة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول الأفريقية من خلال شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص.

كما تعتبر أفريقيا المصدر الأساسي لصناعة الماس التي تعتبر إسرائيل من أكبر تجار هذا المعدن النفيس والذى غالبا ما تحصل عليه بطرق غير شرعية، وتمارس إسرائيل هذه التجارة وتحقق منها مكاسب مادية كبيرة. وتصدر إسرائيل إلى أفريقيا منتجات التكنولوجيا المتطورة والتقاوي والأسمدة والأسلحة والمعدات الأمنية، كما تفتح أسواقها أمام المنتجات الأفريقية، حيث عقدت اتفاقات تجارية مع كل من أثيوبيا وإرتيريا وكينيا.

د- الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية في أفريقيا

تتمثل الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في علاقاتها مع دول القارة السمراء في الآتي[١]:

- الأمن القومي المتمثل في تأمين وجود إسرائيل من خلال المحافظة على الشخصية النقية للدولة والهجرات إلى ما تسميه أرض الميعاد.
- الشرعية السياسية والتي تتضمن ضمان الاعتراف بوجودها القانوني والواقعي في وسط الوطن العربي والاعتراف بها من قبل الدول العربية.
- الهيمنة الإقليمية التي تسعى إليها إسرائيل بتوسيع نطاق وجودها وبناء دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.
- الوقوف في وجه الدول والحركات المعادية للغرب حتى يستمر الدعم الأمريكي والأوروبي لها، وفي نفس الوقت تدعم نظم الحكم الأفريقية الموالية للغرب والتي تعتبر سياساتها منسجمة مع السياسة الإسرائيلية والأمريكية.
- التصدي الأمني للدول العربية والعمل على خلق مشاكل لمصر في أفريقيا وخاصة في حوض النيل.

١-٣ الاستحواذ على الأراضي الزراعية في أفريقيا

اتجه العديد من دول العالم للبحث عن أراضي زراعية يمكن استغلالها لإنتاج المحاصيل التي تحتاجها أو من أجل الاستثمار، مما جعلها ظاهرة عالمية انتشرت في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكانت أفريقيا محط أنظار العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية،

[١] إبراهيم أحمد نصر الدين، دكتور، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠١١، ص ص ٥٩-٦٢.

نظرا لوجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في القارة، والأراضي القابلة للاستصلاح والاستزراع، علاوة على وجود الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية والأيدي العاملة الرخيصة.

١-٣-١ حجم المساحات التي تم التعاقد عليها في العالم[1]

قدر حجم المساحات التي تم التعاقد الفعلي عليها عام ٢٠١٦ بحوالي ٢٦.٧ مليون هكتار، كانت نتيجة صفقات بلغ عددها ١٠٠٤ صفقة، (وكان المطلوب ١٥٤٩ صفقة وتعاقد على ٨٥.٥ مليون هكتار)، إلا أن الدول الراغبة في استحواذ الأراضي الزراعية فشلت في تحقيق أهدافها لصعوبات واجهتها في التفاوض مع الدول المالكة للأراضي الزراعية، سواء فيما يتعلق بأسعار الاستئجار، أو نوع الأراضي ومدى خصوبتها، أو مدى توافر المياه، أو للأوضاع الاجتماعية السائدة، أو البنية التحتية غير المتوفرة.
وبصفة عامة، انقسمت الصفقات من حيث حجم المساحات إلى أحجام صغيرة وكبيرة ومتوسطة، ومن حيث مدى جاهزية الصفقات وإعدادها. والصفقات التي تمت بالفعل ومساحاتها يوضحها الجدول رقم (١-١).

جدول رقم (١-١)

الصفقات التي تمت حسب الأقاليم من الأراضي الزراعية عام ٢٠١٦ (هكتار)

الإقليم	عدد الصفقات	المساحات التي تم التعاقد عليها (مليون هكتار)	النسبة المئوية%
أفريقيا	٤٢٢	١٠.٠	٣٧.٤
شرق أوروبا	٩٣	٥.١	١٩.٢
آسيا	٣٠٨	٤.٩	١٨.٤
أمريكا اللاتينية	١٤٦	٤.٥	١٦.٨
الأوقيانوسية	٣٥	٢.٢	٨.٢
الإجمالي	١٠٠٤	٢٦.٧	١٠٠

Source: UN. Analytical Report of Land Matrix, 11, International land deals for agriculture, 2018.

١-٣-٢ استحواذ الأراضي الزراعية (استئجار) في أفريقيا وأهميتها العالمية

بلغ عدد الصفقات التي تمت بالفعل لاستئجار (استحواذ) الأراضي الزراعية في العالم ١٠٠٤ صفقة عام ٢٠١٦، منها ٤٢٢ صفقة في أفريقيا، أي بنسبة ٤٢.٠٣% من إجمالي الصفقات العالمية وفق ما هو وارد في الجدول رقم (١). ويأتي بعد أفريقيا آسيا، ثم أمريكا اللاتينية، ثم شرق أوروبا، وأخيراً الأوقيانوسية.

(1) UN. Analytical Report of Land Matrix, 11, International land deals for agriculture, 2018, p. 7.

وقد تم التعاقد الفعلي على ٢٦.٧ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، منها ١٠.٠ مليون هكتار في أفريقيا، بنسبة ٣٧.٤% من إجمالي الأراضي الزراعية التي تم التعاقد عليها في العالم، يلى أفريقيا شرق أوروبا ١٩.٢%، ثم آسيا ١٨.٤%، ثم أمريكا اللاتينية ١٦.٨%، وأخيراً الأوقيانوسية ٨.٢%.

يستنتج من ذلك أن أفريقيا تمثل الصدارة من حيث الإقبال على استئجار الأراضي الزراعية فيها، حيث تتوفر المياه والأيدي العاملة الرخيصة، ولكونها دولا نامية فقيرة مغلوبة على أمرها.

تجدر الإشارة إلى أن الأراضي الزراعية التي يتم الاستحواذ عليها (استئجارها) تستخدم في إنتاج محاصيل الطاقة بنسبة ٢١%، ولإنتاج محاصيل الغذاء بنسبة ٣٨%، والإنتاج الحيواني بنسبة ٩%، ولإنتاج سلع غير زراعية ٩%، وغير محدد بنسبة ٢٣%[١].

أي أن الهدف من استخدام الأراضي الزراعية في أفريقيا لا ينحصر في إنتاج المحاصيل الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، بل يمتد لأغراض أخرى تمثل أهمية خاصة لدى المستثمرين.

وكانت أهم الفئات التي استأجرت (استحوذت) أراضي زراعية في أفريقيا عام ٢٠١٦، الشركات الخاصة بنسبة ٤٣.٧%، يليها الشركات المتداولة في البورصات (الأسواق المالية) بنسبة ١٦.١%، وصناديق الاستثمار ١٢.٠%، وحكومات رسمية ٤.٠%، وأفراد ٢.١%، وغير مصنف حوالي ٢٢.١% تقريباً، وهذا التوزيع النسبي للجهات المستحوذة على الأراضي الزراعية في أفريقيا، يشير إلى أن القطاع الخاص سواء كان في صورة الشركات الخاصة، أو الشركات المتداولة في الأسواق المالية، أو صناديق الاستثمار هو المستحوذ الأكبر على الأراضي، أما الدول والأفراد فدورهما محدود نسبيا، ولعل ذلك يعكس نظرية السوق الرأسمالية التي تعتمد على دور القطاع الخاص في إدارة السوق المحلية بأفريقيا.

١-٣-٣ مناطق استحواذ الأراضي في أفريقيا

نلقى فيما يلى الضوء على بعض الدول الأفريقية التي تمت وتتم فيها صفقات استحواذ على الأراضي الزراعية ونمط استغلال هذه الأراضي.

أ- السنغـال

تم استهداف عقد ١٨ صفقة استحواذ أراضي زراعية بمساحة قدرها ٤٩٨.٣ ألف هكتار، بينما تم التعاقد الفعلي منها على ٢٦٥.٩ ألف هكتار، منها ١٤٨ ألف هكتار مزروعة فعلاً، و١٠٠ ألف بدأ العمل فيها، وباقي المساحة أراضي لم تستغل بعد.

---

[١] المرجع السابق ص ١٠.

وجدير بالملاحظة أن ٧٧% من المساحات المزروعة فعلاً تمت زراعتها بمحاصيل توليد الطاقة و٨% فقط بمحاصيل الغذاء، والباقي بمحاصيل أخرى.

أما الدول الحائزة على الأراضي الزراعية في السنغال فهي رومانيا وإيطاليا والنرويج والسعودية وفرنسا والهند وبلجيكا وليبيا وهولندا وبريطانيا والكاميرون ونيجيريا، وغالبية هذه الدول لا يوجد لها شركاء محليون.

ب- تنـزانيـا

تم استهداف عقد ٣١ صفقة بمساحة تقدر بحوالي ٤٤١.٥ ألف هكتار، وتم التعاقد الفعلي على مساحة قدرها ٢٤٧.١ ألف هكتار.

وما تم التعاقد الفعلي عليه من هذه المساحة بلغ ٩٧.٢ ألف هكتار مزروعة فعلياً، و٣٤.٠ ألف هكتار بدأ فيها التنفيذ في مراحله الأولى، وهناك ٥٨.٩ ألف هكتار أراض زراعية مهملة لا تستغل. وهناك ٥٦.٩ ألف هكتار جاري إعدادها للزراعـة.

وجدير بالذكر أن الأراضي المزروعة فعلاً، تم توجيه ٢٩.٦% منها لمحاصيل الغذاء، و١٩% لمحاصيل توليد الطاقة، و١٥% للإنتاج الحيواني، و٢٢% للغابات، وللطاقة المتجددة ١١%، وللمحاصيل غير الغذائية ٣% تقريباً.

أما الدول المستحوذة على الأراضي في تنزانيا فهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا وفنلندا وسنغافورة والسويد والهند وموريشيوس والنرويج وكينيا وتركيا وبلجيكا وإيرلندا وإيطاليا والصين وسويسرا.

ج- ليبيـــريـا

تم استهداف التعاقد على ١.٤ مليون هكتار وما تم التعاقد الفعلي عليه بلغ ١.٢ مليون هكتار، والمنفذ فعليا ٨٩٨.٢ ألف هكتار، والمساحات التي بدأت المرحلة الأولى من التنفيذ أو تحت التنفيذ تقدر بحوالي ٥٦.٩ ألف هكتار، والأراضي المهملة بلغت ٢٥٠ ألف هكتار.

وقد تم استغلال الأراضي المزروعة في زراعتها بمحاصيل غير غذائية ١٧%، والغابات ٢٦%، ومحاصيل الطاقة المتجددة ١٤%، ومحاصيل زراعية متنوعة ٣١%، وأخرى ١٢% تقريباً.

أما الدول المستحوذة على الأراضي في ليبيريا فهي، ماليزيا وإيطاليا وهولندا وسنغافورة وإنجلترا واليابان وساحل العاج ونيجيريا وفرنسا ولكسمبورج.

د- أثيوبيا[1]

عرضت أثيوبيا من خلال بنك الأراضي ٣.٣ مليون هكتار للاستثمار عام ٢٠١٥، تم استئجار ٢.٣ مليون هكتار منها فعليا عام ١٩١٦ لحوالي ٨٦ شركة أجنبية ووطنية، حيث استحوذت الهند على ٦٠٠ ألف هكتار، واستحوذت المملكة العربية السعودية على ٥٠٠ ألف هكتار، وغالبية هذه الأراضي توجد في المنطقة المنبسطة والتي تروى من الأنهار، والمستغل فعليا من هذه الأراضي فقط يقدر بحوالي ٨٤٠ ألف هكتار.

وجدير بالإشارة أن أهم الصعوبات التي تحول دون استثمار الأراضي الزراعية في أثيوبيا تتمثل في غياب حقوق الإنسان، والتعدي على البيئة، وعدم وفاء الحكومة بالحوافز التي تطرحها للمستثمرين.

١-٤ القـرن الأفريقي[2]

يعرف القرن الأفريقي بالمنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الأفريقي وهى التي يحدها المحيط الهندي جنوباً والبحر الأحمر شمالاً، ويضم كلا من إرتيريا وأثيوبيا والصومال والسودان والسودان الجنوبي وكينيا وأوغندا وجيبوتي، وغالبية السكان من المسلمين الذين يشكلون ٦٠% من إجمالي سكان القرن الأفريقي.

وتتمثل الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي بغنى المنطقة بالنفط والغاز والذهب والفضة واليورانيوم، وربطها بين البحر الأحمر والمحيط الهندي وهى من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم.

وتشرف المنطقة على خليج عدن، وباب المندب، والبحر الأحمر وهى ممرات تجارية وعسكرية ذات أهمية كبرى. ولقد أدت هذه الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي إلى حرص العديد من الدول الكبرى على التواجد هناك، ومنها:

- **أمريكـــا**

أنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي عام ٢٠٠٣ " ليمونييه العسكرية" بحجة حملاتها ضد الإرهاب، وتم تجديد عقد القاعدة العسكرية عام ٢٠١٤. وهى تهدف أيضاً إلى مساعدة ودعم أثيوبيا وكينيا.

- **فـرنســـا**

يوجد لفرنسا قاعدة عسكرية في جيبوتي منذ مائة عام، وقد عقدت فرنسا اتفاقا مع جيبوتي عام ٢٠١١ تدافع فرنسا بمقتضاه عن جيبوتي وسلامة ووحدة أراضيها.

---

(1) Daniel Behailu, Large scale land acquisition, toward attracting foreign direct investment, Hawassa University Ethiopia, Journal of Land Administration in Eastern Africa, 2015.

(٢) حسن سلمان، دكتور، القرن الأفريقي، تحديات الداخل وتدخلات الخارج، مركز القرن الأفريقي للتنمية والبحوث والدراسات، مقديشيو، الصومال، يوليو ٢٠١٩.

- **الصيـن**

أقامت الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي تضم عشرة آلاف جندي عام ٢٠١٧ بهدف حماية طريق الحرير، وحماية سفنها، وحماية الجالية الصينية الكبيرة في أفريقيا.

- **اليـابان**

افتتحت لها قاعدة عسكرية في جيبوتي عام ٢٠١٠ لحماية تجارتها الدولية في المحيط الهندي وباب المندب والبحر الأحمر.

- **إسـرائيـل**

لها علاقات عسكرية مهمة مع كل من أثيوبيا وإرتيريا، ووقعت اتفاقاً مع كينيا لمساعدتها في التصدي لحركة الشباب الصومالية، ولإسرائيل قاعدتان عسكريتان في إرتيريا في جزيرتي ودهلك وفاطمة، هذا ويتحرك الموساد كيفما يشاء في إرتيريا وأثيوبيا.

- **تـركيـــا**

تحتفظ بقاعد عسكرية في الصومال، ولها علاقات اقتصادية قوية مع أثيوبيا، حيث تتعدد الشركات التركية التي تستثمر هناك.

- **إيـــران**

أقامت قاعدة عسكرية في إرتيريا، ومركزا لتموين السفن.

- **الـدول العـربية**

توجد قاعدتان عسكريتان لكل من السعودية والإمارات في إرتيريا، كما تدير دبي ميناء عصب الإرتيري، وتستثمر السعودية أموالاً ضخمة في أثيوبيا.

هكذا يتضح أن الأهمية الاستراتيجية الكبرى للقرن الأفريقي قد دفعت العديد من الدول للتواجد هناك وكل له أهدافه.

نخلص مما سبق إلى أن هذا الفصل استهدف توضيح الأهمية الاستراتيجية للقارة السمراء ليس فقط لمصر والعرب، بل للدول الكبرى العالمية، حيث خلص إلى أن ثراء القارة بالموارد والثروات هو ما دعا القوى الاستعمارية في الماضي إلى استعمار القارة والسيطرة عليها وتقسيمها واستغلال ثرواتها، وهو أيضاً ما يدعو العديد من الدول من خارج القارة في الوقت الحاضر إلى ممارسة نمط جديد ووجه آخر من أوجه الاستغلال والتغلغل واستمالة الأنظمة في العديد من الدول الأفريقية واستنزاف ثرواتها ومواردها على نحو ينطوي – غالبا – على قدر من الإجحاف بالحقوق العادلة لتلك الدول.

كما خلص هذا الفصل إلى أن هناك صراعا وحربا باردة بدأت في أفريقيا بين الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا والهند، وانضم إلى الصراع إسرائيل ومنتظر أن تلحق روسيا بهذا الصراع للاستحواذ على مناطق نفوذ في القارة.

أفريقيا التي تحتل مساحة شاسعة من الأراضي والتي من بينها أراض زراعية، ولديها موارد مائية من المياه العذبة والأمطار والمياه الجوفية بما يؤهلها لسد فجوة غذائية عالمية قادمة، من جهة أخرى، فإن الوضع الاستراتيجي للقارة جعل الدول الكبرى تتواجد فيها من خلال بناء القواعد العسكرية لاعتبارات الأمن القومي، وبغرض الهيمنة والسيطرة، وبحجة حماية الممرات والطرق التجارية وبخاصة البحرية.

كما أن أفريقيا التي ظهر فيها البترول وتزداد أهميته وكميته مع الأيام مضافاً إليه الغاز الطبيعي، جعل الدول الكبرى تهرع إلى أفريقيا، وإذا أضفنا إلى ما سبق المعادن من مناجم الذهب والماس والمنجنيز والكوبلت واليورانيوم والحديد وغيرها، فإن ذلك قد زاد من حدة الصراع على القارة السوداء.

ونظراً لما يمثله القرن الأفريقي من أهمية استراتيجية بمفهوم الأمن والأمن القومي، فإن ذلك جعل الصراع بين الدول على التواجد هناك على أشده، فأمريكا لها قواعدها العسكرية، والصين كذلك، وفرنسا، والسعودية وغيرها من الدول، ورغم أن الحديث عن أسباب ذلك من الناحية النظرية يختلف من دولة لأخرى، إلا أن الناحية العملية تؤكد وحدة الأهداف بين هذه الدول جميعها.

ليس إذن من قبيل النافلة، أو من قبيل الرفاهية، أن تكون أفريقيا بالنسبة لمصر ذات شأن كبير وذات أهمية استراتيجية تتجاوز أهداف واستراتيجيات باقي دول العالم، بحكم أن مصر دولة أفريقية، ونهر النيل مصدره أفريقيا، والأمن القومي المصري مرتبط بأفريقيا، كما أن التوسع الاقتصادي وحل مشكلة الأمن الغذائي لمصر تمثل أفريقيا الباب الواسع والأمثل لها، وإذا أضفنا إلى ما سبق اعتبار الأمن القومي الشمولي الذي يتضمن مكافحة الإرهاب، ووقف ومنع الهجرة غير الشرعية، وحماية الحدود، وعدم تعريض أمن البلاد للمخاطر من قبل الأعداء، فإن أفريقيا هي الأهم بالنسبة لمصر.

نضيف إلى ما سبق أمرين، الأهمية السياسية لأفريقيا كونها تشكل ٢٥% من القوة التصويتية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أمر امتلاك إحدى الدول الأفريقية عضوية دائمة في مجلس الأمن آت في قادم الأيام، الأمر الذي يزيد من أهمية أفريقيا لمصر.

ويعزز ما سبق أن مصر موجودة فعلياً في أفريقيا منذ النصف الأول من القرن الماضي، وقدمت وتقدم مساعدات عينية وفنية للدول الأفريقية، وناصرت ثورات التحرر في أفريقيا وارتبطت بعلاقات تجارية، ولديها المزارع النموذجية، وبنت السدود والمدارس والمستشفيات، فهذا أيضاً يعزز أهمية أفريقيا لمصر.

من حيث أردنا استكشاف أهمية أفريقيا لمصر، نجدها حاضرة، والمداخل أيضاً كثيرة بوصف مصر دولة أساس في الاتحاد الأفريقي وفي كافة القضايا الأفريقية.

الفصل الثاني

الأوضاع الراهنة لقطاع الزراعة في أفريقيا

تمهيد

في إطار دراسة سبل وإمكانيات تعاون مصر مع دول القارة الأفريقية في مجالات التنمية الزراعية، فلعله من الأهمية بمكان إلقاء بعض الضوء حول الأوضاع العامة الراهنة للزراعة في أفريقيا، لا سيما ما يتعلق بالموارد الزراعية، والملامح الرئيسية للزراعة الأفريقية ودورها في التنمية، وكذلك ما يتعلق بمحددات التنمية الزراعية، وأيضاً الفرص المتاحة لتلك التنمية، والأوضاع الحالية للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، بالإضافة إلى الملامح العامة للتجارة الخارجية الزراعية، وأوضاع الأمن الغذائي في القارة الأفريقية. وهذه الجوانب هي ما يتضمنه هذا الجزء من الدراسة.

٢-١ لمحة جغرافية/ تاريخية:

جغرافيا، تقع القارة الأفريقية بين خطى عرض 37 شمالاً، 35 جنوباً. وبين خطى طول 20 غرباً إلى 60 شرقاً. وهى بذلك تتوسط الكرة الأرضية حيث يمر بها خط الاستواء ومدارا الجدى والسرطان، كما يمر بها خط الطول الصفري (خط جرينتش).

وتتمتع القارة الأفريقية بموقع استراتيجي متميز بالنسبة لباقي قارات العالم، فالقارة الآسيوية تجاورها من جهة الشرق، ويفصل بينهما كل من قناة السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندي. كما تطل أفريقيا على القارة الأوروبية تجاه الشمال عبر البحر الأبيض المتوسط. ويفصلها عن الأمريكتين المحيط الأطلسي من جهة الغرب، والذى يمتد أيضاً ليحيط بالقارة الأفريقية من الجهة الجنوبية.

وتعتبر أفريقيا ثاني أكبر قارات العالم مساحة بعد القارة الآسيوية، حيث تبلغ مساحتها ما يربو على ثلاثة مليارات من الهكتارات (حوالي ٣٠٢٦ مليون هكتار). فهي تمتد من الشمال إلى الجنوب لمسافة تقرب من 8100 كم، ومن الشرق إلى الغرب لمسافة تقرب من 7600 كم.

وربما كان الموقع المتوسط عالمياً للقارة الأفريقية من بين العوامل التي شجعت بعض الدول الأوروبية منذ قرون عديدة على استعمارها ونهب خيراتها، إلا أن هذا الموقع المتميز يمكن أن يكون – في الحاضر والمستقبل – من العوامل الإيجابية التي تعزز مقومات نهضة تلك القارة، وتدعم التنمية الشاملة في دولها في إطار تموضعها المكاني بين مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية والتجارية المحيطة بها في قارات العالم الأخرى، وروابط النقل والاتصال الميسرة التي تربطها مع تلك المراكز.

وتاريخياً، فقد تعرضت القارة الأفريقية لاستغلال واستنزاف مواردها البشرية (تجارة الرقيق)، وثرواتها الطبيعية ومعادنها النفيسة (مثل الذهب)، ومنتجاتها الزراعية (مثل الأخشاب والكاكاو وزيت

النخيل)، وذلك من خلال الدول المستعمرة الأوروبية وذلك منذ القرن الخامس عشر. وقد أدى الصراع بين الدول الاستعمارية في القارة إلى تقسيم دولها على النحو الذي يكرس عوامل الفرقة والنزاعات العرقية والدينية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الأفريقية – تباعاً – في نيل استقلالها السياسي، بينما لم يتخلص العديد منها من التبعية الاقتصادية للدول التي كانت مستعمرة لها. كما لعبت الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية دوراً له شأنه في تكريس الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة في عدد غير قليل من الدول الأفريقية. فبعد ما حصلت تلك الدول على استقلالها الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان عليها أن تسير في ركب إحدى القوى العظمى التي ساعدت كل منها في تمويل وتشجيع حركات التمرد في الدول التي تنتمى إلى المعسكر الآخر.

وهكذا فقد ورثت القارة الأفريقية تركة ثقيلة من المشاكل والمعوقات ذات الجذور التاريخية والاستعمارية العميقة التي تعرقل جهود الانطلاق في ركب النهضة والتنمية، والتي تتطلب لمواجهتها والتغلب عليها قدراً عظيماً من الحكمة والإرادة، ومن العمل المشترك المخلص والجاد في اتجاه التعاون والتكامل فيما بين دول تلك القارة.

٢-٢ الموارد الزراعيــة في أفريقيا:

٢-٢-١ المـوارد الأرضـية:

تتمثل الأراضي الأفريقية في المسطحات من اليابسة فوق مستوى سطح البحر، مشتملة على السهول والوديان، والمرتفعات من الهضاب والجبال، ودالات الأنهار، والجزر وأشباه الجزر، والأحواض المائية للأنهار. وتلك الأراضي جميعها تضم الموارد التي تتمثل في كل من سطح الأرض أو في باطنها من مواد نافعة ذات قيمة. مشتملاً ذلك على التربة والخامات والمعادن والصخور والنفط والغاز والأشجار الخشبية والغابات والمراعي والحاصلات والحيوانات.

أ- المساحة الكلية للأراضي:

كما سبقت الإشارة، تتجاوز مساحة الأراضي الأفريقية ثلاثة مليارات من الهكتارات. منها حوالي ١.٢٧ مليون هكتار (نحو ٤٠% من المساحة الكلية) صحراوات قاحلة تقع غالبيتها العظمى ضمن الصحراء الكبرى التي تمتد من الشرق إلى الغرب في الثلث الشمالي من القارة لتشمل مساحة تقدر بنحو ٩٠٦.٥ مليون هكتار، تشغل نسبة كبيرة من الأراضي الواقعة ضمن حدود كل من مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، وتشاد، والنيجر، ومالي. يضاف إليها بعض المناطق الصحراوية الأخرى ومنها صحراء كالاهارى في جنوب القارة والتي تغطى نحو ٢٦ مليون هكتار.

ومن حيث المساحة الكلية، تتفاوت بدرجة كبيرة مساحة كل من الدول الأفريقية، فبينما تبلغ مساحة الجزائر حوالي ٢.٣٨ مليون كم٢، فإن مساحة سيشل تبلغ فقط حوالي ٥٠٠ كم٢. وإلى جانب الجزائر– الأكبر مساحة بين دول القارة – هناك عشر دول أخرى تزيد مساحة كل منها عن المليون كيلو متر مربع، وتبلغ المساحة الإجمالية للجزائر وهذه الدول العشر معاً حوالي ١٦.٥ مليون كم٢ تمثل ما يتجاوز نصف مساحة القارة، موزعة على النحو الوارد بالجدول (٢–١).

جدول (٢–١)

الدول الإحدى عشرة الأكبر مساحة على مستوى القارة

الدولة	المساحة (ألف كم٢)	الدولة	المساحة (ألف كم٢)
الجزائر	٢٣٨٢	مالي	١٢٤٠
ج. الكونغو الديموقراطية	٢٣٤٥	جنوب أفريقيا	١٢٢١
السودان	١٨٦١	أثيوبيا	١١٠٤
ليبيـــا	١٧٦٠	موريتـانيا	١٠٣١
تشـــاد	١٢٨٤	مصـــر	١٠٠١
النيجر	١٢٦٧	الجملة	١٦٤٩٦

المصدر: جدول (١) بالملحق.

ومن الملاحظ أن الدول التي تشتمل على مساحات صحراوية كبيرة هي في غالبيتها من الدول ذات المساحات الكلية الكبيرة أيضاً.

ب– الأراضي الصالحة للـزراعـة:

باستثناء المساحات الصحراوية القاحلة، فإن عوامل التضاريس والمناخ وخصائص التربة وغيرها، تلعب دوراً مهماً في تحديد مساحات الأراضي التي تصلح للزراعة في كل دولة. وعلى المستوى العام للقارة الأفريقية تشير التقديرات لعام ٢٠٠٥ إلى أن المساحات الصالحة للزراعة – بخلاف المساحات المزروعة فعلياً – تقدر بنحو ١٨٧ مليون هكتار[(١)]. وتتركز غالبية هذه المساحات في عشر دول، منها ست دول ذات المساحات الكلية الكبيرة الواردة في الجدول السابق. ويوضح الجدول التالي هذه الدول ذات المساحات الأكبر الصالحة للزراعة على مستوى القارة.

(1) CIA (Central Intelligence Agency) The World Fact Book, Land use, September 2015.

جدول رقم (٢-٢)

أهم الدول ذات المساحات الأكبر الصالحة للزراعة على مستوى القارة

الدولة	المساحة (مليون هكتار)	الدولة	المساحة (مليون هكتار)
نيجيريا	٣٠.٠	المغرب	٨.٥
جنوب أفريقيا	١٤.٧	الجـزائر	٧.٥
النيجـر	١٤.٥	ج. الكونغو الديموقراطية	٦.٥
السودان	١٣.٦	الكاميرون	٥.٩
أثيوبيا	١١.٢	زامبيـــــا	٥.٢

المصدر: جدول (١) بالملحق.

ويلاحظ أن الدول العشر الواردة بالجدول السابق مجتمعة تحوز ما يقدر بنحو ١١٧.٦ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا، تمثل معاً نحو ٦٣% من جملة تلك المساحات على مستوى القارة. وهناك عشر دول أخرى تتراوح المساحة الصالحة للزراعة في كل منها فيما بين ثلاثة إلى خمسة ملايين هكتار، وهذه الدول هي بوركينا فاسو، وكينيا، وأوغندا، وموزمبيق، وغانا، ومالي، وتنزانيا، وتشاد، وأنجولا، وكوت ديفوار.

ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فإن مساحة الأراضي القابلة للزراعة (Arable Land) – غير المشتملة على مساحات الغابات – تقدر بما يقرب من ثلاثة أمثال المساحات المزروعة في أفريقيا في الأوضاع الراهنـة[1]. أو ما يقدر بنحو ٢١% من جملة مساحة القارة. هذه الأراضي أصبحت في الحقبة الأخيرة، ولاتزال، هدفاً للمستثمرين الأجانب الذين يسعون من أجل الاستحواذ عليها واستغلالها ولاسيما في أعقاب أزمة الغذاء العالمية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ويقدر أنه خلال السنوات العشر حتى عام ٢٠١٣ تم إبرام تعاقدات مع بعض الدول غير الأفريقية على حوالي ٢٠ مليون هكتار من تلك الأراضي في عدد من الدول الأفريقية.

ج- الأراضي المستغلة زراعيـاً:

في الأوضاع الراهنة تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل على المستوى الإجمالي للقارة الأفريقية حوالي ٢٥٦ مليون هكتار، غالبيتها العظمى (حوالي ٩٤%) زراعات مطرية. وتتركز المساحات الزراعية الأكبر في عشر دول تزرع كل منها سبعة ملايين هكتار أو أكثر. ويوضح الجدول التالي هذه الدول العشر بحسب ترتيبها التنازلي من حيث المساحة المزروعة بالمحاصيل.

(1) NEPAD, Agriculture in Africa, Transformation and Outlook, **2013.**

جدول رقم (٢-٣)

الدول الأفريقية ذات المساحة الزراعية الأكبر على مستوى القارة

الدولة	المساحة (مليون هكتار)	الدولة	المساحة (مليون هكتار)
نيجيريا	٥١.٥	كوت ديفوار	١٠.٣
السودان	١٨.٩	مالي	٧.٥
النيجر	١٧.٤	بوركينا فاسو	٧.١
تنزانيا	١٦.٧	الكاميرون	٧.١
أثيوبيا	١٥.٥	أوغندا	٧.٠

المصدر: جدول (١) بالملحق.

في هذه الدول العشر مجتمعة يزرع ما يقرب من ١٦٠ مليون هكتار، تمثل حوالي ٦٢% من جملة المساحة المزروعة على مستوى القارة الأفريقية. ومن الملاحظ أن من بين هذه الدول العشر، يوجد خمس دول تعد من بين الدول ذات المساحات الأكبر الصالحة للزراعة سالفة الذكر، وهذه الدول تتمثل في كل من نيجيريا، والسودان، والنيجر، وأثيوبيا، والكاميرون. وهى بذلك تعد من الدول المهمة سواء من حيث المساحات المزروعة أو من حيث المساحات الصالحة للزراعة.

د- أراضي الغابات:

تغطى الغابات بأنواعها ما يتراوح بين ٢٠% إلى ٢٢%من جملة مساحة القارة الأفريقية، بمساحة قدرت في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٦٥٠ مليون هكتار[1]. تتنوع هذه الغابات بين غابات السافانا المفتوحة، وبين الغابات الاستوائية المطيرة المغلقة. وتمثل الغابات الأفريقية حوالي ١٧% من جملة مساحة الغابات في العالم.

تمثل الغابات أهمية بالغة من المنظور البيئي سواء على المستوى القاري أو العالمي، أو على مستوى الاقتصاد الوطني للدول التي تتواجد بها تلك الغابات، أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات والسكان في مناطق الغابات. حيث توفر المنتجات الغابية التجارية كلاً من الأخشاب وصناعة الورق، كما توفر للمجتمعات المحلية مواد غذائية، ومواد للبناء، ومساحات لرعى الماشية، والمنتجات الدوائية، ومواقع للممارسات الدينية، وأماكن للسياحة والتنزه، ومصادر لصناعة الفحم ولوقود الطهى والإضاءة والتدفئة. كما تقوم الغابات بدور مهم في حماية وتثبيت التربة وامتصاص ثاني أكسيد الكربون، كما تعتبر الغابات الأفريقية من الغابات الغنية من منظور التنوع الحيوي.

(1) FAO, FAO Statistical Pocket Book, 2018.

وبطبيعة الحال تتفاوت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للغابات من دولة إلى أخرى، فالغابات – على سبيل المثال – تغطى نحو ٥٦% من مساحة أنجولا، بينما لا تغطى سوى ١% من مساحة ليسوتو. وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية يوجد ما يقرب من ١٣٤ مليون هكتار من الغابات حيث تعتبر الدولة السابعة عالمياً من حيث مساحة الغابات بعد كل من روسيا والبرازيل وكندا والولايات المتحدة والصين وأستراليا.

وفي موزمبيق يعيش نحو ٨٠% من السكان في مناطق ريفية ويعتمدون في معيشتهم بدرجة كبيرة على المنتجات الغابية وبخاصة في مجال الطاقة اللازمة للوقود والطهي. وتعتبر الكاميرون الأولى أفريقيا والخامسة عالمياً في مجال الإنتاج التجاري للأخشاب والمنتجات الاستوائية. وفي عام ٢٠٠٦ بلغت صادرات غينيا الاستوائية ما قيمته ٦٢ مليون دولار من المنتجات الخشبية التي ساهمت وحدها بحوالي ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي دول إقليم غرب أفريقيا قدرت كمية الأخشاب التي استخدمت لأغراض الوقود وإنتاج الفحم في عام ٢٠٠٠ بحوالي ١٧٥ مليون متر مكعب. وتقدم هذه النماذج بعض الأمثلة على الأهمية الحيوية للغابات في بعض الدول الأفريقية، وتدل على تفاوت هذه الأهمية من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر. ويوضح الجدول التالي المساحات التقريبية للغابات وأهميتها النسبية في كل إقليم من أقاليم القارة الأفريقية.

جدول (٢-٤)

الأهمية النسبية لمساحة الغابات بالأقاليم الأفريقية

الإقليم	المساحة التقريبية للغابات (مليون هكتار)	% للغابات من جملة مساحة الأراضي	% للغابات من جملة مساحة الغابات للقارة
شمال أفريقيا	٦٨	٨.٠	١١
جنوب أفريقيا	٢٢٢	٣٢.٧	٣٤
وسط أفريقيا	٢٤٢	٤٥.٠	٣٨
شرق أفريقيا	٣٦	١٣.٠	٦
غرب أفريقيا	٧٢	١٢.٠	١١

المصدر: جمعت وحسبت من:

African Development Bank, African Development, Report, 2007

٢-٢-٢ <u>المـوارد المـائية</u>:

الفكرة السائدة عن أفريقيا أنها في مجملها قارة غنية بالموارد المائية، وذلك بفضل المعدلات المرتفعة للهطول المطري في بعض أقاليمها المناخية، وبفضل ما يجرى بها من أنهار، وما تحتويه من بحيرات عذبة، وما تختزنه أراضيها من موارد للمياه الجوفية. هذه المصادر مجتمعة توفر للفرد في أفريقيا

ما يقدر بنحو ٣٢١٣م^{٣} من الموارد المائية المتجددة سنوياً. مقارنة بحوالي ٢٦٥٧م^{٣} للقارة الآسيوية، وحوالي ٩١٤٦م^{٣} للقارة الأوروبية، وحوالي ٥٧٤٠م^{٣} على الصعيد العام العالمي[١].

فمن حيث الأمطار، يتميز الحزام الأفريقي الأوسط حول خط الاستواء (10^{o} درجات شمالاً وجنوباً) بتلقيه لمعدلات عالية من الهطول المطري على مدار موسمين منفصلين من العام. أما المناطق الواقعة أبعد من خط 10^{o} شمال وجنوب خط الاستواء فإنها تتلقى معدلات جيدة من الأمطار ولكن لموسم واحد في العام، وتتناقص هذه المعدلات بالابتعاد شمالاً أو جنوباً في اتجاه الخطوط المدارية [٢].

أما بالنسبة للأنهار فإن القارة تضم عدداً غير قليل منها. من بينها سبعة عشر نهراً من الأنهار ذات الأحواض الواسعة التي تغطى مساحة أحواضها مجتمعة ما يتجاوز نصف مساحة القارة الأفريقية. وعلى سبيل المثال لا الحصر يوضح الجدول التالي بعض الأنهار الأفريقية الكبيرة والنسبة التي تغطيها أحواضها من مساحة القارة، وكذلك الدول الواقعة ضمن حوض كل منها.

جدول رقم (٢-٥)

أنهار القارة الأفريقية الكبرى والدول الواقعة ضمن حوضها

النهر	% للتغطية	الطول (كم)	المصب	الدول الواقعة ضمن حوض النهـر
النيل	١٠.٣	٦٦٧٠	البحر الأبيض المتوسط	مصر- السودان- جنوب السودان- أثيوبيا- كينيا- أوغندا- تنزانيا- رواندا- أريتريا - بوروندي - الكونغو الديموقراطية
النيجر	٧.٥	٤١٨٤	المحيط الأطلسي	بنين- غينيا- مالي- النيجر - نيجيريا
الكونغو	١٢.٥	٤٧٠٠	المحيط الأطلسي	الكاميرون - الكونغو الديموقراطية- أفريقيا الوسطى- الجابون- غينيا.
زمبيزي	٤.٥	٢٥٧٤	المحيط الهندي	أنجولا- موزمبيق- ناميبيا- زامبيا- مالي- بتسوانا- زمبابوي.
أورانج	٣.٥	٢٢٠٠	المحيط الأطلسي	ليسوتو- ناميبيا- جنوب أفريقيا.
السنغال	١.٦	١٠٨٣	المحيط الأطلسي	موريتانيا- السنغال- مالي.
فولتا	١.٣	١٥٠٠	خليج غينيا	غانا- بوركينا فاسو- مالي- توجو- بنين- كوت ديفوار.
أوبانجى	غ. م	١٠٦٠	المحيط الأطلسي	أفريقيا الوسطى - الكونغو- الكونغو الديموقراطية.
ليمبوبو	١.٣	١٧٥٠	المحيط الهندي	جنوب أفريقيا- بوتسوانا- زمبابوي- موزمبيق.

المصدر: الشبكة الدولية، ويكيبيديا، أنهار أفريقيا.

(1) FAO, FAO Statistical Pocket Book, 2018.
(2) African Development Bank, African Development, Report, 2007

ولكل من الأنهار الواردة بالجدول السابق منظمة أو اتفاقية لتنظيم الاستفادة المشتركة من مياه النهر فيما بين الدول المتشاركة في حوضه، وذلك فيما عدا نهر الكونغو ثاني أطول وأهم الأنهار الأفريقية وأكثر أنهار العالم عمقاً وغزارة والذى يلقى بكميات هائلة من المياه في المحيط الأطلسي، حيث تمتد مياهه داخل المحيط إلى حوالي ٣٠ كم.

وتضم القارة الأفريقية مجموعة من البحيرات العذبة التي تمثل إضافة مهمة للموارد المائية في القارة. بعض هذه البحيرات تعتبر من بين أكبر البحيرات العذبة في العالم، أهمها سلسلة بحيرات الوادي المتصدع التي تقع داخل وحول الوادي المتصدع الكبير في شرق القارة. وتعتبر بحيرة فيكتوريا من أهم البحيرات العذبة في أفريقيا، بل تعتبر أكبر البحيرات العذبة في العالم من حيث المساحة. كما تعتبر بحيرة تنجانيقا ثاني أكبر بحيرة في العالم من حيث حجم ما بها من مياه (المساحة والعمق). يضاف إليهما بحيرات مالاوي، توركانا، البرت، كيفو، إدوارد. ويقدر حجم المياه في بحيرات فكتوريا وتنجانيقا ومالاوي معاً بنحو ٣١ ألف كم^{٣} من المياه (٣١ ألف مليار متر مكعب).

وإلى جانب المياه العذبة تحتوى بحيرات الوادي المتصدع على رصيد بالغ الأهمية للتنوع الحيوي، وبها حوالي ١٠% من أنواع الأسماك في العالم. ويشمل نطاق البحيرات العظمى للوادي المتصدع كلاً من بوروندي، الكونغو الديموقراطية، كينيا، مالاوي، رواندا، تنزانيا، وأوغندا.

وبفضل غزارة الأمطار في بعض أقاليم أفريقيا، وبخاصة في الحزام الأوسط حول خط الاستواء الذي يمتد من شرق إلى غرب القارة. فإن بعض الدول تتميز بوفرة مخزونات المياه الجوفية لديها. كما هو الحال في كل من الكونغو، الجابون، غينيا الاستوائية، ليبيريا، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، سيراليون، الكونغو الديموقراطية، إلى جانب بعض الدول الأخرى[١].

هذه الصورة العامة لأوضاع الموارد المائية الطبيعية الأفريقية، هي التي ساهمت في تعزيز الاعتقاد السائد بالثراء المائي والوفرة المائية في القارة. غير أن الصورة العامة تنطوي على بعض التفاصيل التي تتناقض مع هذا الاعتقاد.

فوفقاً للواقع الراهن والتقديرات المستقبلية لأوضاع الموارد المائية في عدد غير قليل من الدول الأفريقية، تبدو الصورة مختلفة، وقاتمة في بعض الأحوال. حيث تشير البيانات إلى أن تسعاً من الدول في أفريقيا تواجه فعلياً حالة ندرة مائية، أي أن متوسط نصيب الفرد بها من الموارد المائية انحدر إلى ما دون حد الفقر المائي (١٠٠٠م^{٣}/فرد/سنة)، وهناك خمس عشرة دولة أو أكثر يتراجع بها متوسط نصيب

[١] جدول رقم (٢) بالملحق.

الفرد من هذه الموارد عاماً بعد آخر، ومن ثم فهي بسبيلها للانضمام إلى قائمة دول الفقر المائي خلال عدة سنوات قادمة، (جدول ١-٦).

وفي هذا الصدد يشير أحد التقارير إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيكون نصف سكان أفريقيا يعيشون في مناطق تواجه حالة ندرة مائية، أو مهددة بها[١].

جدول رقم (٢-٦)

الأوضاع المائية للدول الأفريقية من حيث الموارد والاستخدامات للفرد في كل دولة.

أ- دول أقل من ١٠٠٠م³ سنوياً للفرد (في حالة ندرة مائية)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
المغرب	٩٣٤	٤٣٨	مصر	٧٩٤	١٠١٣	تونس	٤٥٩	٢٨٥
بوركينافاسو	٩٣٣	٦٦	رواندا	٦١٣	١٠	الجزائر	٤٤٣	٢٠١
كينيا	٩٣٢	٥٢	بوروندي	٥٠٩	٣٧	ليبيا	١٠٦	٩١٩

ب- دول من ١٠٠٠م³ إلى أقل من ٢٠٠٠م³ سنوياً للفرد (مهددة بالندرة المائية)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
السودان	١٨٧٩	١١٨٧	أثيوبيا	١٥١٩	٤٠	الصومال	١٣٠٩	٣٧٨
ليسوتو	١٦٧٨	٣٠	إرتيريا	١٤٦٦	٨٢	جنوب أفريقيا	١١٠٦	٣٤٨
زمبابوي	١٥٤٧	٢٠٧	مالاوي	١٤٠١	٨٨			

ج- دول من ٢٠٠٠م³ إلى أقل من ٥٠٠٠م³ سنوياً للفرد (ضمن الحدود المائية الآمنة)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
تشاد	٤٨٥٧	٣٠	بنين	٣٥٨٥	٤٠	أوغندا	٢٤٧٢	١٣
كوت ديفوار	٤٧٩٤	٥٩	توجو	٢٩٣٠	٣٦	تنزانيا	٢٤١٦	٥٧
موريتانيا	٣٨٢٦	٦٤٢	النيجر	٢٧١٠	٢٠٤	نيجيريا	٢٢٥٢	٧٠
السنغال	٣٨١١	١٦٩	غانا	٢٤٨٩	٢٧			

د- دول من ٥٠٠٠م³ إلى أقل من ١٠٠٠٠م³ سنوياً للفرد (ذات وفرة مائية)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
زامبيا	٩٦٣٠	١٦٧	بتسوانا	٨٠٢٢	٨١	جامبيا	٥٤٧٢	٢٤
ناميبيا	٨٩٢١	١٤٢	مالي	٧٤٥٨	٥٨٢			

[١] بنك التنمية الأفريقي، تقرير التنمية الأفريقي، ٢٠٠٧.

هـ- دول أكثر من ١٠.٠٠٠م^{٣} سنوياً للفرد (ذات وفرة مائيـة مرتفعة)

الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام	الدولة	الموارد	الاستخدام
الكونغو	٢١٧٩١٥	١١	أفريقيا الوسطى	٣٦٩١٢	٦	مدغشقر	١٨٨٦٢	٩٣٧
الجابون	١٢١٣٩٢	١٠٢	سيراليون	٣٠٩٦٠	٨٦	الكاميرون	١٧٥٢٠	٦٥
ليبيريا	٦٦٥٣٣	٣٦	غينيا	٢٦٢١٨	١٨٧	أنجولا	١٣٠٧٠	٢٨
غينيا الاستوائية	٥١٢٨٢	٢٣٢	غينيا بيساو	٢٠١٥٦	١١٠	موزمبيق	١١٢٦٦	٣٦

Source: African Development Bank, African Development Report, 2007

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حالات الوفرة المائية تتعلق بوفرة الموارد المائية الطبيعية، ولا يعنى ذلك بالضرورة وفرة الموارد المائية المتاحة للاستغلال الاقتصادي، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحوال قدرات تمويلية ضخمة لإقامة المرافق والمشروعات اللازمة للاستفادة الاقتصادية من الموارد المائية الطبيعية المتاحة، سواء كانت تلك الاستخدامات في مجال الزراعة أو الصناعة أو الاستخدامات المنزلية.

وبصفة عامة يمكن استخلاص بعض الملاحظات المهمة من الجدول السابق، ومن بين تلك الملاحظات ما يلى:

أ- فيما يتعلق بالموارد المائية معبراً عنها بمتوسط نصيب الفرد سنوياً:

- أن مجموعة دول شمال أفريقيا (مصر- الجزائر- المغرب- تونس- ليبيا) تنتمى جميعها إلى الدول في حالة الندرة المائية بدرجة أو أخرى.
- أن دول وسط أفريقيا جميعها، فيما عدا تشاد، تنتمى إلى الدول ذات الوفرة المائية المرتفعة.
- أن دول الجنوب الأفريقي تتوزع بين أربع دول مهددة بالندرة المائية (جنوب أفريقيا- ليسوتو- زمبابوي- مالاوي) وخمس دول تنتمى إلى الدول ذات الوفرة المائية، أو الوفرة المائية المرتفعة (زامبيا- ناميبيا- بتسوانا- أنجولا- موزمبيق).
- أن دول شرق أفريقيا منها ثلاث دول في حالة ندرة مائية (كينيا- رواندا- بوروندي)، وأربع دول مهدده بالندرة المائية (السودان- الصومال- أثيوبيا- أريتريا)، ودولتان ضمن دول الحدود المائية الآمنة (أوغندا- تنزانيا)، بينما تتميز مدغشقر بالوفرة المائية المرتفعة.
- أن إحدى دول غرب أفريقيا (بوركينا فاسو) تنتمى لدول الندرة المائية، بينما تقع ثمان دول ضمن دول الحدود المائية الآمنة (كوت ديفوار- السنغال- موريتانيا- غانا- توجو- نيجيريا- بنين-

النيجر). وتنتمى ست دول في إقليم غرب أفريقيا إلى دول الوفرة المائية أو الوفرة المائية المرتفعة (مالي– جامبيا– غينيا بيساو– سيراليون– ليبيريا).

ب– فيما يتعلق بالاستخدامات المائية معبراً عنها بمتوسط نصيب الفرد سنوياً:

- تعتبر كل من السودان وليبيا ومدغشقر أكثر الدول الأفريقية استخداماً للمياه (٩٠٠م^{٣} أو أكثر للفرد/سنوياً). ويقترن ذلك بتعدد مجالات الاستخدام للمياه وبخاصة في مجال الزراعة الإروائية التي تستوعب القدر الأكبر من الاستخدامات المائية، إلى جانب الاستخدامات المنزلية والصناعية بطبيعة الحال.
- في غالبية الدول الأفريقية ينخفض بشكل ملحوظ نصيب الفرد من الاستخدامات المائية، حيث غالباً ما تقتصر هذه الاستخدامات على المجالات المنزلية بصفة أساسية والصناعية بصفة ثانوية، وفي هذه الدول غالباً ما تندر المساحات الزراعية المجهزة بنظم للري (والتي غالباً ما تكون عاملاً رئيسياً في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من المياه)، وهناك ٢٥ دولة يقل نصيب الفرد منها من الاستخدامات المائية عن مائة متر مكعب سنوياً، منها ١١ دولة يقل فيها هذا المتوسط عن ٥٠م^{٣}.
- فيما بين الدول ذات الاستخدامات العالية والمنخفضة، هناك أربع عشرة دولة يتراوح فيها متوسط نصيب الفرد من الاستخدامات المائية فيما بين ١٠٠–٦٥٠م^{٣} سنوياً. مع وجود تفاوتات كبيرة بين تلك الدول، حيث يتوقف الأمر على أنماط الاستخدام السائدة، وبخاصة الاستخدامات الزراعية في المساحات المجهزة بنظم للري، ونسبة الاستخدامات الصناعية، ونسبة السكان المستفيدين بشبكات المياه للاستخدامات المنزلية.

٢–٢–٣ <u>المـوارد البشـرية</u>:

تمثل الموارد البشرية، من المنظور الكمي، إلى جانب المنظور النوعي، أهم الموارد الفاعلة في الشأن التنموي بمختلف أبعاده. فالبشر هم مناط التنمية وغايتها، وهم في ذات الوقت الفاعل الرئيسي في عملية التنمية وأهم أدواتها. وتتضمن الفقرات التالية عرضاً موجزاً لأوضاع الموارد البشرية في القارة الأفريقية من حيث أعدادها وتطورها، وأيضاً من حيث أهم سماتها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية.

أ– <u>السكان ومعدلات النمو السكاني</u>:

بلغت أعداد السكان في أفريقيا عام ٢٠١٧ حوالي ١.٢٤ مليار نسمة، مقارنة بحوالي ٦٣٠ مليون نسمة عام ١٩٩٠. أي أن أعداد السكان قد تضاعفت خلال تلك الفترة، بينما كانت نسبة الزيادة في إجمالي سكان العالم تبلغ ٦٠% خلال ذات الفترة. ويعنى ذلك أن نمو السكان في أفريقيا يسير بمعدل أسرع من نظيره العالمي. فبينما كان سكان القارة الأفريقية يمثلون حوالي ١١.٨% من سكان العالم عام ١٩٩٠، فقد أصبحوا يمثلون ١٦.٥% في عام ٢٠١٧.

يتوزع السكان في أنحاء القارة الأفريقية بشكل غير متوازن إلى حد بعيد، حيث يتركز ما يقرب من ثلثي السكان في عشر دول فقط، أكثرها سكاناً نيجيريا (١٩١ مليون نسمة) يليها كل من أثيوبيا (١٠٥) ومصر (٩٧.٦)، والكونغو الديموقراطية (٨١.٣)، وأوغندا (٧٢.٩)، وتنزانيا (٥٧.٣)، وجنوب أفريقيا (٥٦.٧)، وكينيا (٤٩.٧)، والجزائر (٤١.٣)، والسودان (٤٠.٥).

في المقابل هناك نحو خمس عشرة دولة يقل سكان كل منها عن خمسة ملايين نسمة، من بينها خمس دول لا يتجاوز سكان كل منها المليون نسمة (جيبوتي- جزر القمر- الرأس الأخضر- ساوتوم- سيشل). هذا التباين الكبير في توزيع السكان لا يقتصر فقط على عموم القارة، وإنما يمتد إلى التوزيع السكاني داخل كل دولة وفق اعتبارات موردية ومناخية وتضاريسية متعددة. وبصفة عامة ترتفع الكثافة السكانية على مستوى القارة في كل من الساحل الشمالي الأفريقي وفي إقليم البحيرات العظمى، وفي خليج غانا.

وكما سبقت الإشارة، فإن معدل نمو السكان في أفريقيا يعتبر الأعلى بين مختلف القارات، ويزيد عن المعدل العام العالمي. فعلى سبيل المثال يصل معدل النمو السكاني إلى نحو ٣.٨% في النيجر، يضاف إليها تسع دول أفريقية أخرى يبلغ فيها هذا المعدل ٣% أو أكثر. وهذه الدول العشر تضم معاً كتلة مهمة من سكان أفريقيا تمثل حوالي ٢٦.٥% من جملة سكان القارة. وهناك نحو ٢٦ دولة يتراوح معدل نمو السكان بها فيما بين ٢% إلى أقل من ٣%. بينما يقل هذا المعدل عن ٢% في حوالي ثلاث عشرة دولة، منها سبع دول يقل فيها عن ١.٥%[١].

ب-<u>نسبة السكان الريفيين</u>:

تعتبر أفريقيا أعلى القارات من حيث نسبة السكان الريفيين والتي تبلغ نحو ٥٧.٢% مقارنة بنحو ٥٠.١% في آسيا، ونحو ٢٦% في أوروبا، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي ٤٤.٧% على المستوى العالمي.

في أفريقيا خمس دول تبلغ نسبة السكان الريفيين بها ٨٠% أو أكثر، يضاف إليها اثنتا عشرة دولة تتراوح هذه النسبة بها فيما بين ٦٠% إلى أقل من ٨٠%. وفي المقابل تقل نسبة السكان الريفيين عن ٤٠% في حوالي ثلاث عشرة دولة.

وتشهد القارة الأفريقية حراكاً ملحوظاً للسكان في مختلف أنحاء القارة نحو المدن. فبينما كان سكان المدن يمثلون حوالي ٢٥% من جملة سكان القارة عام ١٩٨٠، فقد أصبحوا يمثلون ما يتجاوز ٤٠% في السنوات الأخيرة.

---

[١] جدول رقم (٣) بالملحق

جـ- <u>المستويات الدخلية للسكان</u>:

بصفة عامة، فإن مستويات الدخول في أفريقيا تعد الأدنى عالمياً، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- مقدراً بالقدرة الشرائية المعادلة- حوالي ٤٦٣٥ (USD PPP)، وهو ما يوازي نحو ثلث نظيره في قارة آسيا، ويمثل نحو ١٤% من نظيره في أوروبا، وحوالي ٣٠% من المتوسط العام العالمي[١] .

ووفق إحصاءات البنك الدولي[٢]، هناك ٢٦ دوله أفريقية يقل متوسط نصيب الفرد بها من الناتج المحلي الإجمالي (مقوماً بالدولار الأمريكي) عن ألف دولار في عام ٢٠١٧، من بينها عشر دول لا يتجاوز هذا المتوسط بها نصف هذه القيمة [٣] . وتأتى هذه الدول في ترتيب متأخر بين دول العالم وفق هذا المعيار (الترتيب من ١٦٢ وحتى ١٨٩). وفى تسع دول يتراوح هذا المتوسط بين ١٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ دولار حيث تعتبر دون مستوى الدخل المتوسط المنخفض الذي يقدر بنحو ٢١١٨ دولار/ فرد/ سنة وفق تصنيف البنك الدولي. وضمن الفئة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ دولار توجد تسع دول أفريقية، وبذلك فإن مجموع الدول التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي عن أربعة آلاف دولار يصل إلى ما يقرب من ٤٤ دوله أفريقية. وبالمقارنة العالمية فإن جميع تلك الدول يقل فيها هذا المتوسط عن ٣٨% من نظيره على المستوى العام العالمي والذي يبلغ نحو ١٠٣٦٦ دولار للفرد سنوياً.

وأما بعض الدول الأفريقية التي يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي عن أربعة آلاف دولار، فعددها لا يتجاوز ثماني دول، وباستثناء كل من جنوب أفريقيا وليبيا، فإن الدول الست الأخرى تعد من الدول قليلة السكان، حيث يمثل مجموع سكانها حوالي ٠,٧% فقط من مجموع سكان القارة الأفريقية. تتمثل هذه الدول الست في كل من غينيا الاستوائية، بتسوانا، الجابون، سيشل، موريشيوس، وناميبيا.

د- <u>السكان في تقرير التنمية البشرية</u>:

يتضمن التقرير الدولي للتنمية البشرية حالة سكان دول العالم من منظور اقتصادي/ اجتماعي متعدد الأبعاد، يشتمل إلى جانب الحالة الاقتصادية على كل من الحالة التعليمية والصحية للسكان. ويشمل هذا التقرير أوضاع ١٨٩ دولة من دول العالم. ووفق دليل التنمية البشرية – الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح – تأتي غالبية الدول الأفريقية ضمن فئة الدول ذات الأوضاع المنخفضة للتنمية البشرية، وهى الفئة الأدنى وفق هذا الدليل، وتشمل ٣٢ دولة أفريقية من بين ٣٨ دولة في العالم، وأما فئة الدول ذات أوضاع التنمية البشرية المتوسطة فتشمل ٣٩ دولة على مستوى العالم، منها خمس عشرة دولة أفريقية، وأما الدول ذات أوضاع التنمية البشرية المرتفعة فهناك سبع دول أفريقية فقط من بين

---

(1) FAO, FAO Statistic Pocket Book, 2018.

(2) World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Group, June 2019.

(٣) جدول رقم (٤) بالملحق.

٥٣ دولة في العالم تندرج ضمن هذه الفئة. وفى الفئة الأعلى ذات أوضاع التنمية البشرية المرتفعة جداً توجد ٥٩ دولة من دول العالم ليس من بينها أي دولة من الدول الأفريقية. ويوضح الجدول التالي الدول الأفريقية ضمن كل فئة وترتيبها العام من بين ١٨٩ دولة على مستوى العالم.

جدول (٢-٧)

متوسط قيمة دليل التنمية البشرية للدول الأفريقية، وموقعها بين دول العالم عام ٢٠١٨

الفئـــــة	جملة عدد الدول	عدد الدول الأفريقية	الدول الأفريقية وترتيبها العام
تنمية مرتفعة جداً ٠.٨٠٠ -٠.٩٥٣	٥٩	-	لا يوجد
تنمية مرتفعة ٠.٧٠٠ -٠.٧٩٩	٥٣	٧	سيشل (٦٢ – موريشيوس (٦٥) – الجزائر (٨٥)- تونس (٩٦) بتسوانا (١٠١)- ليبيا(١٠٨)- الجابون (١١٠).
تنمية متوسطة ٠.٥٥٠ -٠.٦٩٩	٣٩	١٥	جنوب أفريقيا (١١٣) – مصر (١١٥) – المغرب (١٢٣)- نيكاراجوا(١٢٤) الرأس الأخضر (١٢٥) – جيانا (١٢٥)- ناميبيا (١٢٩) – الكونغو (١٣٧) غانا (١٤٠) – غينيا الاستوائية (١٤١)- كينيا (١٤٢) – ساوتوم (١٤٣) زامبيا (١٤٤) – أنجولا (١٤٧) – الكاميرون (١٥١).
تنمية منخفضة ٠.٤٥٠ -٠.٥٤٩	٣٨	٣٢	غينيا الجديدة (١٥٣) – تنزانيا (١٥٤) – زمبابوي (١٥٦) – نيجيريا (١٥٧)- رواند (١٥٨) – ليسوتو (١٥٩) – موريتانيا (١٥٩) – مدغشقر (١٦١)- أوغندا (١٦٢) بنين (١٦٣) – السنغال (١٦٤) – جزر القمر (١٦٥) توجو (١٦٥) – السودان (١٦٧) – كوت ديفوار (١٧٠) – مالاوي(١٧١)- جيبوتي(١٧٢)- أثيوبيا(١٧٣)- جامبيا(١٧٤) – غينيا (١٧٥) الكونغو الديموقراطية (١٧٦) – غنيا بيساو(١٧٧) – موزمبيق (١٨٠) ليبيريا (١٨١) – مالي (١٨٢) – بوركينا فاسو (١٨٣)- سيراليون (١٨٤) – بورندي(١٨٥)- تشاد |(١٨٦) – جنوب السودان (١٨٧) – أفريقيا الوسطى (١٨٨) – النيجر (١٨٩).

Source: UNDP, Human Development Indices and Indicators, 2018.

هـ- <u>السكان تحت خط الفقر</u>:

تتسع دائرة الفقر لتشمل غالبية دول القارة الأفريقية، فوفقا لخط الفقر الوطني في كل دولة توجد ثمان دول فقط تقل فيها نسبة السكان تحت هذا الخط عن ٣٠% برغم أن هذه النسبة لا تبدو منخفضة. هذه الدول تشمل كلا من الجزائر، المغرب، تونس، جيبوتي، غانا، مصر*، تنزانيا، وأثيوبيا. أما باقي الدول فترتفع بها نسب السكان دون خط الفقر الوطني عن هذا المعدل (٣٠%)، منها ست دول تتراوح النسبة فيها ما بين ٣٠% إلى أقل من ٤٠%، وثلاث عشرة دولة تتراوح فيها النسبة بين ٤٠% إلى أقل

* تخطت مصر هذه النسبة وفقا لبحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٩.

من ٥٠%، وست عشرة دولة ترتفع فيها النسبة عن ٥٠%، منها سبع دول أعلى من ٦٠%، وتصل نسبة السكان تحت خط الفقر إلى أعلى من ٧٠% في كل من مدغشقر وزمبابوي.

و- <u>الأميـــة</u>:

تنتشر الأمية بين السكان في أفريقيا بنسب ترتفع كثيراً عن المعدل العالمي. فبينما تبلغ نسبة الأمية بين السكان (١٥ سنة فأكثر) حوالي ١٧.٩% على الصعيد العالمي العام، فلا تزال في أفريقيا بعض الدول التي تزداد فيها هذه النسبة إلى مستويات بالغة الارتفاع، تصل في النيجر إلى ٨٤.٥%، وفى تشاد إلى ٧٧.٧% وفى جنوب السودان إلى ٧٣.٢%. يضاف إلى هذه الدول الثلاث أربع عشر دولة أخرى تتراوح نسبة الأمية بها ما بين ٥٠% إلى ٧٠%، يليها تسع دول تتراوح فيها هذه النسبة فيما بين ٣٠% إلى أقل من ٥٠%.

على الجانب الآخر هناك أربع دول فقط تقل فيها نسبة الأمية عن ١٠% معظمها من الدول ذات الثقل السكاني المحدود للغاية مثل ساوتوم، موريشيوس وسيشل. وفى الفئة التي تتراوح بها نسبة الأمية ما بين ١٠% إلى أقل من ٢٠% توجد ست دول، وفى الفئة ما بين ٢٠% إلى أقل من ٣٠% توجد اثنى عشرة دولة [١]. ويشير تقرير التنمية البشرية إلى أن نسبة الأمية بين الإناث ترتفع بدرجة كبيرة عن مثيلتها بين الذكور في مختلف دول القارة.

ز- <u>الحالة الصحية</u>:

في تقارير التنمية البشرية يجري استخدام مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد للدلالة على الأحوال الصحية العامة للسكان. ففي الدول المتقدمة على صعيد التنمية البشرية يتراوح العمر المتوقع فيما بين ٧٦ إلى ٧٩,٥ سنة، وفى الدول النامية يبلغ حوالي ٧٠.٧سنة، وعلى الصعيد العالمي العام يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ٧٢.٢ سنة. على المستوى الأفريقي لا توجد أية دولة يصل فيها العمر المتوقع إلى أي من تلك المستويات. فالعمر المتوقع في الجزائر يبلغ ٦٥.٥ سنة، وهو الأعلى بين دول أفريقيا. يضاف إليها سبع دول أخرى يرتفع بها العمر المتوقع عن حدود الستين عاماً (مصر، المغرب، تونس، ليبيا، ساوتوم، موريشيوس، وسيشل). وفيما عدا تلك الدول الثمانية فإن العمر المتوقع في جميع الدول الأفريقية الأخرى يقل عن ستين عاماً، منها خمس وعشرون دولة يقل فيها العمر المتوقع عن ٥٥ عاماً، من بين هذه الدول هناك ست دول يقل فيها العمر المتوقع عن خمسين عاماً[٢].

وفى دول أفريقيا عامة، مع بعض الاستثناءات في دول الشمال الأفريقي، تنتشر بعض الأمراض كمرض السل، والملاريا، ومرض نقص المناعة المكتسبة (HIV) بمعدلات تفوق بدرجة ملحوظة نظيرتها على المستوى العالمي.

---

[١] جدول رقم (٥) بالملحق

[٢] جدول رقم (٥) بالملحق.

بالنسبة لمرض نقص المناعة المكتسبة تبلغ نسبة الإصابة به بين سكان أفريقيا في المرحلة العمرية (١٥-٤٩ سنة) حوالي ٤.٥% مقارنة بحوالي ١.١% في الدول النامية، وأيضاً على الصعيد العالمي. وهناك ثلاث دول أفريقية ترتفع بها هذه النسبة لتتراوح بين ٥% إلى ١٠%، وأربع دول ترتفع بها إلى ما بين ١٠%، ٢٠%، وثلاث دول أخرى تزيد فيها النسبة عن ٢٠%.

وبالنسبة لمرض الملاريا تبلغ نسبة الإصابة به على مستوى الدول النامية عامة حوالي ٤٣ حالة لكل ألف من السكان المعرضين لهذا المرض (المتواجدين في مناطق انتشاره)، وفى أفريقيا ترتفع هذه النسبة إلى نحو ٢١٤.٩ حالة. وهناك عشر دول ترتفع فيها هذه النسبة لتتراوح فيما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ حالة لكل ألف من السكان.

وأما بالنسبة لمرض السل فإن معدل الإصابة به عالمياً يبلغ ١٤٠ حالة لكل مائة ألف من السكان. يرتفع هذا المعدل في أفريقيا إلى حوالي ٢٦٢ حالة، وفى بعض الدول يرتفع أكثر من ذلك ليصل إلى ما يتراوح بين ٣٠٠-٥٠٠ حالة في ثلاث عشرة دولة، ويرتفع إلى ما يزيد عن ٥٠٠ حالة في ثلاث دول أخرى.

٢-٣ **الملامح الرئيسية للزراعة الأفريقية ودورها في التنمية:**

يرى الكثيرون أن الزراعة الأفريقية، برغم ما تعانيه من مشكلات، تعتبر زراعة واعدة من منظور الإمكانات الكامنة لتنميتها وتطويرها. ذلك أن الزراعة في معظم دول ومناطق العالم الأخرى، وبخاصة في الدول المتقدمة، والدول في مرحلة التحول الاقتصادي، قد بلغت مرحلة متقدمة على منحنى النمو، وأصبحت مواردها الإنتاجية الطبيعية تواجه ضغوطاً متزايدة من خلال تكثيف عناصر الإنتاج الرأسمالي، فأخذت قدرتها على الاستجابة لهذا التكثيف في الانكماش، ومن ثم دخلت معدلات نمو الإنتاجية الزراعية مرحلة الإنتاجية الحدية المتناقصة في العديد من تلك الدول.

وفي هذا الشأن يختلف الحال في الزراعة الأفريقية التي لاتزال تتسم في معظمها بكونها لا تزال زراعة تقليدية غير مكثفة، ولاتزال مواردها الطبيعية قابلة لمزيد من العطاء ومن الإنتاجية المتزايدة والتوسع الرأسي، إذا ما تحقق القدر المناسب من التوليف الأمثل بين تلك الموارد وبين المدخلات والموارد الزراعية الرأسمالية (الأسمدة- الميكنة- نظم الري- التقاوي المحسنة ... الخ)، وأيضاً من الخدمات الأساسية الداعمة (بحث، إرشاد، نظم التسويق والمعلومات، تمويل ... الخ). وبصفة عامة يمكن عرض أهم الملامح التي تتصف بها الزراعة الأفريقية فيما يلى:

أ- <u>الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصاد الكلي</u>:

وفقاً لبنك التنمية الأفريقي[١]، فإن القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ ما يقرب من ١٧% على المستوى العام للقارة، بينما يساهم قطاع الخدمات بنحو ٤٥%، وقطاع الصناعة بحوالي ٩%. وأما النسبة الباقية فتشترك فيها قطاعات التعدين والمحاجر والإنشاءات والغاز والمياه والكهرباء. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة[٢] القيمة المضافة للزراعة بالنسبة للاقتصاد الكلي في أفريقيا بحوالي ١٦% مقارنة بحوالي ٧% في قارة آسيا، وحوالي ٢% في القارة الأوروبية، وحوالي ٤% على الصعيد العالمي. ومن هذه المؤشرات والمقارنات تبدو الأهمية النسبية المرتفعة للقطاع الزراعي – كقطاع إنتاجي – في القارة الأفريقية، وفي المقابل تنخفض المساهمة النسبية لقطاع الصناعة إلى حوالي ٩%. أخذاً في الاعتبار أن الأنشطة الصناعية الرئيسية تكاد تتركز في عدد محدود من الدول في القارة، وبخاصة دول الشمال الأفريقي، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا. ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن عدداً محدوداً من الدول في الشمال الأفريقي، بالإضافة إلى دولة جنوب أفريقيا تشكل مجموعة الدول الأفريقية التي بلغت قدراً أو آخر من التطور في قطاع الصناعة، حيث يتولد في هذه الدول معاً ما يقرب من 65% من الناتج الإجمالي للقارة برغم أن نسبة سكانها تمثل فقط ربع سكان القارة. وباستثناء تلك الدول تكاد تنحصر الأنشطة التصنيعية في بعض الدول الأخرى في الصناعات الاستخراجية التي تسهم بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول بما يقارب مساهمة القطاعات الزراعية، أو يتجاوزها في بعض الحالات. وأما غالبية الدول الأفريقية الأخرى فيعتمد اقتصادها على الزراعة اعتماداً رئيسياً، حيث تبلغ نسبة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ٢٥%، أو أكثر في حوالي ١٨ دولة، وتصل إلى ٣٥% أو أكثر في ثمان دول، وترتفع إلى ما يتجاوز ٥٠% في ثلاث دول[٣].

ويبدو أن ثراء القارة الأفريقية بالثروات المعدنية، وبخاصة المعادن النفيسة، قد وجه مقتصدات عدد غير قليل من الدول الغنية بتلك الثروات نحو نماذج تنموية غير متوازنة، تركزت حول استخراج وتصدير ثرواتها غير المتجددة دون اهتمام مناسب بتنمية وتطوير القطاعات الأخرى وبخاصة الزراعية. وقد كان للاستعمار دور أساسي في تلك التوجهات التي لم تتغير كثيراً بعد التحرر. فالقارة الأفريقية تعتبر الأولى عالمياً فيما لديها من احتياطيات الذهب (٤٢%)، والبلاتينيوم (٦٠%)، والكروم (٤٤%)، والمنجنيز (٨٢%)، والثانياديوم (٩٥%)، والكوبلت (٥٥%)، والماس (٨٨%). كما تعتبر الأكثر إنتاجاً عالمياً من هذه المعادن والثروات.

---

[١] بنك التنمية الأفريقي، تقرير التنمية الأفريقية في ٢٠١٧.

[2] FAO, FAO Statistical Pocket Boak, 2018

[٣] جدول رقم (٤) بالملحق.

ومما يشير إلى تخلف القارة الأفريقية على صعيد تنمية القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، أنها تعد الأقل عالمياً في استهلاك مواد الطاقة. فبينما تمثل القارة حوالي ١٧% من سكان العالم فإنها تستهلك فقط حوالي ٣.٢% من الاستهلاك العالمي من المنتجات البترولية، وحوالي ٣% فقط من استهلاك الغاز الطبيعي، وحوالي ٣.٤% من استهلاك الفحم. ويكاد يتركز غالبية الاستهلاك من هذه المواد في عدد قليل من الدول. وفي المقابل فإن القارة تصدر ما يقرب من ١٧% من الصادرات العالمية من البترول الخام، وحوالي ١٨% من الغاز الطبيعي المسال، وحوالي ٨% من فحم البيتومين. أي أن القارة تصدر من مقومات التنمية الصناعية والزراعية بأكثر مما توظفه فيما يعزز نهضتها وتقدمها الاقتصادي.

ب- <u>أهمية التنمية الزراعية في تحقيق النهضة الاقتصادية</u>:

تختلف الآراء حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الزراعة في تحقيق التنمية الشاملة والنهضة الاقتصادية في دول القارة الأفريقية. فهناك من يرتاب بشأن قدرة القطاعات الزراعية على أن تلعب دوراً محورياً ورائداً في التنمية الاقتصادية. ذلك أن الظروف السائدة في معظم الدول الأفريقية لا تتضمن عوامل ومقومات تحقيق ما سبقتها إليه القارة الآسيوية منذ ستينيات القرن الماضي من خلال الثورة الزراعية الخضراء. تلك الثورة التي حققت في دول آسيا نتائج جيدة ومعدلات عالية للنمو الزراعي. كما أنه في ظل العولمة وتزايد انفتاح الأسواق الدولية وتحرير التجارة العالمية قد ترى بعض الدول أنه من الأيسر والأقل تكلفة بالنسبة لها أن تشترى الغذاء من الأسواق العالمية عما لو أنتجته محلياً. ومن ثم فإن التركيز على تنمية القطاعات غير الزراعية يعتبر في نظر البعض هو التوجه الأكثر ملاءمة لتحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية الشاملة.

في المقابل يرى الكثيرون أن الزراعة ذات القواعد الموردية الطبيعية الجيدة، وبما لها من أهمية إنتاجية في الأوضاع الراهنة، يمكن أن تمثل قاطرة الانطلاق التنموي على الصعيد العام للقارة الأفريقية، وأن تلعب دوراً قيادياً في مجال التنمية الشاملة. وأنه بدون تحقيق اهتمام تنموي ذي شأن في مجال الزراعة فإنه من غير المحتمل أن يتحقق نمو وطني ملموس في غالبية الدول الأفريقية. فمن جهة يتيح القطاع الزراعي بمنتجاته ومستلزماته الإنتاجية فرصاً واسعة لقيام العديد من الأنشطة التصنيعية سواء للمنتجات أو للمستلزمات. ومن جهة ثانية فإن مواجهة فعالة للفقر – الذي ينتشر بمعدلات أعلى في المناطق الريفية – يتعذر تحقيقها بدون الاهتمام المناسب بتنمية القطاعات الزراعية والريفية بما تنطوي عليه من تحسين الأحوال المعيشية والمستويات الدخلية للسكان الريفيين. ومن جهة ثالثة فإن المستويات المنخفضة للإنتاجية الزراعية الأفريقية في الأوضاع الراهنة، إنما تنطوي على فرص جيدة وإمكانيات واسعة للتطوير والتنمية الزراعية الرأسية وتسريع معدلات النمو الزراعي. هذه الأمور وغيرها إنما تعزز

الآراء القائلة بالأهمية الارتكازية للتنمية الزراعية لدعم وتحفيز التنمية الاقتصادية الشاملة في غالبية أقاليم ودول القارة الأفريقية.

وفي هذا الإطار فقد أصدرت قمة الاتحاد الأفريقي التي انعقدت في مابوتو (موزمبيق) عام ٢٠٠٣ إعلان اتفاق بشأن برنامج للتنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (CAADP)[١]، تحت مظلة الشراكة الجديدة من أجل التنمية (NEPAD)[٢].

وقد تم إطلاق هذا البرنامج باعتباره إطاراً لسياسة القارة الأفريقية من أجل التحول الزراعي، وخلق الثروة، والأمن الغذائي والتغذية، والنمو الاقتصادي. وينص الإعلان على أن " الزراعة هي عمل الجميع، ويعتمد الاستقلال الوطني على تنمية القطاع الزراعي لأنه يمكننا من التخلص من ويلات انعدام الأمن الغذائي التي تقوض سيادتنا، وهو المحرك للنمو الذي يعترف به الآن الاقتصاديون والسياسيون، كما أنه القطاع الذي يوفر أكبر إمكانيات للحد من الفقر وعدم المساواة لأنه يوفر مصادر الإنتاجية التي يستفيد منها الناس الأكثر حرماناً الذين يعملون في هذا القطاع".

ومن بين الأهداف التي تحددت لهذا البرنامج أن يجرى تخصيص ما لا يقل عن ١٠% من النفقات العامة للقطاع الزراعي، وأن يتحقق نمو سنوي بمعدل ٦% للناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

جـ – <u>السمات العامة للزراعة الأفريقية</u>:

مع بعض الاستثناءات المحدودة لبعض الدول الأفريقية، وبخاصة في الشمال الأفريقي، فإن الزراعة الأفريقية بصفة عامة تعد الأكثر تخلفاً بالمقارنة بنظيرتها في قارات العالم الأخرى. حيث يغلب عليها نمط الزراعة التقليدية التي تجاوزتها معظم الدول في القارات الأخرى منذ أكثر من نصف قرن. وإذا كان الإنتاج الزراعي الأفريقي قد حقق بعض النمو خلال العقود القليلة الأخيرة، فإن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى التوسع في زراعة مساحات إضافية من الأراضي واستخدام المزيد من العمالة الزراعية، بدون تحسن ذي شأن في مستويات الإنتاجية لوحدة العمل أو الوحدة من الأراضي الزراعية. وهذا النمط من النمو يختلف جوهرياً عن نموذج النمو الزراعي في القارة الآسيوية الذي اعتمد بصفة أساسية على التوسع الرأسي بالاستخدام المكثف للمدخلات وبخاصة الأسمدة والتقاوي المحسنة ونظم الري. كما يختلف كذلك عن نموذج النمو الزراعي في قارة أمريكا الجنوبية الذي اعتمد بصفة أساسية على التطور في استخدام الميكنة الزراعية وزيادة الإنتاجية للعمالة الزراعية.

---

[1] Comprehensive African Agriculture Development Programme.
[2] New Partnership for Africa Development.

ففي أفريقيا، حيث ترتفع حدة ونسبة الفقر بين المزارعين، يكون من الأيسر والأقل تكلفة أن تتحقق زيادة الإنتاج من خلال زراعة مساحات إضافية، وليس عن طريق استخدام الأسمدة أو الميكنة أو التقاوي المحسنة التي تتطلب موارد مالية لا تتوافر لدى هؤلاء المزارعين.

فيما يقرب من ٩٣% أو أكثر من المساحات المزروعة في أفريقيا تعتبر الأمطار هي المصدر الرئيسي للري، ولذا فإن الغالبية العظمى من الأراضي التي تزرع بالحاصلات الحولية يجرى زراعتها لمرة واحدة في العام. ونظراً لتعرض الزراعات المطرية لدرجة أو أخرى من اللايقين فإن المساحات التي يتم حصادها عادة ما تقل عن المساحات التي تم زراعتها، ومن ثم فإن معامل التكثيف الزراعي (نسبة المساحة المحصولية إلى المساحة الأرضية) ينخفض في عدد غير قليل من الدول الأفريقية عن الواحد (حوالي ٣٣ دولة)، من بينها عشر دول تبلغ فيها قيمة هذا المعامل ٠.٥ أو أقل. وفي المقابل فإن عدد الدول التي يرتفع فيها هذا المعامل عن الواحد الصحيح تنحصر فقط في أربع دول وهى كل من مصر، ورواندا، والنيجر، وسيراليون[١].

وكما سبقت الإشارة، فإن معامل التكثيف يتوقف على مجموعة من العوامل التي من أهمها مصدر ونظام الري. وفي هذا الصدد فإن الغالبية العظمى من الزراعة الأفريقية هي زراعة مطرية، حيث تبلغ نسبة الأراضي المجهزة لنظام أو لآخر من نظم الري الحقلي حوالي ٦.٢% فقط على المستوى العام للقارة الأفريقية، وذلك مقارنة بحوالي ٣٨.٢% في آسيا، وحوالي ٢٤.١% على الصعيد العالمي. وإلى جانب انخفاض هذه النسبة على مستوى القارة الأفريقية فإن الغالبية العظمى من الأراضي المجهزة للري تتركز في عدد محدود من الدول، وبخاصة في الشمال الأفريقي الذي يتضمن حوالي ٧.٥ مليون هكتار إلى جانب مساحات تتراوح فيما بين واحد إلى اثنين مليون هكتار في كل من جنوب أفريقيا، السودان، ومدغشقر. بالإضافة إلى مساحات محدودة في بعض الدول الأخرى[٢].

وفي الزراعة الأفريقية تنخفض بدرجة كبيرة معدلات استخدام المدخلات الزراعية الداعمة لزيادة مستويات الإنتاجية بما في ذلك الأسمدة الكيماوية، حيث تشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة إلى انخفاض – إن لم يكن تدني – معدلات استخدام تلك الأسمدة بالمقارنة بقارات العالم الأخرى، وأيضاً بالمقارنة بالمتوسطات العالمية.

ففي القارة الأفريقية يبلغ معدل استخدام الأسمدة النيتروجينية حوالي ١٥ كجم للهكتار مقارنة بحوالي ٧٩.٦ كجم على الصعيد العالمي، وحوالي ١٠٤.٨ كجم على مستوى القارة الآسيوية. ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، ٥.٨ كجم للهكتار في أفريقيا مقابل ٤٦.٦ كجم في آسيا، وحوالي

---

[١] جدول رقم (١) بالملحق.

[٢] جدول رقم (٢) بالملحق.

٣٥.١ كجم على المستوى العالمي. وبالنسبة للأسمدة البوتاسية يبلغ معدل الاستخدام للهكتار ٢.٦ كجم في أفريقيا، مقارنة بنحو ٣٤.٦ كجم في آسيا، وحوالي ٢٨.٠ كجم على المستوى العالمي، كما يتضح من الجدول رقم (٢–٨).

جدول (٢–٨)

بعض المؤشرات للسمات العامة الزراعية بالقارة الأفريقية

مقارنة بمتوسط دول العالم وآسيا وأوروبا

البيـــــــان	أفريقيا	العالم	آسيا	أوروبا
عدد السكان (بالمليون)	١٢٥٦.٣	٧٥٥٠.٣	٤٥٠٤.٤	٧٤٢.١
% للسكان الريفيين	٥٧.٢	٤٤.٧	٥٠.١	٢٦.٠
المساحة الزراعية المحصودة (مليون هكتار)	٢٥٥.٨	١٣٨٤.٨	٦١٩.٥	١٨٦.٧
نصيب الفرد من المساحة المحصودة (هكتار)	٠.٢٠٣	٠.١٨٣	٠.١٣٧	٠.٢٥٢
المياه المتجددة للفرد سنوياً (متر مكعب)	٣٢١٣	٥٧٤٠	٢٦٥٧	٩١٤٦
معامل التكثيف الزراعي	٠.٩	٠.٩	١.١	٠.٦
% للعمالة في القطاع الزراعي	٥٣.٢	٢٦.٧	٢٥.٧	٥.٩
% للمساحة المجهزة للري من جملة المساحة المحصولية	٦.٢	٢٤.١	٣٨.٢	١٣.٩
معدل استخدام الأسمدة النيتروجينية (كجم/هكتار)	١٥.٠	٧٩.٦	١٠٤.٨	٧٩.٤
معدل استخدام الأسمدة الفوسفاتية (كجم/هكتار)	٥.٨	٣٥.١	٤٦.٦	٢٠.٣
معدل استخدام الأسمدة البوتاسية (كجم/هكتار)	٢.٦	٢٨.٠	٣٤.٦	٢١.٩
% القيمة المضافة للزراعة من الناتج الإجمالي	١٦	٤	٧	٢
القيمة المضافة للعامل الزراعي (دولار)	١٥٧٣	٣٥٤٢	٣٥٠٣	١٨٢٦١

source:FAO, Statistical Pocket Book, 2018.

وتتسم الزراعة الأفريقية بأنها لاتزال من أكثر الزراعات في العالم اعتماداً على العمالة البشرية، وأقلها اعتماداً على المدخلات الإنتاجية الرأسمالية مثل الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية. وفي هذا الصدد يعتبر القطاع الزراعي هو الذي يستوعب النسبة الأكبر من القوة العاملة في غالبية الدول الأفريقية، إلى الحد الذي تصل فيه هذه النسبة إلى ما يتجاوز ٥٠% في حوالي ٣٠ دولة. من بينها ثلاث عشرة دولة ترتفع فيها هذه النسبة إلى ما يتجاوز ٧٠%[١]. وفي ضوء هذه الأوضاع فإن النتيجة المباشرة لذلك تتمثل في الانخفاض الكبير في مستوى الإنتاجية لوحدة العمل الزراعي في أفريقيا مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي، أو في القارات الأخرى، فبينما تبلغ القيمة المضافة للعامل الزراعي على المستوى العام حوالي ٣٥٤٢ دولار، وعلى مستوى القارة الآسيوية حوالي ٣٥٠٣ دولار، فإنها تنخفض إلى أقل من

[١] جدول رقم (٣) بالملحق.

نصف هاتين القيمتين في القارة الأفريقية (حوالي ١٥٧٢ دولار/عامل). بينما الأمر يتجاوز ذلك بكثير في القارة الأوروبية (حوالي ١٨٢٦١ دولار/عامل).

وأيضاً على مستوى الدول الأفريقية تتباين مستويات الإنتاجية للعامل الزراعي بدرجة كبيرة، فبينما تقدر القيمة المضافة للعامل الزراعي في الجزائر بنحو ١٤.٣ ألف دولار، فإن هذه القيمة تصل إلى ما دون الألف دولار في حوالي سبع عشرة دولة. وتتراوح فيما بين ألف إلى ثلاثة آلاف دولار في سبع عشرة دولة أخرى[١].

٢-٤ محددات التنمية الزراعية [٢]:

أفريقيا قارة غنية بالموارد والثروات المتنوعة، وهى كذلك غنية بالمشاكل والمحددات التي تواجه طموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة، والزراعية منها على وجه الخصوص. بعض تلك المشاكل والمحددات تتعلق بعوامل ذاتية خاصة بظروف القارة الطبيعية والمناخية والطبوغرافية، إلا أن منها – وربما أهمها – ما خلفته الحقبة الاستعمارية من أسباب الصراعات ومظاهر التخلف والضعف المؤسسي وتدنى أحوال المرافق العامة والبنيات الأساسية. الأمر الذي أسفر عن اقتران الثراء الموردي بالفقر المدقع وسوء أوضاع التنمية البشرية للغالبية العظمى من السكان. تلك الحالة التي أطلق عليها البعض لعنة الموارد" Resource Curse " أو الوفرة المتوهمة " Paradox of Plenty".

ويمكن عرض أهم المشاكل والمحددات التي تواجه التنمية الاقتصادية والزراعية في القارة الأفريقية فيما يلى:

أولاً: محددات طبيعية:

أ- العوامل المناخية السائدة:

يسود القارة عناصر مناخية قاسية في الغالبية العظمى من مناطقها. تتنوع تلك العناصر فيما بين الجفاف والتصحر، ارتفاع درجات الحرارة، ارتفاع درجات الرطوبة، وغزارة الأمطار، مع عدم انتظامها في المناطق المطيرة، وبخاصة الاستوائية والمدارية.

---

[١] جدول رقم (٤) بالملحق.

[٢] جرى الاعتماد في هذا الجزء على مجموعة من المصادر والتقارير والدراسات التي من أهمها:

- بنك التنمية الأفريقي، تقرير التنمية الأفريقية، ٢٠٠٧.
- الصادق محمود عبد الصادق (٢٠١١) مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في أفريقيا، نظرة جغرافية، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد (٢١).
- دليل بلومبرج لمراكز الصراعات في أفريقيا، ٢٠١٩، يناير ٢٠١٩.
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، آثار تغير المناخ بالنسبة للأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا (المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون لأفريقيا، لواندا، أنجولا)، مايو ٢٠١٠.

يقترن بعض تلك العناصر بارتفاع نسبة انتشار بعض مسببات الأمراض مثل بعوضة الملاريا وذبابة مرض النوم (التسي تسي)، وغزارة الأمطار في بعض المناطق بما يعمل على تجريف التربة وارتفاع نسبة ملوحتها وتسارع تعريتها. بينما تقترن قلة أو ندرة الأمطار في مناطق أخرى بالتصحر والجفاف. وتؤدي حالات الجفاف المتكررة إلى تذبذبات واسعة في مستويات الإنتاجية الزراعية وبخاصة في الزراعات المطرية، كما تؤدي إلى انخفاض نسبة المساحات المحصودة بالنسبة للمساحات المزروعة، إلى جانب ما تسببه موجات الجفاف من آثار سلبية كبيرة على أحوال المناطق الرعوية.

ومما يفاقم من حدة تلك المشكلات ما تشهده معظم الدول من غياب أو ضعف التدابير والتدخلات اللازمة لمواجهتها والحد من آثارها.

ب- <u>الآثار المترتبة على التغيرات المناخية</u>:

تتفق الدراسات والتقارير حول الآثار السلبية للتغيرات المناخية، غير أن هذه الآثار تبدو أشد وبالاً على مناطق معينة من العالم من بينها القارة الأفريقية. تتمثل تلك الآثار في انخفاض غلات الحاصلات الزراعية – المنخفضة أصلاً – بما يترتب على ذلك من التراجع النسبي لمساهمة الإنتاج الزراعي للقارة في أمنها الغذائي. كما تؤدي إلى تسريع معدل نضوب الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي في عديد من المناطق وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، كما تتعرض الغابات للخطر. وإذا كانت التغيرات المناخية سوف تلحق الضرر بمعظم الدول الأفريقية، إلا أن ذلك سوف يكون بنسب متفاوتة، حيث ستكون المناطق والأفراد الأكثر فقراً هم الأكثر تأثراً ومعاناة بالمقارنة بغيرهم.

وفى أفريقيا يقدر أن ثلث السكان يعيشون في مناطق معرضة للجفاف بفعل التغيرات المناخية، وأن ستة من بين أكبر عشر مدن تقع على السواحل الأفريقية سوف تتعرض لصعوبات في الحصول على الغذاء لانخفاض الأراضي الصالحة للزراعة، مما يدفع السكان إلى الهجرة من تلك المدن نظراً لتحول بعض مناطقها إلى أماكن غير صالحة للمعيشة. وبصفة عامة سوف تتفاقم مشكلة هجرة السكان من بعض المناطق بتأثير التغيرات المناخية، وهؤلاء من يطلق عليهم "مهاجرو البيئة" الذين سيتركون وراءهم أراضي زراعية متدهورة، وأشجارا جافة، وقد تنشأ النزاعات بين هؤلاء المهاجرين سواء في مناطق المرور أو في مناطق الوصول.

ج- <u>الطبوغرافيا والتضاريس</u>:

في الكثير من المناطق في أفريقيا تنتشر التكوينات الجبلية والانحدارات الحادة والمساحات الصحراوية الشاسعة، وهذه وتلك تشكل عوائق طبيعية تحول دون سهولة الانتقال والترابط فيما بين المناطق المأهولة بالسكان، كما تعوق إنشاء الطرق وإقامة الجسور وتحول دون وجود روابط للنقل والتجارة، وترفع كثيراً من تكلفة التنقل فيما بين تلك المناطق وبعضها البعض.

من جهة أخرى، يعانى عدد غير قليل من دول القارة من كونها دولاً بلا شواطئ، أي أنها لا تطل على بحار أو محيطات ولا يوجد لديها منافذ بحرية تربطها بغيرها من دول القارة، فضلاً عن دول العالم

الأخرى (Land Locked Countries). وفى هذه الحالات ترتفع مشكلات النقل الخارجي وتكاليفه وصعوباته اللوجستية ومن بين تلك الدول كل من بوركينا فاسو، أثيوبيا، مالاوي، زمبابوي، مالي، سوازيلاند، أوغندا، وليسوتو.

وتتصف الغالبية العظمى من السواحل الأفريقية بانعدام وجود التعرجات العميقة نسبياً التي تناسب إقامة الموانئ. ذلك أن قارة أفريقيا التي تبلغ مساحتها نحو ٣٠ مليون كم٢، يبلغ طول سواحلها نحو ٢٦ ألف كيلو متر، بينما القارة الأوروبية التي تبلغ مساحتها ثلث مساحة القارة الأفريقية، يبلغ طول سواحلها نحو ٣٢ ألف كيلو متر. ولذا فإن القارة الأفريقية لا تمتلك الأعداد والطاقات الكافية من الموانى البحرية التي تتناسب مع أطوال سواحلها وتعدد دولها الواقعة على الساحل من مختلف الجهات.

ثانياً: <u>محددات ديموغرافية</u>:

أوضح العرض السابق للموارد البشرية في القارة الأفريقية أبرز الخصائص المتعلقة بالسكان. ومن بين هذه الخصائص ما يمثل محددات تواجه التنمية الاقتصادية عامة والزراعية منها على وجه الخصوص. باعتبار أن السكان يمثلون رأس المال البشري الذي يتوقف على خصائصه الكمية والنوعية مقدار ما يمثله السكان من المقومات الداعمة والمحفزة لعملية التنمية، أو اعتبارهم محدداً ومثبطاً لها. وفيما يتعلق بالجانب الأخير يمكن ملاحظة ما يلى:

أ- <u>التباين الحاد في توزيع السكان بين الدول وفى داخلها</u>:

وفقاً لأحوال المناخ والتضاريس فإن ما يقرب من نصف مساحة القارة الأفريقية يكاد يخلو من المناطق المأهولة بالسكان، وبخاصة في المناطق الجافة والصحراوية والجبلية. ولذا فإن حوالي ثلثي السكان يتركزون في نحو عشر دول، وفى المقابل هناك نحو ٢١ دولة تضم جميعها مالا يتجاوز ٥.٢% من مجموع سكان القارة. وفى دول الشمال الأفريقي، وإلى حد ما في بعض دول الجنوب الأفريقي تتركز الغالبية العظمى من السكان في منطقة الشريط الساحلي الضيق. وفى دول وسط وغرب أفريقيا يتركز غالبية السكان في مناطق أحواض الأنهار والبحيرات العذبة وخليج غانا.

ب- <u>معدل نمو السكان</u>:

يعتبر معدل نمو السكان في القارة الأفريقية هو الأعلى على مستوى العالم، حيث يقدر هذا المعدل فيما بين عامي ٢٠١٠، ٢٠١٩ بحوالي ٢.١% سنوياً، مقارنة بحوالي ١.١% على المستوى العام للعالم. وبذلك فقد ارتفع عدد سكان القارة خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى أكثر من الضعف، حتى أصبحوا يمثلون حوالي ١٧% من جملة سكان العالم عام ٢٠١٩، بعدما كانوا يمثلون فقط نحو ١١.٨% عام ١٩٩٠. هذه الزيادات السكانية، في ظل خصائص السكان والقوي العاملة ومعدلات الإنتاجية المتدنية للعامل الزراعي الأفريقي، تصبح عبئاً على التنمية أكثر من كونها قوة دافعة لها، لا سيما في ضوء زيادة

السكان بمعدلات تفوق زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي، الأمر الذي يزيد معه الاعتماد على الاستيراد عاماً بعد آخر.

يضاف إلى ارتفاع معدل نمو السكان، ارتفاع نسبة سكان الحضر من حوالي ٢٥% في ثمانينات القرن الماضي، إلى حوالي ٤٠% في السنوات الأخيرة. وهذا الأمر ينعكس في صورة طلب أكبر على المنتجات الزراعية والغذائية المحلية، وبدرجة أكبر على نظيرتها المستوردة، حيث عادة ما يكون الاستهلاك الغذائي في المدن أكبر في كميته وأكثر في تنوعه، ومحصلة ذلك أن تتراجع الصادرات الغذائية وتتزايد وارداتها.

ج- خصائص السكان:

تناول العرض السابق للموارد البشرية ولملامح الزراعة الأفريقية أهم خصائص السكان والقوى العاملة الزراعية. وخلاصه الأمر في ذلك أن غالبية تلك الخصائص تصنف في جانب المحددات والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية على صعيد القارة الأفريقية بصفة عامة، مع بعض الاستثناءات المحدودة في بعض الدول. تتضافر في هذا الشأن كل من الأحوال المتدنية أو المتواضعة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للسكان، ومستويات الإنتاجية المتدنية، أو المتواضعة للقوى العاملة الزراعية.

ثالثاً: محددات اقتصادية:

تتعدد وتتنوع المشاكل والمحددات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تواجه التنمية في القارة الأفريقية، يمتزج في تلك المحددات ما يمكن اعتباره عوامل داخلية وما يمكن اعتباره عوامل خارجية. وفيما يلى إشارات موجزة لأهم تلك المحددات.

أ- الترتيب وفق مؤشر التنافسية الدولية:

يعكس دليل التنافسية الدولية محصلة العديد من العوامل والمؤشرات التي تعكس أوضاع دول العالم من منظور كل من المتطلبات الأساسية للتنمية، ومحفزات الكفاءة، والقدرة على التطوير والابتكار. وقد وردت ٣٤ دولة من الدول الأفريقية ضمن الترتيب العالمي للتنافسية في التقرير الخاص بعام ٢٠١٨[١]. بينما لم يشمل التقرير باقي الدول، الأمر الذي قد يعنى كونها خارج ذلك التصنيف. وفى هذا التقرير تبدو الدول الأفريقية في مواقع متأخرة بشكل ملحوظ. ذلك أن موريشيوس التي تعتبر أفضل الدول الأفريقية تشغل المرتبة ٤٥ من بين إجمالي ١٣٧ دولة يشملها التقرير. تليها جنوب أفريقيا في المرتبة ٦١، بالإضافة إلى ثمان دول أخرى تقع في مرتبة تتراوح بين ٦٣ إلى ٩٩. وأما باقي الدول الأفريقية التي شملها التقرير فتأتى ضمن أدنى ٣٧ دولة في هذا الترتيب.

[١] جدول رقم (٥) بالملحق.

ب-الترتيب وفق دليل التنمية البشرية:

سبقت الإشارة إلى تخلف الغالبية العظمى من دول القارة الأفريقية وفق دليل التنمية البشرية الذي يعكس محصلة عوامل اقتصادية وتعليمية وصحية. حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٨ الذي يشمل ١٨٩ دولة من دول العالم، إلى أنه ليس من بين الدول الأفريقية من تقع ضمن مجموعة الدول المرتفعة جداً في أوضاع التنمية البشرية، بينما تأتي ٧ دول فقط ضمن دول المجموعة الثانية (المرتفعة في أوضاع التنمية البشرية)، وتقع ١٥ دولة ضمن الدول المتوسطة، وأما غالبية الدول الأفريقية وعددها ٣٢ دوله فتأتي ضمن الدول ذات الأوضاع المنخفضة في التنمية البشرية.

ج- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إلى جانب ما تعانيه غالبية دول القارة من ضعف معدلات الادخار والاستثمار المحلي، فإنها تعاني أيضاً من تدني تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لأسباب متعددة يعكسها تدني التصنيف لمعظم الدول وفق دليل التنافسية الدولية، إلى جانب ضعف أوضاع الأمن والاستقرار السياسي. ففي عام ٢٠١٧ بلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القارة الأفريقية حوالي ٤١.٨ مليار دولار، بتراجع قدره حوالي ١٥ مليار دولار عن نظيرتها لعام ٢٠١٥. وتمثل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا في عام ٢٠١٧ حوالي ٢.٩% فقط من جملة التدفقات العالمية في نفس العام، بينما استحوذت منها القارة الآسيوية على نحو ٣٣.٣% والقارة الأمريكية اللاتينية على نحو ٢١%[1].

يضاف إلى ما تقدم أن نسبة كبيرة من المساعدات والمعونات الإنمائية التي تقدمها الهيئات والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات المانحة، تتبدد بسبب الفساد وضعف الرقابة وانعدام الشفافية في الكثير من الدول الأفريقية المتلقية لتلك المساعدات.

د – محددات اقتصادية أخرى متنوعة:

في واقع الأمر، فإن المشاكل والمحددات التنموية، والاقتصادية منها على وجه الخصوص، تتداخل فيما بينها في علاقات من التشابك والاعتماد المتبادل التي يتعذر معها الأخذ بكل من تلك العوامل منفصلاً أو على حدة. وفى هذا السياق يمكن عرض بعض الأمثلة على تلك المحددات المتنوعة في النقاط التالية:

- ضعف وتراجع نصيب القارة الأفريقية في التجارة العالمية، حيث يبلغ هذا النصيب حوالي ٢% مقارنة بحوالي ٥% لقارة أمريكا اللاتينية، وحوالي ١٧% للقارة الآسيوية.
- تعمل الشركات متعددة الجنسية على توجيه عمليات نقل التكنولوجيا إلى مجالات محددة بعينها داخـل القارة الأفريقية والتي تتوافـق مع أهدافهـا لاستغلال موارد القارة وثرواتها ومواردها الخام، لا

(1) World Investment Report, UNCTAD, 2018.

سيما فيما يتعلق بالموارد الناضبة (غير المتجددة)، كما تعمل على استغلال الأيدي العاملة الرخيصة واحتكار بعض الخامات، لا سيما في الدول الفقيرة.

- ضعف القدرة على مواجهة المنافسة الدولية المتزايدة، وبخاصة من جانب الدول المصدرة الرئيسية، مما ينعكس سلباً على القطاعات التصديرية للدول الأفريقية، كما هو الحال في قطاعات المنتجات الغذائية وبخاصة الدواجن ومنتجات الألبان. كما أدى ذلك إلى فقدان بعض المنتجات التصديرية التقليدية لمكانتها وأسواقها الخارجية، كما هو الحال بالنسبة للبن والكاكاو والقطن وزيت النخيل والفول السوداني وغيرها. وذلك نتيجة احتدام المنافسة الدولية، إلى جانب ضعف الاهتمام بتطوير هذه القطاعات، والآثار السلبية لتقلبات الأسعار العالمية، ومن ثم عدم الإقبال على الاستثمار في الصناعات المرتبطة بها، يضاف إلى ذلك أن هذه القطاعات تحمل – تاريخياً – بضرائب ورسوم تحصلها الدول على الصادرات منها، مما أضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.
- غالبية ما يجري تصديره من المنتجات، ومنها المنتجات الزراعية، يتم في صورة خام غير مصنعة، مما يحرم الدول المصدرة من القيمة المضافة التي يمكن أن تتولد عن عمليات التجهيز والتصنيع لهذه المنتجات، وذلك ضمن الإطار العام لضعف ومحدودية أنشطة ومشروعات التصنيع الزراعي والغذائي، وأيضاً الأنشطة والصناعات الداعمة والمكملة.
- يواجه قطاع الأسماك تحديات اقتصادية خارجية تتمثل في الإخفاق في المفاوضات الخاصة بحقوق الصيد، والمنافسة الحادة من سفن الصيد الأجنبية ذات السعات والقدرات الكبيرة والتقانات المتطورة.

رابعاً: <u>محددات ذات طبيعة تنظيمية ومؤسسية</u>:

وتتمثل هذه المحددات فيما تعانيه معظم الدول الأفريقية من قصور بالغ في البنيات التحتية، والمرافق والخدمات الأساسية، وروابط النقل والاتصال والمواصلات، وضعف المؤسسات والسياسات والأطر التنظيمية التي تحكم استغلال الموارد ومشروعات التنمية الزراعية بصفة عامة. ويدخل في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:

- غياب أو هشاشة الاتفاقيات والأطر التنظيمية المتعلقة بإدارة الموارد المشتركة بين الدول، وبخاصة الموارد المائية، بالإضافة إلى الموارد الرعوية، مما ينطوي على تحديات ومشكلات تنعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والأمنية والبيئية.
- انتشار المزارع الصغيرة والتفتت الحيازي، يقترن ذلك بالقدرات المحدودة للمزارعين على التطوير والتحديث في أساليب الإنتاج الزراعي، ويزداد الأمر سوءاً في ظل ضعف الإمكانيات والمؤسسات التمويلية الزراعية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن هناك نحو ٣٣ مليون مزرعة على

مستوى القارة الأفريقية تنتمي إلى المزارع الصغيرة (أقل من ٢ هكتار)، وتمثل ما يقرب من ٨٠% من جملة عدد المزارع.

- ضعف المؤسسات والقدرات البحثية والإرشادية الزراعية، وعدم كفاية العناصر البشرية اللازمة لذلك، وتواضع مستويات تأهيل المتاح منها.
- يعتبر قطاع إنتاج الحاصلات الزراعية والغذائية في معظم الدول الأفريقية قطاعاً غير منظم إلى حد كبير، ويتعرض لدرجات عالية من المخاطر واللايقين، ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة لأسواق تلك المنتجات ونظم تسويقها، لا سيما في غياب تنظيمات المزارعين أو محدودية وضعف دورها.
- قطاع الماشية يواجه محددات مهمة متعلقة بالصحة الحيوانية، تنعكس سلباً وبشكل ملحوظ على أوضاع الصحة والسلامة للمنتجات، وبخاصة في أسواق التصدير.

خامساً: محددات متعلقــة بالمرافق والبنيات الأساسية:

وفقاً لتقرير بنك التنمية الأفريقي[١] حول أوضاع المرافق والبنيات الأساسية في أفريقيا. فإن دليل تطور البنيات الأساسية (AIDI) والذى يعكس الأوضاع الخاصة بمرافق الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يوضح أن ثمانية دول فقط يمكن اعتبارها ذات أوضاع فوق المتوسط (قيمة الدليل تبلغ ٥٠ أو أكثر) وهى كل من سيشل – مصر – ليبيا – جنوب أفريقيا – موريشيوس – تونس – المغرب – والجزائر. وأما باقي الدول التي شملها التقرير (٤٦ دولة) فهي جميعها دون المتوسط (أقل من ٥٠). منها ٢٧ دولة تنخفض قيمة هذا الدليل بها عن (٢٠) [٢].

وتبدو الصورة العامة أفضل – نسبياً – فيما يخص أوضاع مرافق المياه والصرف، وتبدو على العكس من ذلك فيما يخص أوضاع مرافق الكهرباء، ومرافق الطرق، وشبكات وخدمات الاتصالات والمعلومات.

سادساً: النزاعات والصراعات:

تعتبر القارة الأفريقية من أكثر قارات العالم التي تشهد أشكالاً متنوعة من الصراعات والنزاعات، سواء ما كان منها بين الدول أو في داخل الدولة الواحدة، وتعتبر مثل تلك الصراعات من أهم معوقات التنمية حيث يطغى اهتمام الدول بما يدور فيها من صراعات – سواء بكونها طرفاً فيها أو تعمل على القضاء عليها – على الاهتمامات التنموية، كما تستنزف تلك الصراعات مقادير كبيرة من الموارد المالية والبشرية. والأهم من ذلك أن وجود تلك الصراعات في أية دولة إنما يحول دون إقبال المستثمرين ورؤوس الأموال عليها، نظراً لانعدام الأمن والاستقرار السياسي.

---

[1] AFDB, The African Infrastructure Development Index, 2018.

[٢] جدول رقم (٩) بالملحق.

وفى هذا الإطار تشير إحدى الدراسات إلى أنه خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي شهدت القارة الأفريقية ما يقرب من ٢٥ صراعاً، تمثل نصف عدد الصراعات على مستوى العالم. وكان من جراء هذه الصراعات وفاة ما بين ٢–٤ ملايين قتيل، ونزوح نحو ٥.٢ مليون لاجئ، وثلاثة عشر مليون مشرد في القارة الأفريقية[١].

ونظراً لخطورة الصراعات كمعوق للتنمية، فقد اهتمت بعض الجهات بإصدار دليل حول الصراعات في أفريقيا [٢]، وفى عام ٢٠١٩ ورد في هذا الدليل قائمة بأهم الصراعات في القارة الأفريقية والتي شملت كلاً من نيجيريا والصومال والكونغو الديموقراطية والكاميرون ومالي وتشاد وليبيا وزيمبابوي وغينيا وتوجو وأثيوبيا، وبعض هذه الصراعات يمتد إلى الدول المجاورة.

وتعزى الصراعات إلى أسباب عديدة، بعضها متوارث منذ الحقبة الاستعمارية، وبعضها ينشأ لأسباب دينية أو عرقية أو سياسية، كما ينشأ بعضها بسبب المصادمات والنزاعات حول الموارد كما هو الحال بين المزارعين والرعاة.

وفى الحقبة الأخيرة تزايد تعرض القارة الأفريقية لنوع آخر من الصراعات من أجل السيطرة وبسط النفوذ، وإقامة شكل من أشكال التبعية الاقتصادية الجديدة سواء للاستئثار بالموارد والثروات، أو لفتح الأسواق أمام المنتجات. وتعتبر كل من الصين وروسيا في مقدمة الدول الأجنبية التي تعمل في هذا المضمار. وبطبيعة الحال فإن مثل هذا النوع من الصراعات يمكن أن ينطوي على إذكاء النزاعات، أو الفتن الداخلية، أو تأليب التيارات والقوى السياسية، فضلاً عن استخدام الرشاوي وشراء الذمم وتعميق ممارسات الفساد.

٢–٥ الأوضاع الراهنة للإنتاج الزراعي:

٢–٥–١ الإنتاج الزراعي النباتي:

سبقت الإشارة إلى تنوع الأقاليم المناخية في القارة الأفريقية، ما بين الاستوائية والمدارية والمعتدلة والجافة. كما سبقت الإشارة إلى أن النسبة الغالبة من المزارع الأفريقية (حوالي ٨٠% منها) هي مزارع ذات سعات محدودة (أقل من ٢ هكتار)، وهى في الغالب مزارع عائلية تقليدية واستكفائية. ولعل هذين العاملين معاً، الأقاليم المناخية والمزارع العائلية، هما ما يشكلان نمط الإنتاج الزراعي النباتي في أفريقيا. ولذا يلاحظ أن المنتجات الزراعية النباتية الرئيسية تتمثل في المنتجات الغذائية المرتبطة بالنمط الغذائي لغالبية السكان ومن أهمها الدرنات والحبوب الخشنة. كما يلاحظ أيضاً تنوع المنتجات بتنوع الأقاليم

---

[١] هالة جمال ثابت، الفقر في أفريقيا، خصوصيته واستراتيجية اختزاله، مجلة قراءات أفريقية العدد (٢)، ٢٠٠٥.

[٢] دليل بلومبرج لمراكز الصراعات في أفريقيا ٢٠١٩. شبكة المعلومات الدولية.

المناخية فهناك الحبوب والخضروات، والقصب، والمحاصيل الزيتية، والتبغ، والشاي، والبن، والكاكاو والمطاط الطبيعي، وغيرها.

أكثر من نصف كمية الإنتاج النباتي على مستوى القارة الأفريقية يتمثل في مجموعتين رئيستين وهما الدرنات والحبوب. ويقدر حجم الإنتاج من مجموعة الدرنات بنحو ٣٠٢ مليون طن، تقترب من ثلث حجم الإنتاج الزراعي النباتي للقارة. يأتي محصول الكاسافا في مقدمة أهم تلك المحاصيل إنتاجاً بكمية تبلغ نحو ١٧٨ مليون طن، يليه اليام (حوالي ٧١ مليون طن)، ثم البطاطا الحلوة (٢٧.٧ مليون طن)، ثم البطاطس (حوالي ٢٥ مليون طن) [١].

بالنسبة لمجموعة الحبوب، فيقدر الإنتاج منها على مستوى القارة الأفريقية لعام ٢٠١٧ بحوالي ١٩٦ مليون طن، يتصدرها إنتاجاً محصول الذرة (حوالي ٨٤ مليون طن)، يليه الأرز (حوالي ٣٦.٦ مليون طن)، ثم الذرة الرفيعة (حوالي ٢٧.٢ مليون طن)، ثم القمح (حوالي ٢٧.١ مليون طن)، كما يبلغ حجم الإنتاج من الدخن حوالي ١٢.٩ مليون طن، ومن الشعير حوالي ٦.٦ مليون طن.

تنتج القارة الأفريقية غالبية الأنواع من محاصيل الفاكهة، ويقدر حجم الإنتاج الكلي منها عام ٢٠١٧ بحوالي ١١٠ مليون طن، يتصدرها الموز بإنتاج يقدر بحوالي ٢٠ مليون طن، ثم مجموعة الموالح (حوالي ١٩.٧ مليون طن)، والمانجو والجوافة (حوالي ٨ مليون طن)، والبطيخ (حوالي ٦.٢ مليون طن)، والأناناس (حوالي ٥.٤ مليون طن)، والعنب (حوالي ٤.٩ مليون طن). بالإضافة إلى كميات أقل من أنواع الفاكهة الأخرى.

وتتمثل المحاصيل السكرية التي تنتجها القارة الأفريقية في كل من قصب السكر، وبنجر السكر (الشوندر)، حيث تنتج منها معاً ما يقدر بحوالي ١٠٨ مليون طن، منها حوالي ٩٢ مليون طن من قصب السكر، والباقي من بنجر السكر.

تأتى مجموعة الخضر في المرتبة التالية من الأهمية بعد مجموعة المحاصيل السكرية، بحجم إنتاجي يقدر بحوالي ٨٠ مليون طن. وتعتبر الطماطم أهم حاصلات الخضر حيث تمثل حوالي ٢٧% من جملة إنتاج هذه المجموعة، أي ما يقدر بنحو ٢١.٥ مليون طن. يليها القلقاس (تارو) (٧.٥ مليون طن)، والبازلاء (٧.١ مليون طن)، يليها كل من الفلفل الأخضر، والباميا، والكرنب، والخضر الورقية بكمية تتراوح بين ٣.١ إلى ٣.٤ مليون طن لكل منها.

[١] جدول رقم (٦) بالملحق

وتنتج أفريقيا عدداً من المحاصيل البقولية التي يقدر جملة الإنتاج منها بحوالي ٢٠ مليون طن، أهمها الفاصوليا الجافة التي تمثل نحو ٣٤% من جملة إنتاج البقوليات، يليها إنتاج الفول البلدي وإن كان بكميات أقل تبلغ حوالي ١.٤ مليون طن. وتنتج أفريقيا ما يقدر بحوالي ١٤ مليون طن من محصول البصل، منها حوالي ٨٨% بصل جاف، والإنتاج الباقي من البصل الأخضر.

وإلى جانب الحاصلات التقليدية السابقة، تنتج القارة الأفريقية مجموعة من المنتجات الزراعية الاستوائية والمدارية، أكثرها أهمية حبوب الكاكاو التي يقدر الإنتاج منها بحوالي ٣.٧ مليون طن، وثمار جوز الهند (حوالي ٢.١ مليون طن)، والكاجو (١.٨ مليون طن)، والبن الأخضر (١.١ مليون طن)، والمطاط الطبيعي (حوالي مليون طن)، والشاي (ثلاثة أرباع المليون طن)، والتبغ (حوالي ٧١٠ ألف طن).

وتعتبر القارة الأفريقية أهم مناطق العالم إنتاجاً لبعض الحاصلات، وبخاصة من بعض أنواع الدرنات والحبوب الخشنة التي تمثل مكونات رئيسية في النمط الغذائي لغالبية دول القارة. من ذلك أنها تنتج حوالي ٩٧.٢% من الإنتاج العالمي من محصول اليام، وحوالي ٦١% من محصول الكاسافا، وحوالي ربع الإنتاج العالمي من محصول البطاطا الحلوة. كما تنتج من محصولي الذرة الرفيعة والدخن ما يمثل حوالي ٤٧%، ٤٥% من الإنتاج العالمي على الترتيب. كما تنتج نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي من بعض محاصيل الخضر وبخاصة البازلاء (٩٦%)، والقلقاس (٧٣%)، وبالإضافة إلى هذه المحاصيل، فهناك بعض المحاصيل الأخرى التي ترتفع الأهمية النسبية للإنتاج الأفريقي منها، إلا أن جزءاً من هذا الإنتاج يدخل في التجارة التصديرية للقارة، من ذلك محصول السمسم الذي تساهم القارة الأفريقية بحوالي ٥٧% من إنتاجه العالمي، والتمور (٤٦% من الإنتاج العالمي)، والكاجو (٤٤% من الإنتاج العالمي).

وبطبيعة الحال فإن الصورة العامة للإنتاج الزراعي النباتي على مستوى القارة تخفى في طياتها قدراً ملحوظاً من التركز الإنتاجي لبعض المنتجات في بعض المناطق أو الدول. من ذلك على سبيل المثال المنتجات من مجموعة الخضر التي يتركز ما يقرب من نصف إنتاجها في أربع دول فقط من دول الشمال الأفريقي (مصر، الجزائر، المغرب وتونس). منها الطماطم التي يتركز حوالي ٥٦% منها في هذه الدول الأربع. كما يتركز حوالي ٣٤% من إنتاج القمح في دولة واحدة وهى مصر، ترتفع هذه النسبة إلى ٥٥% إذا ما أضيف إلى مصر كل من الجزائر والمغرب وتونس. كما يتركز حوالي ٤٥% من إنتاج البطاطس في هذه الدول الأربع، وبها أيضا يتركز إنتاج ما يقرب من ٧١% من الإنتاج من بنجر السكر.

وفي المقابل فإن إنتاج القارة من بعض المحاصيل يمثل أهمية نسبية محدودة من جملة الإنتاج العالمي، خاصة إذا ما قورن ذلك بنسبة سكان القارة إلى سكان العالم والبالغة حوالي ١٧%. الأمر الذي

يعنى إما أنه يجري الاعتماد على الاستيراد لتوفير العجز الإنتاجي من هذه المحاصيل، أو أن من هذه المحاصيل ما تقل أهميته كثيراً في النمط الغذائي لمعظم دول أفريقيا، ومن ثم يقل كثيراً متوسط نصيب الفرد منها، ومن الأمثلة على ذلك محصول القمح حيث يمثل إنتاج القارة منه حوالي٣.٥% فقط من الإنتاج العالمي، ومحصول الأرز (٤.٧%)، ومحصول الشعير (٤.٥%)، وقصب السكر (٥%)، وبنجر السكر (٥.٣%). بالإضافة إلى بعض أنواع منتجات الفاكهة والخضروات[١].

وفي مقام الحديث عن المنتجات الزراعية النباتية في أفريقيا، فقد يكون من المناسب – مرة أخرى – عرض بعض الأمثلة على انخفاض مستويات الإنتاجية للهكتار من غالبية المحاصيل وبخاصة المحاصيل الرئيسية. وفي هذا الصدد يوضح الجدول التالي بعض النماذج المقارنة لمستويات الإنتاجية للهكتار على المستوى العام في أفريقيا، ونظيره على المستوى العام العالمي.

جدول رقم (٢-٩)

الإنتاجية المقارنة لبعض المحاصيل في أفريقيا والعالم ٢٠١٧ (طن/ هكتار)

المحصول	أفريقيا	العالم	% للفجوة	المحصول	أفريقيا	العالم	% للفجوة
قمح	٢.٦٠٤	٣.٥٣١	٢٦.٣	موز	٩.٥٩١	٢٠.٢٠٧	٥٢.٥
أرز	٢.٤٤٤	٤.٦٠٢	٤٦.٩	طماطم	١٦.٤٨٨	٣٧.٦٠٠	٥٦.١
ذرة	٢.٠٧٣	٥.٧٥٥	٦٤.٠	بطاطس	١٣.٧١٥	٢٠.١١١	٣١.٨
ذرة رفيعة	١.٠٠٤	١.٤١٦	٢٩.١	بامية	١.٧٣٢	٤.٠١٤	٥٦.٩
شعير	١.٣٣٢	٣.١٣٦	٥٧.٥	باذنجان	١٧.٧٩٩	٢٨.١٤٩	٣٦.٨
فول سوداني	٠.٨٤٠	١.٦٨٦	٥٠.٢	فول بلدي	١.٧٥٢	١.٩٦٤	١٠.٨
بصل جاف	١٠.٩١٩	١٨.٨١٤	٤٢.٠	فاصوليا جافة	٠.٩٤٣	٠.٨٦١	+ ٩.٥
قصب سكر	٥٧.٩٧٨	٧٠.٨٩١	١٨.٢	بن	٠.٤٠٠	٠.٨٥٠	٥٢.٩
بنجر السكر	٥٣.٧٥٦	٦١.٥٠٧	١٢.٦	شاي	١.٩٨٣	١.٤٩٧	+ ٣٢.٥
موالح	١.٦٤٣	٤.٠٧٤	٥٩.٧	كاكاو	٠.٤٥٤	٠.٤٤٣	+ ٢.٥

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

ويتضح من الجدول أن إنتاجية الهكتار من حاصلات الحبوب في القارة الأفريقية تنخفض عن نظيرتها على مستوى العالم بما يتراوح بين ٢٦.٣% كما هو الحال بالنسبة لمحصول القمح، وبين ٦٤% كما هو الحال بالنسبة لمحصول الذرة.

[١] جدول رقم (٦) بالملحق.

وبالنسبة لمحاصيل الفول السوداني، والموالح، والموز، والطماطم، والبامية، والبن فإن فجوة الإنتاجية لكل منها تتجاوز ٥٠%، أي أن متوسط الإنتاجية للهكتار على المستوى العالمي تزيد عن ضعف نظيرتها على المستوى الأفريقي. كما يلاحظ من الجدول أن المحاصيل الأخرى الواردة به تنخفض أيضا بنسب متفاوتة عن نظيرتها العالمية وذلك باستثناء بعض المنتجات المحدودة العدد والمحدودة الأهمية من منظور الإنتاج على مستوى القارة الأفريقية، حيث ترتفع الإنتاجية منها في أفريقيا عن نظيرتها العالمية، يدخل في هذا الاستثناء كل من محاصيل الشاي والكاكاو والفاصوليا الجافة.

٢-٥-٢ <u>الثـروة الحيـوانية:</u>

تعتبر الثروة الحيوانية في أفريقيا من أهم الثروات الزراعية التي لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل الذي يتناسب مع أهميتها ووفرتها الكبيرة التي تدعمها المساحات الكبيرة من المراعي الطبيعية في عديد من دول القارة. فالثقافة السائدة لدى القبائل الأفريقية تنظر إلى ما لديها من أعداد الرؤوس من الماشية، وبخاصة الأبقار والإبل، باعتبارها رمزاً لثراء القبيلة ومكانتها الاجتماعية، بأكثر من كونها مورداً اقتصادياً يخضع لمعايير واعتبارات الإدارة الجيدة والكفاءة الإنتاجية، ومن ثم يغلب اهتمام حائزي الماشية بالكم لا بالكيف.

وربما ساهمت تلك الثقافة السائدة فيما تعاني منه الثروة الحيوانية في غالبية الدول الأفريقية من المشكلات، ومن تدني الكفاءة التنظيمية والإنتاجية والتسويقية، سواء على المستويات المحلية، أو التصديرية. ومن ثم فإن الثروة الحيوانية الأفريقية تعد من المجالات التي تنطوي على إمكانيات هائلة للتنمية والتطوير والمساهمة الفاعلة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي للسكان، وفي تنمية الصادرات من الماشية واللحوم، وأيضاً في تحسين الأحوال المعيشية والحد من الفقر للنسبة الكبيرة من الأسر التي تعيش على الرعي وتربية الماشية، وأيضاً في خلق صناعات وأنشطة إنتاجية وخدمية عديدة مولدة للقيمة المضافة تقوم على الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

وتعتبر أفريقيا من أهم القارات وأكثرها ثراء فيما تحوزه من بعض أنواع الماشية. ففي هذه القارة ما يناهز ربع عدد الأبقار في العالم، وثلث عدد الأغنام، وحوالي ٤١% من أعداد الماعز، وما يقدر بنحو ٨٧% من أعداد الجمال. وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي لأعداد الماشية والدواجن.

جدول (٢-١٠)

الأهمية النسبية لأعداد الماشية والدواجن بأفريقيا عام ٢٠١٧

النوع	العالم	أفريقيا	%	النوع	العالم	أفريقيا	%
أبقار (مليون)	١٤٩١.٧	٣٤٦.١	٢٣.٢	حمير (مليون)	٤٥.٨	٢٣.٨	٥١.٩
جاموس (مليون)	٢٠١.٠	٣.٤	١.٧	دجاج (مليار)	٢٢.٨	١.٩	٨.٤
أغنام (مليون)	١٢٠٢.٤	٣٨١.٢	٣١.٧	بط (مليون)	١١٥٠.٩	١٩.٧	١.٧
ماعز (مليون)	١٠٣٤.٤	٤٢٢.٧	٤٠.٩	أوز (مليون)	٣٧١.٤	٢٤.٩	٦.٧
جمال (مليون)	٣٤.٨	٣٠.١	٨٦.٥	دجاج رومي (مليون)	٤٥٩.٤	٣٠.١	٦.٥
خنازير (مليون)	٩٦٧.٤	٣٧.٩	٣.٩	أرانب (مليون)	٣٠٨.٩	١٧.١	٥.٥
خيول (مليون)	٦٠.٦	٧.٢	١١.٨	حمام (مليون)	٢٧.٥	١١.٦	٤٢.٢
بغال (مليون)	٩.٧	٠.٩	٩.٨	-	-	-	-

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

http://www.fao.org/faostat

وترتبط الثروة الحيوانية، وبخاصة من المجترات الكبيرة والصغيرة ارتباطاً ملحوظاً بالمتاح من مساحات المراعي الطبيعية التي يعتمد عليها غذاء الماشية في الغالبية العظمى من دول القارة الأفريقية. ولذا يلاحظ أن خمس دول فقط من دول القارة يتركز بها نسبة كبيرة من الماشية. ففي كل من أثيوبيا والسودان ونيجيريا وتشاد وجنوب السودان معاً يوجد ما يقرب من ٤٣,٦% من الأبقار، وحوالي ٤٣% من الأغنام، وحوالي ٣٦% من الماعز، وحوالي ٤٠% من الإبل على مستوى القارة.

ويزداد تركز الثروة الحيوانية وضوحاً إذا ما تبين أن حوالي ٦٠% من جملة الأبقار على مستوى القارة تتركز في عشر دول فقط، وهى وفق الترتيب التنازلي كل من أثيوبيا (١٧.٦%)، السودان (٨.٩%)، تشاد (٧.٨%)، نيجيريا (٦.٠%)، كينيا (٥.٣%)، النيجر (٣.٩%)، جنوب أفريقيا (٣.٧%)، جنوب السودان(٣.٣%)، مصر (١.٥%) والصومال (١.٤%).

وبالنسبة للأغنام فيتركز من أعدادها حوالي ٧٠% في عشر دول وهى كل من نيجيريا (١١.١%)، السودان (١٠.٦%)، أثيوبيا (٨.٤%)، تشاد (٨.١%)، الجزائر (٧.٤%)، المغرب (٥.٢%)، جنوب السودان (٤.٧%)، النيجر (٣.٢%)، الصومال (٢.٩%) وموريتانيا (٢.٨%). ويتركز نحو ٥٣% من أعداد الماعز في عشر دول وهى نيجيريا (١٨.٤%)، السودان (٧.٤%)، أثيوبيا

(٧.٢%)، كينيا (٥.٨%)، النيجر (٤.٠%)، جنوب السودان (٣.٢%)، الصومال (٢.٧%)، موريتانيا (١.٧%)، جنوب أفريقيا (١.٣%)، الجزائر (١و٢%). وأما بالنسبة للجمال فيتركز نحو ٨٦% منها في ست دول فقط وهى تشاد (٢٤.٢%)، والصومال (٢٤.٠%)، والسودان (١٦.١%)، وكينيا (١١.١%)، والنيجر (٥.٩%)، وموريتانيا (٤.٩%). وفي خمس دول أفريقية يتواجد حوالي ٣٥% من أعداد الخنازير، منها حوالي ١٩.٨% في السودان، وحوالي ٨.٩% في أنجولا، وحوالي ٣.٩% في جنوب أفريقيا، وحوالي ١.٥% في كينيا وحوالي ١.١% في السنغال. وتعتبر مصر هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي يتواجد بها الجاموس، وذلك كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (٢-١١)

أعداد الثروة الحيوانية في بعض الدول الأفريقية لعام ٢٠١٧ (بالألف رأس)

الدول	أبقار	أغنام	ماعز	جمال	خنازير	جاموس
أثيوبيا	60927	31837	30719	1210	35.5	-
السودان	30734	40574	31444	4849	-	-
نيجيريا	20773	42500	78037	282	7506	-
تشاد	27603	30789	-	7282	110	-
جنوب السودان	11387	17823	13564	-	-	-
الجزائر	1895	28393	5007	382	4.7	-
مصر	5064	5698	4351	149	9.5	3376
أنجولا	4988	1149	4505	-	3389	-
كينيا	18339	18759	24684	3339	554	-
المغرب	3364	19863	5202	59	7.9	-
موريتانيا	1946	10698	7443	1479	24.5	-
النيجـر	13550	12316	16742	1788	42.7	-
السنغال	3574	6036	5723	5	417	-
جنوب أفريقيا	11387	17827	13564	-	-	-
الصومال	4800	11000	11524	7222	3.8	-

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

٢-٦ التجارة الخارجية الزراعية:

أ- الملامح الرئيسية:

وفق معايير ومؤشرات التجارة الخارجية، فإن القارة الأفريقية لا تزال قارة مهمشة وذات مشاركة محدودة مع العالم في هذا المجال، لا تتناسب بأي حال مع أهمية القارة الجيوسياسية أو مقوماتها الموردية الطبيعية والبشرية. ذلك أن إجمالي قيمة التجارة الخارجية لأفريقيا(صادرات + واردات) بلغت في عام ٢٠١٧ حوالي تريليون دولار، تمثل فقط ما يقرب من ٢.٧% من جملة قيمة التجارة العالمية. تتوزع بين

حوالي ٥٢٥ مليار دولار في جانب الواردات، تمثل حوالي٢.٢٩% من قيمة الواردات العالمية، وحوالي ٤٢٣ مليار دولار في جانب الصادرات تمثل نحو ٢.٣٨% من قيمة الصادرات العالمية.

وعلى غرار محدودية المشاركة الأفريقية في معترك التجارة العالمية، يلاحظ أيضاً محدودية الشركاء التجاريين حول العالم. فبعدما كانت أوروبا هي الشريك الأكبر تاريخياً، فإن نسبة هذه الشراكة تراجعت في العقود القليلة الأخيرة حتى أصبحت نسبة التجارة مع الاتحاد الأوروبي تمثل فقط حوالي ٣٥% من جملة التجارة الخارجية لأفريقيا في عام ٢٠١٧. وبرغم ذلك تظل أوروبا هي الشريك الأكبر. في المقابل تنامت التجارة الأفريقية مع الصين خلال العقود القليلة الأخيرة حتى بلغت نسبتها حوالي ٣٠% من جملة تجارة أفريقيا مع العالم الخارجي. وتأتى التجارة الأفريقية البينية في المرتبة التالية بنسبة تبلغ حوالي ٢٠% من جملة التجارة الأفريقية[١].

وأما بالنسبة للتجارة الخارجية الزراعية فإنها ليست بالأحسن حالاً من التجارة الكلية، فقيمتها وفق بيانات منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠١٧ لا تتجاوز ١٣٨ مليار دولار، تمثل حوالي ٤.٩% من القيمة الإجمالية للتجارة الزراعية العالمية. منها حوالي ٨٣ ملياراً في جانب الواردات، وحوالي ٥٥ ملياراً في جانب الصادرات. وبذلك فإن حصيلة صادرات أفريقيا الزراعية تغطي فقط ما يقرب من ثلثي قيمة وارداتها الزراعية. الأمر الذي ينطوي على عجز مقداره يقرب من ٢٨ مليار دولار[٢] .

ب- <u>أهم الـــواردات الزراعـية</u>:

السلع والمنتجات الغذائية هي المكون الرئيسي للواردات الزراعية الأفريقية، حيث تمثل ما يقرب من ٨٥% من قيمتها، بينما تقل نسبة السلع والمنتجات الغذائية في هيكل الصادرات الزراعية إلى حوالي ٧٢%، والنسبة الباقية تتمثل في سلع ومواد خام زراعية غير غذائية.

في جانب الواردات، تأتي مجموعة الحبوب ومستحضراتها على رأس القائمة لتمثل وحدها ما يقرب من ثلث قيمة الواردات الزراعية، وذلك بقيمة تقدر بنحو ٢٨ مليار دولار، منها حوالي ١٢.١ مليار دولار للقمح ودقيقه، وحوالي ٦.٨ مليار دولار للأرز. يلي ذلك في الأهمية مجموعة الزيوت النباتية (حوالي ١١.٣ مليار دولار تمثل حوالي ١٣.٦%) وفى المرتبة الثالثة تأتي واردات السكر (حوالي ٧.٢ مليار دولار تمثل حوالي ٨.٧%). وبذلك فإن هذه المجموعات الغذائية الرئيسية الثلاث – الحبوب – والزيوت والسكر– تشكل معاً ما يقرب من ٥٥% من جملة قيمة الواردات الزراعية الأفريقية. تشمل قائمة أهم الواردات – بخلاف ما تقدم – كلاً من مجموعة المشروبات والتبغ (حوالي ٥.١ مليار دولار)، والألبان

---

[١] عزمي خليفة، سالي فريد، مصر والدائرة الأفريقية – تنمية شاملة ومستدامة واعدة، سمنار معهد التخطيط القومي، لقاءات الثلاثاء، موسم ٢٠١٩– ٢٠٢٠ أكتوبر، ٢٠١٩.

[٢] جدول رقم (٧) بالملحق.

ومنتجاتها (حوالي ٤.٧ مليار دولار)، واللحوم الحمراء (حوالي ٤.٣ مليار دولار)، ومجموعة البن والشاي والكاكاو (حوالي ٣.٣٤ مليار دولار)، والأعلاف والمواد العلفية (حوالي ٣.٢ مليار دولار)، ولحوم الدواجن (حوالي ٢ مليار دولار)، ثم مجموعة الأغذية المتنوعة التي تبلغ قيمة وارداتها حوالي ٣.٥ مليار دولار.

ج- أهم الصادرات الزراعية:

تأتى مجموعة الفاكهة والخضر على رأس قائمة الصادرات الزراعية الأفريقية بقيمة تبلغ نحو ١٥.٧ مليار دولار تمثل حوالي ٢٩% من جملة قيمة تلك الصادرات. تليها في الأهمية مجموعة البن والشاي والكاكاو التي تبلغ قيمة صادراتها حوالي ١٤.٣ مليارا دولار وتمثل نحو ٢٦% من جملة قيمة الصادرات. ومن ثم فإن هاتين المجموعتين تشكلان معاً ما يقرب من ٥٥% من قيمة الصادرات الزراعية الأفريقية.

تشمل قائمة الصادرات أيضاً كلاً من المشروبات والتبغ (حوالي ٤.٥٤ مليار دولار)، ومجموعة الحبوب ومستحضراتها (حوالي ٢.٣٦ مليار دولار)، والسكر (حوالي ٢.١٧ مليار دولار)، والبن الأخضر أو المحمص (حوالي ٢.١٦ مليار دولار)، والزيوت النباتية (حوالي ١.٩٥ مليار دولار)، والبذور الزيتية (حوالي ١.٨٤ مليار دولار)، والمطاط الطبيعي (حوالي ١.٢٣ مليار دولار)، ومجموعة الأغذية المتنوعة الأخرى (حوالي ١.٢٩ مليار دولار)[١] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن القارة الأفريقية ذات الأهمية الأكبر بين قارات العالم من حيث ما لديها من أعداد الماشية، وبخاصة الأبقار والأغنام والماعز، تعتبر ذات أهمية محدودة للغاية في صادراتها من الماشية الحية، وتكاد أهميتها لا تذكر – عالمياً – من حيث صادراتها من اللحوم الحمراء التي لا تتجاوز كميتها حوالي ٢٤٧ ألف طن، تمثل فقط نحو ٠.٥% من جملة الصادرات العالمية منها. وفى ذات الوقت فإنها تستورد من اللحوم ما يزيد على عشرة أضعاف ما تصدره (حوالي ٢.٧ مليون طن).

وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأمر إنما يعني أن قطاع الثروة الحيوانية وإنتاج اللحوم في أفريقيا ينطوي على إمكانيات هائلة للتطوير والتنمية والتحديث.

د- نسبة تغطية الصادرات للواردات:

تعتبر القارة الأفريقية مصدرة صافية لمجموعة من المنتجات الزراعية، يدخل ضمن هذه المجموعة كل من المطاط الطبيعي (تبلغ كمية الصادرات ما يزيد على ١٢ ضعف الواردات)، ومجموعة البن والشاي والكاكاو (تبلغ قيمة الصادرات ما يزيد عن أربعة أمثال قيمة الواردات)، ومجموعة الخضر

[١] جدول رقم (٧) بالملحق.

والفاكهة (تبلغ قيمة الصادرات نحو ٢٦٩% من قيمة الواردات)، وتعتبر كمية صادرات وواردات القارة من البذور الزيتية متقاربة إلى حد كبير، إلا أن صادراتها من الفول السوداني تغطي نحو ١٨٩% من وارداتها من هذا المحصول.

وفى المقابل فإن نسبة تغطية صادرات القارة لوارداتها من العديد من المحاصيل تبدو منخفضة أو متدنية، وخاصة بالنسبة للمجموعات الغذائية الرئيسية كما هو الحال بالنسبة لمجموعة الحبوب (٥.٧%)، والزيوت النباتية (١١.١%)، واللحوم (٩.٢%)، ولحوم الدواجن (٤.٥%)، والألبان ومنتجاتها (١٥.٤%).

هـ – <u>تركز التجارة الزراعية الأفريقية</u>[١]:

تتسم التجارة الزراعية الأفريقية بدرجة من التركيز في بعض الدول دون بعضها الآخر. فمن ذلك – على سبيل المثال لا الحصر– يلاحظ أن مجموعة الدول الخمس في الشمال الأفريقي (مصر – الجزائر – تونس – ليبيا – المغرب) يتركز بها ما يقرب من ٤٠% من جملة قيمة التجارة الزراعية الخارجية للقارة الأفريقية. حيث يخرج من هذه الدول ما يقرب من ٢٨% من جملة قيمة الصادرات، ويصل إليها ما يقرب من ٤٥% من جملة قيمة الواردات.

وعلى مستوى السلع والمجموعات السلعية فإن دولة واحدة من دول الشمال الأفريقي وهى مصر تصدر ما يقرب من نصف كمية صادرات الأرز الكلية لأفريقيا. كما تصدر مصر والمغرب وتونس ما يقرب من ٥٦% من جملة كمية صادرات البرتقال والموالح. وفى جانب الواردات تختص دول الشمال الأفريقي وحدها باستيراد ما يقرب من نصف كمية الحبوب التي تستوردها القارة الأفريقية، وحوالي ٥٦% من البذور الزيتية، وحوالي ٤٠% من البقوليات، وحوالي ٢٧% من السكر، وحوالي ٨٠% من الموز وحوالي ثلث كمية واردات اللحوم، وأيضاً ما يقرب من ٦٠% من قيمة الواردات من مجموعة الألبان ومنتجاتها.

٢-٧ <u>أوضاع الأمـن الغذائي في أفريقيا</u>

في الصورة العامة والإجمالية، فإن المعدلات المتواضعة لنمو الإنتاج الزراعي في أفريقيا تحول دون قدرة إنتاج القارة من الغذاء على مواكبة النمو السكاني الذي يعد الأعلى في معدله على الصعيد العالمي. وبطبيعة الحال فإن الأمر يسفر في محصلته عن تزايد الاعتماد على واردات الغذاء عاماً بعد آخر لتعويض الفجوة التي تزداد اتساعاً فيما بين الطلب على الغذاء والإنتاج المحلي منه.

---

[١] جرى الاستعانة في هذا الجزء ببيانات التجارة الخارجية للدول العربية من: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (العدد ٣٦)، ٢٠١٦.

وإذا كان تزايد الواردات الغذائية يعمل في اتجاه تراجع مستويات الأمن الغذائي، إلا أنه يعمل في اتجاه آخر على المحافظة على الأوضاع التغذوية، وربما يساعد في تحسنها. فقد انخفضت نسبة انتشار حالات نقص التغذية بين السكان على مستوى القارة الأفريقية من حوالي ٢١.٢% عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٢٠.٤% عام ٢٠١٧. ومع ذلك تظل هذه النسبة أعلى بكثير عن المعدل العالمي الذي كان يبلغ نحو ١٤.٥% عام ٢٠٠٥ وانخفض إلى ١٠.٩% عام ٢٠١٧.

وعلى مستوى الدول فقد شهدت نسبة انتشار حالات نقص التغذية انخفاضاً – بدرجة أو أخرى – في معظم دول القارة، فيما عدا نحو ثماني دول شهدت عكس ذلك، تشمل تلك الدول كلاً من جنوب أفريقيا، وزمبابوي، وليسوتو، ونيجيريا، وأفريقيا الوسطى، وأوغندا، ومدغشقر، وغينيا بيساو[١].

وأما بالنسبة لأوضاع الأمن الغذائي، فهناك مجموعة من المؤشرات التي تدعم بعضها بعضاً في الدلالة على الاتجاه المطرد لتلك الأوضاع نحو التراجع، سواء على المستوى العام للقارة، أو على مستوى الغالبية العظمى من دولها. من تلك المؤشرات، على سبيل المثال لا الحصر، والتي يوضحها الجدول رقم (٨) بالملحق، ما يلى:

- خلال اثنى عشر عاماً فيما بين ٢٠٠٥، و٢٠١٧ ارتفع عدد سكان القارة الأفريقية بنسبة تتراوح حول ٣٥%. وخلال نفس الفترة ارتفعت قيمة وارداتها من الغذاء (فيما عدا الأسماك) بنسبة تبلغ نحو ١٢٧%. وكانت نسبة الزيادة في قيمة الواردات من الحبوب ومستحضراتها تبلغ نحو ١٠٩%، ومن اللحوم ومستحضراتها حوالي ١٣١%، ومن الألبان ومنتجاتها حوالي ٦٢%.

- جميع الدول الأفريقية تعد دولاً مستوردة صافية للغذاء، وجميعها أيضاً تتجه فيها قيمة الواردات الغذائية نحو الارتفاع، يستثنى من ذلك فقط كل من جامبيا وإرتيريا، حيث تراجعت فيهما – قليلاً – هذه القيمة فيما بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١٧. بينما زادت قيمة الواردات الغذائية في مختلف الدول الأخرى، منها حوالي ٣٧ دولة زادت فيها هذه القيمة إلى ما يقرب من أو يزيد عن الضعف.

- مجموعة الحبوب، التي تمثل أهم المجموعات السلعية الغذائية للغالبية العظمى من سكان أفريقيا، تتجه نسبة الاعتماد على الاستيراد منها نحو الارتفاع بدرجة ملحوظة في غالبية الدول. يستثنى من ذلك نحو عشر دول تراجعت فيها هذه النسبة بدرجة محدودة. هذه الدول تشمل كلا من جنوب أفريقيا، مالاوي، زامبيا، غانا، مالي، أوغندا، ليبريا، جامبيا، غينيا بيساو، وموزمبيق.

[١] جدول رقم (٨) بالملحق.

- ترتفع نسبة الاعتماد على واردات الحبوب إلى ما يزيد عن ٧٠% من جملة المتاح للاستهلاك في كل من الجزائر، ناميبيا، بتسوانا، ليسوتو، موريشيوس، جيبوتي، الكونغو، الجابون، موريتانيا، والرأس الأخضر. بينما تتراوح هذه النسبة فيما بين ٥٠% إلى ٧٠% في كل من تونس، أنجولا، ناميبيا، كوت ديفوار، السنغال، وليبيريا. وفي المقابل كان هناك دولة واحدة، وهى زامبيا، تحولت من دولة مستوردة صافية للحبوب عام ٢٠٠٥ إلى مصدرة صافية عام ٢٠١٧.

- على الرغم من كون القارة الأفريقية تستأثر بنحو ٢٣% من مجموع أعداد الأبقار في العالم، ونحو ٣٢% من أعداد الأغنام، ونحو ٤١% من أعداد الماعز ونحو ٨٧% من أعداد الجمال، إلا أن القارة تعتبر مستوردة صافية لمجموعة اللحوم ومستحضراتها، حيث سجلت عجزاً استيرادياً صافياً تبلغ قيمته نحو ١.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ارتفعت هذه القيمة إلى نحو ٣.٦ مليار دولار، أي ما يتجاوز الضعف، في عام ٢٠١٧.

- على مستوى الدول، هناك خمس دول فقط يمكن اعتبارها دولاً صافي مصدرة لمجموعة اللحوم ومستحضراتها وهى كل من أثيوبيا، مالاوي، ناميبيا، كينيا، والسودان. كما تحولت كل من تنزانيا ومدغشقر من دول صافي مستوردة عام ٢٠٠٥ إلى دول صافي مصدرة، وإن كان بمقادير محدودة، في عام ٢٠١٧. وفي المقابل فإن مختلف الدول الأخرى تعد دولاً صافي مستوردة لمجموعة اللحوم ومستحضراتها سواء في عام ٢٠٠٥، أو في عام ٢٠١٧. وفيما بين هذين العامين أيضاً تحولت زمبابوي من دولة صافي مصدرة إلى دولة صافي مستوردة.

- بالنسبة لمجموعة الألبان ومنتجاتها، فإن أوضاع الأمن الغذائي لها لا تختلف كثيراً عما سبق. فقد ارتفعت قيمة الواردات الصافية منها على مستوى القارة من حوالي ٢.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣.٥ مليار دولار عام ٢٠١٧.

وتعتبر الغالبية العظمى من الدول الأفريقية دولاً صافي مستوردة لهذه المجموعة الغذائية، فيما عدا بعض الدول التي تحولت من دول صافي مستوردة إلى دول صافي مصدرة، كما هو الحال بالنسبة لكل من جنوب أفريقيا، تونس، أوغندا، توجو، وجامبيا. وفي المقابل تحولت كينيا في الاتجاه المعاكس، أي من دولة صافي مصدرة إلى دولة صافي مستوردة.

وهكذا تبدو الأوضاع العامة للأمن الغذائي في القارة الأفريقية، التي تتميز عن باقي قارات ومناطق العالم في أن ما تواجهه من سوء تلك الأوضاع وتفاقمها لا يرجع إلى فقر في مواردها الطبيعية،

وإنما إلى عجز في القدرات والإمكانيات التنموية – المادية وغير المادية – التي يتطلبها تفجير الطاقات الإنتاجية الكبيرة والكامنة لتلك الموارد.

٢-٨ فرص التنمية الزراعية، والدول ذات الأهمية للتعاون الزراعي المصري الأفريقي:

على الرغم مما سبق عرضه من محددات التنمية في القارة الأفريقية، فهناك الوجه الآخر الإيجابي والمبشر الذي ينطوي على فرص قائمة وواعدة للنهوض بالقارة وتحقيق انطلاقة تنموية تشمل العديد من المجالات ومن بينها التنمية الزراعية.

وفى هذا الشأن يقدم المفكر الراحل جمال حمدان بارقة أمل وتفاؤل بشأن مستقبل أفريقيا، وذلك ضمن كتابه بعنوان "أفريقيا الجديدة" حيث يري أنه "إذا كانت أوروبا أكثر القارات حملاً للطابع البشري وبصمات أصابع التاريخ، فإن أفريقيا هي القارة البكر العذراء، ويعني ذلك أن الأولى قد شاخت وأصبحت هرمة، لها تاريخ أكثر مما لها من مستقبل، بيد أن أفريقيا هي قارة المستقبل، قارة القرن الحادي والعشرين".

في هذا الإطار فقد تضمنت الأجزاء السابقة عرضاً عاماً لما تذخر به القارة من الموارد الزراعية الأرضية والمائية التي لا تزال تمثل رصيداً هائلاً لمقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. غير أن الأمر يظل مشروطاً بالإرادة الوطنية للدول وإدارتها السليمة لثرواتها الطبيعية لتحولها إلى رأس مال مادي وبشري يحقق الانطلاق نحو التنمية المستدامة والحد من الفقر.

ويري الاقتصاديون – في مثل الحالة الأفريقية – أن الأمر يتطلب ما يعرف بالدفعة القوية Big Push لحشد تلك الثروات في المسار الصحيح للانطلاق الاقتصادي، وبطبيعة الحال فإن ذلك الأمر يتطلب مقومات داعمة وبيئة مواتية تتمثل أهم عناصرها في توفير الاستثمارات اللازمة، والأطر المؤسسية الجيدة، وتطوير رأس المال البشري، والإدارة الرشيدة القائمة على الحوكمة والشفافية، والأطر السياسية والتنظيمية المحفزة والداعمة.

ويمكن فيما يلى الإشارة إلى بعض العناصر الإيجابية التي تهيئ قاعدة عامة للفرص التنموية الزراعية في القارة الأفريقية بوجه عام:

- موقع القارة المتميز والمتوسط بين قارات العالم، وقربها من باقي القارات، وروابط النقل الجيدة معها.
- ينطوي ضعف مستويات الإنتاجية لعناصر الإنتاج الزراعي (أرض- عمل – مياه- ...) على إمكانيات كامنة كبيرة للتطوير ومضاعفة تلك المستويات.
- المساحات الكبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة التي تزخر بها القارة، تمثل ذخيرة هائلة لزيادة الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي، ليس فقط لسكان القارة، وإنما أيضاً لغيرهم من سكان العالم.

- في الأوضاع الراهنة، فإن قدراً صغيراً – فقط – من مياه الأنهار والبحيرات العذبة في القارة هو ما يستخدم في الزراعة، ولا تزال الموارد المائية المتاحة كافية لزراعة مساحات هائلة من الأراضي، وهناك – إلى جانب ذلك – إمكانيات واسعة لتطبيق نظم الري، وبخاصة المتطورة منها، لزيادة الإنتاجية ومعدلات التكثيف الزراعي.
- يتوافر لدي القارة موارد كبيرة من العمالة الرخيصة نسبياً، ومع الاهتمام بتأهيلها وتدريبها تصبح قوة ضاربة في مجال التنمية الزراعية.
- تمتلك القارة ثروات كبيرة من الموارد الغابية والرعوية التي يمكن من خلال إدارتها الرشيدة والمستدامة أن تساهم مساهمة كبيرة في تعزيز التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي والغذائي لصالح القارة وللتصدير.
- زيادة سكان القارة بمعدلات نمو هي الأعلى عالمياً، إلى جانب زيادة نسبة سكان الحضر، تمثل حافزاً بالغ الأهمية للعمل الجاد والحثيث من أجل زيادة الإنتاج من الغذاء لمواجهة الطلب المحلي المتزايد.
- هناك العديد من الشواهد والآراء التي تدل على أن العائد على الاستثمار الزراعي في أفريقيا يعتبر مرتفعاً بالمقارنة بالعديد من القارات والمناطق الأخرى. يدعم ذلك الأمر وجود بعض التجارب والنماذج الناجحة في بعض دول القارة يمكن الاستفادة من دروسها والبناء عليها.
- تذخر القارة في بعض دولها بثروات هائلة من الخبراء والباحثين والفنيين في مختلف مجالات التنمية الزراعية، فضلاً عن المشروعات والنماذج المتطورة والناجحة. وفى إطار التعاون والتكامل فيما بين دول القارة، يمكن تعظيم الاستفادة من تلك الخبرات وتوسيع قاعدة تلك النماذج والمشروعات.
- تشهد القارة – في السنوات الأخيرة – حالة من التهيؤ للانطلاق في مجال التنمية الزراعية، لا سيما بعد انطلاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا CAADP في عام ٢٠٠٣. كما حقق الإنتاج الزراعي في أفريقيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة زيادة تقدر بنحو ١٦٠%، وهى تقترب من نسبة الزيادة في القارة الآسيوية خلال نفس الفترة والبالغة نحو ١٧٤%.
- كان لأزمة الغذاء العالمي عام ٢٠٠٨ تأثيرها الكبير على جذب الأنظار وزيادة الاهتمام بالقارة الأفريقية وأرصدتها الموردية الزراعية، كمجال واسع وواعد لزيادة الإنتاج الغذائي، وتحسين أوضاع الأمن الغذائي أفريقيا وعالمياً.
- في السنوات الأخيرة شهدت الأسعار العالمية للمعادن النفيسة وغيرها من الخامات والمعادن، وكذلك النفط، زيادات ملحوظة، وجميعها موارد ناضبة، يمكن الاستفادة من الزيادة في تلك العوائد بتوجيه مقادير مناسبة منها للتنمية الزراعية المستدامة.

- تشهد القارة في الحقبة الأخيرة اهتماما غير مسبوق في مجال تحسين البنيات الأساسية وروابط النقل، وبخاصة الموانئ والطرق، الأمر الذي يضيف من المقومات الداعمة للتسويق المحلي والتصديري للمنتجات الزراعية، وتيسير وتقليل تكاليف نقلها إلى الأسواق. الأمر الذي يعزز تنافسية المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والخارجية، ويضيف بعداً مهماً يشجع على الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية.
- النظرة التنموية الزراعية المتكاملة، التي تستند إلى فكر ومنظومات سلاسل القيمة، يمكن أن تضيف أبعاداً مهمة للاستثمار والتنمية في مختلف المجالات المرتبطة والداعمة للقطاع الزراعي والقائمة على منتجاته، الأمر الذي يسفر عن تعظيم الوفورات الخارجية التي تحققها التنمية الزراعية، ويعظم من القيمة المضافة المتحققة منها، ويدعم تنافسيتها، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة، وتعظيم المنافع والعوائد المتحققة. يدخل في هذا الإطار – على سبيل المثال لا الحصر – مجالات تصنيع المعدات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي، وتجهيز وإعداد وتصنيع المنتجات الزراعية والغذائية، وما يرتبط بذلك من خدمات النقل والتخزين والتبريد، وغيرها.
- مع زيادة تركز السكان في المدن، تصبح هناك حاجة ملحة لتشجيع أنماط من الزراعات الحديثة والمكثفة في المناطق المتاخمة للمدن، في صورة مشروعات زراعية تجارية واستثمارية تشمل زراعة الخضروات والمنتجات البستانية عامة، ومزارع الدواجن والحيوانات الأخرى، ومزارع إنتاج الألبان والبيض، ومزارع تربية الأحياء المائية، وغيرها. وإذا ما جرى تنفيذ مثل تلك المشروعات بطريقة سليمة وفى إطار ظروف مواتية ومشجعة، فإنها تمثل مكوناً مهماً من مكونات التنمية الزراعية والغذائية التي يمكنها المساهمة الفاعلة والملموسة في توفير الغذاء لسكان المدن وتوفير فرص ومجالات جديده للعمل، فضلاً عن كونها تمثل أنماطا رائدة يحتذى بها من أنماط الزراعات الحديثة والمتطورة.

إذا كانت دول القارة الأفريقية – جميعها أو معظمها – لديها العديد من الفرص والإمكانيات الكامنة للتنمية الزراعية، فإنها تعتبر ميداناً خصباً لمختلف أشكال ومجالات التعاون والاستثمار الزراعي، إلا أن الأمر قد يتطلب طرح بعض المقترحات الخاصة بترتيب الأولويات للمناطق والدول التي يمكن أن تكون في مقدمة الاهتمام المصري في هذه المجالات. وبطبيعة الحال فإن ما يمكن طرحه من مقترحات في هذا الشأن إنما يرتكز على بعض المعايير والمؤشرات التي جرى تناولها في هذا الفصل من الدراسة. ومن بينها ما يتعلق بالإمكانيات الموردية المتاحة في كل دولة، وما إذا كانت تجمعها مع مصر شراكات اقتصادية أو تجارية أو موردية، إلى جانب بعض الاعتبارات الجغرافية واللوجستية التي سيتم تناولها تفصيلاً في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

واسترشاداً بما توافر من البيانات والمعلومات، يمكن بنهاية هذا الفصل اقتراح قائمة الدول ذات الأولوية للتعاون والاستثمار الزراعي المصري الأفريقي وفقا لما يتوفر لديها من الإمكانيات الموردية المرتفعة من الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، لتشمل نحو عشرين دولة. ثمانية منها تنتمي إلى إقليم شرق أفريقيا وهى كل من السودان، جنوب السودان، أوغندا، أثيوبيا، كينيا، تنزانيا، رواندا، وإرتيريا. وست دول تنتمي إلى إقليم غرب أفريقيا وتشمل النيجر، بوركينا فاسو، مالي، توجو، غانا، وساحل العاج. وفى إقليم وسط أفريقيا ثلاث دول هى جمهورية الكونغو الديموقراطية، تشاد، والكاميرون. وفى إقليم الجنوب الأفريقي ثلاث دول أيضاً وهي زامبيا، أنجولا، وموزمبيق.

الفصل الثالث

التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية(*)

مقدمـــة

تمتلك القارة الأفريقية مساحات شاسعة من المسطحات المائية تتمثل في سواحل المحيط الأطلنطي والهندي والبحرين المتوسط والأحمر، بالإضافة إلى المسطحات الداخلية من أنهار وبحيرات وبرك وسدود، حيث تغطي المسطحات المائية حوالي ٥٢٠ ألف كم٢، وتقدر أطوال الأنهار الرئيسية بحوالي ٣٥ ألف كم(١).

ولقطاع الثروة السمكية دور مهم في القارة الأفريقية، يتمثل في توفير الغذاء والأمن الغذائي وسبل المعيشة وتوفير فرص العمل وتعزيز التجارة الخارجية والحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية لأكثر من ٢٠٠ مليون أفريقي، كما يوفر الدخل لأكثر من ١٠ مليون نسمة من سكان القارة، حيث يعيش أكثر من ٤٦% منهم في فقر مدقع وهي نسبة في ارتفاع مستمر(٢).

ومع ذلك وطبقاً لتقرير الأمن الغذائي الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة العالمية عام ٢٠١٧، فإن هناك ارتفاعا لمستوى الجوع في معظم الدول الأفريقية، بسبب ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد نظرا لعدم قدرتهم على الحصول على الغذاء، بجانب عوامل أخرى.

ويمكن للأسماك كمصدر "غذاء غني للفقراء" أن تؤدي دوراً مهماً في تحسين الأمن الغذائي في أفريقيا، فهناك أكثر من ٢٠٠ مليون أفريقي يأكلون الأسماك بانتظام، وأنها توفر حوالي ٢٢% من احتياجات البروتين في أفريقيا جنوب الصحراء (٣).

٣-١ أهمية التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية

تتمثل أهمية التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية في الآتي:

إن شح الموارد المائية والصيد الجائر والزيادة السكانية في مصر أصبح يمثل تهديداً مباشراً لاستدامة الإنتاج السمكي وعدم كفاية الأمن الغذائي من الأسماك، مما يتطلب البحث عن مصادر بديلة.

من جانب آخر، تعتبر أفريقيا امتداداً جغرافياً واستراتيجياً لمصر، وأن توفر الموارد السمكية في القارة الأفريقية يمكن أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي المصري من الأسماك والمنتجات البحرية لكل من مصر والدول الأفريقية.

---

* تجدر الإشارة إلى أن عدم توفر بيانات حديثة عن بعض القضايا والدول محل الدراسة في هذا الفصل كان أحد المحددات التي واجهت إجراء مزيد من التحليل.

(1) FAO, Fishery and Aquaculture Statistics 2016.

(2) www.qu.Int/maritime

(3) World Fish Centre, Fish and Fish Security in Africa, 2016.

تواجه العديد من الدول الأفريقية ضغوطاً داخلية مشتركة ومتشابهة فيما يتعلق بالتغذية والأمن الغذائي من الأسماك والمنتجات البحرية والنمو السكاني، وضغوطاً خارجية مثل التغير المناخي، مما يتطلب تكاتف الجهود والتعاون المشترك فيما بينها لمواجهة هذه الضغوط، واستغلال الموارد السمكية بشكل كامل ومستدام.

في ضوء المستجدات الاقتصادية التي حدثت خلال العقود الماضية أصبح التحدي الرئيسي الذي يواجه مصر وبقية الدول الأفريقية، هو الحد من الفقر ومواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما جعل ضرورة التعاون في مجال مكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، أكثر حاجة من أي وقت مضى، وأن تكامل القدرات المالية والفنية، مع الموارد المائية الكبيرة التي تتمتع بها القارة سيساهم في حل مشاكل الأمن الغذائي وتحديات التنمية المستدامة للموارد السمكية في القارة.

وجدير بالإشارة أنه تتوفر في مصر الخبرات في مجال الصيد والاستزراع السمكي والقطاعات المساعدة مثل بناء سفن الصيد – تصنيع الأسماك – المفرخات السمكية – صناعة الأعلاف – بالإضافة إلى مراكز ومعاهد وكليات الثروة السمكية. وهو ما يتيح فرص تعاون مع الدول الأفريقية في هذه المجالات سواء عن طريق القطاع الحكومي، أو الخاص، أو التعاوني.

إن أمام القارة الأفريقية فرصة كبيرة للانتقال بمصايد الأسماك والمزارع السمكية لكي تصبح منتجة ومستدامة وذات ربحية، وذلك من خلال تعزيز الإدارة التعاونية الإقليمية للموارد المشتركة، والتي تمكن الدول الأفريقية من تطوير أساليب الاستغلال المناسبة للمصايد الطبيعية والمزارع السمكية، وتؤدي إلى تحقيق فوائد مستدامة للجميع.

٣-٢ الوضع الراهن للموارد السمكية في أفريقيا

يتكون قطاع الإنتاج السمكي في الدول الأفريقية من المصايد البحرية، وتشمل المصايد الحرفية الصغيرة والصناعية، والمصايد الداخلية والاستزراع السمكي، والتي تمثل رأس مال طبيعي مهم لمعظم الدول الأفريقية لتوفير العديد من العوائد الاجتماعية والاقتصادية تشمل التغذية والأمن الغذائي وفرص العمل وتوفير العملات الأجنبية من خلال التصدير.

وقد تطور الإنتاج الكلي للأسماك من المصايد الطبيعية (بحرية وداخلية) والمزارع السمكية من حوالي ٩.١ مليون طن عام ٢٠١٠ إلى حوالي ١١.٣ مليون طن عام ٢٠١٦ بزيادة قدرها ٢.٢٠ مليون طن تمثل حوالي ٢٤% من إنتاج ٢٠١٠ [1].

(1) FAO, Fishery and Aquaculture Statistics, 2016.

٣-٢-١ تطور إنتاج المصايد الطبيعية (مصايد المياه البحرية والمياه الداخلية)

قدر إنتاج المصايد الطبيعة عام ٢٠١٦ بحوالي ٩.٢٨ مليون طن تمثل حوالي ١٠.٢% من إجمالي الإنتاج العالمي، كما يتضح من جدول (٣-١).

جدول (٣-١)

إنتاج المصايد الطبيعية في أفريقيا

السنة	المياه الداخلية	المياه البحرية	الإجمالي	% من الإنتاج
	ألف طن	ألف طن	ألف طن	العالمي
٢٠١٠	٢٦١٩.٧	٥١٧٤.٩	٧٧٩٤.٦	%٨.٩
٢٠١٦	٢٨٦٣.٩	٦٤١٤.٦	٩٢٧٨.٥	%١٠.٢

Source:FAO, Fishery and Aquaculture Statistics, 2017

وقد ارتفعت نسبة إنتاج المصايد البحرية لتمثل حوالي ٦٩.١% من مجموع الإنتاج من المصايد الطبيعية، ويرجع ذلك إلى زيادة امتداد المناطق الاقتصادية الخالصة الوطنية إلى ٢٠٠ ميل بحري، واتفاقيات الصيد الموقعة بين الدول الأجنبية خاصة الأوروبية، وزيادة جهد الصيد.

٣-٢-٢ تطور إنتاج المزارع السمكية

يوضح جدول (٣-٢) تطور إنتاج المزارع السمكية بين عامي ٢٠١٠، ٢٠١٦.

جدول (٣-٢)

تطور إنتاج المزارع السمكية في أفريقيا بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٦

السنة	الإنتاج الإجمالي (ألف طن)	% من الإنتاج العالمي
٢٠١٠	١٢٨٥.٧	٢.١٨
٢٠١٦	١٩٨٢.٠	٢.٤٨

Source:FAO, Fishery and Aquaculture Statistics, 2017

ومنه يتضح أن إنتاج القارة الأفريقية من المزارع السمكية زاد من حوالي ١.٢ مليون طن عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٢ مليون طن عام ٢٠١٦، بزيادة قدرها ٨٠%، وترجع زيادة الإنتاج بشكل رئيسي إلى زيادة الإنتاج من الاستزراع السمكي في بعض الدول الأفريقية مثل مصر والمغرب وتونس ونيجيريا.

٣-٢-٣ العمالة في قطاع الإنتاج السمكي والخدمات المساعدة

طبقا للبيانات المتاحة[١] قدرت أعداد العمالة في مصايد الأسماك والمزارع السمكية والخدمات المساعدة بحوالي ١٢.٣ مليون عام ٢٠١٤ موزعة على النحو الوارد بالجدول التالي:

جدول (٣-٣)

توزيع العمالة الأفريقية في قطاع الإنتاج السمكي والخدمات المساعدة عام ٢٠١٤

مصادر الإنتاج	إجمالي أعداد العاملين (ألف عامل)	% من إجمالي العاملين بقطاع الإنتاج السمكي
أولاً: المصايد الداخلية	٤٩٥٨	٤٠.٤
– عمالة صيد	٣٣٧٠	٦٨
– عمالة أنشطة مساعدة	١٥٨٨	٣٢
ثانيا: المصايد البحرية الحرفية	٤٠٤٢	٣٢.٩
– عمالة صيد	١٨٧٦	٤٦.٤
– عمالة أنشطة مساعدة	٢١٦٦	٥٣.٦
ثالثا: المصايد البحرية الصناعية	٢٣٤٩	١٩.٢
– عمالة صيد	٩٠١	٣٨.٤
– عمالة أنشطة مساعدة	١٤٤٨	٦١.٦
رابعا: المزارع السمكية	٩٢٠	٧.٥
الإجمالي	١٢٢٦٩	١٠٠

Source: FAO, The value of African Fisheries and Aquaculture No, 1093, FIPS, 2015

٣-٢-٤ استهلاك الأسماك

يقدر متوسط نصيب الفرد من إمدادات الأسماك في السنة بحوالي ١٠.١ كجم وهو متوسط منخفض كثيراً عن المتوسط العالمي والذي يقدر بحوالي ١٩.٨ كجم، ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الأسماك في أفريقيا سنوياً، ليصل بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٩.٦ كجم، وذلك نتيجة النمو السكاني بمعدلات تفوق المعروض من الإمدادات السمكية[٢].

٣-٢-٥ المساهمة النسبية لقطاع الثروة السمكية في الناتج المحلي

تساهم المصايد الحرفية بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي لقطاع الإنتاج السمكي بأفريقيا، يليها المصايد الصناعية، ثم المصايد الداخلية وذلك على النحو المبين بالجدول (٣-٤).

(1) FAO, The value of African Fisheries and Aquaculture No, 1093, FIPS, 2015.
(2) **Ibid**.

وقد تتباين هذه النسب من دولة إلى أخرى بالقارة، إذ تزيد مساهمة المصايد البحرية بالدول الساحلية في شرق وشمال غرب أفريقيا، حيث تسود المصايد البحرية الصناعية في كل من ناميبيا وموريتانيا، في حين تزداد مساهمة المصايد الداخلية بالدول غير الساحلية بقطاع وسط القارة، بينما تزيد مساهمة قطاع المزارع السمكية في دول مثل: مصر، أوغندا، نيجريا، زيمبابوي، ومدغشقر.

جدول رقم (٣-٤)

مساهمة مصادر الإنتاج السمكي في الناتج المحلي من الأسماك عام ٢٠١٤

المصادر	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
المصايد السمكية الداخلية*	٢٦
المصايد السمكية الحرفية	٣٤
المصايد السمكية الصناعية	٢٩
المزارع السمكية	١١
الإجمالي	١٠٠

Source: FAO, The value of African Fisheries and Aquaculture No, 1093, FIPS, 2015

* المصايد الداخلية تشمل المسطحات المائية غير الساحلية، والحرفية الشراعية والآلية الصغيرة.

٣-٢-٦ التجارة الخارجية السمكية:

بلغ إجمالي صادرات القارة الأفريقية من الأسماك عام ٢٠١٦ حوالي ٢.٧٨ مليون طن، بما يعادل ٧.٢% من إجمالي حجم الصادرات العالمية من الأسماك في هذا العام، في المقابل بلغ إجمالي واردات القارة في العام نفسه حوالي ٤.٢ مليون طن، ويمثل حوالي ١٠.٧% من إجمالي حجم الواردات العالمية من الأسماك، وعليه فإن الميزان التجاري السمكي ليس في صالح القارة الأفريقية (جدول رقم (٣-٥).

جدول (٣-٥)

إجمالي صادرات وواردات الأسماك في أفريقيا عام ٢٠١٦

البيان	الصادرات	الواردات
	٢٠١٦	٢٠١٦
الكمية (ألف طن)	٢٧٨٢	٤٢٣٩
% من إجمالي العام	٧.١٧	١٠.٧٢

Source: FAO, Fishery and Aquaculture Statistics, 2017

٣-٣ التحديات التي تواجه قطاع الإنتاج السمكي في أفريقيا:

يواجه قطاع الأسماك بأفريقيا عدداً من المعوقات والتحديات نذكر منها ما يلى:

٣-٣-١ التحديات التي تواجه قطاع المصايد الطبيعية:

- **التغير المناخي:** إن التغيرات المناخية وما يصاحبها من ارتفاع محتمل في مناسيب أسطح البحار، وزيادة احتمالات تكرار العواصف، والتغير في نظام الأمواج، سوف يؤثر بلا شك في نشاط الصيد، بتقليص عدد أيامه، فضلاً عن كمية الأسماك المصادة ونوعيتها.
- **الصيد المفرط وغير القانوني:** تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة الصيد غير القانوني بسواحل غرب أفريقيا بنسبة ٤٠%، وقدرت الخسائر الإجمالية الناجمة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ أو تنظيم في المناطق الاقتصادية الخالصة في أفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠١٤ بنحو ٩٧٣ مليون دولار[1].

كما أن الصيد غير القانوني من قبل سفن الصيد والتصنيع الأجنبية، والصيادين غير المسجلين بدول غرب أفريقيا المطلة على مياه المحيط الأطلسي (موريتانيا والسنغال وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبريا وسيراليون)، قد أسهمت في انخفاض مخزونات العديد من أنواع الأسماك المهمة. فاستخدام السفن الكبرى لشباك الجر القاعي بالمنطقة الاقتصادية الخالصة بدول المنطقة يتسبب في تدمير عوائل الأسماك عند قاع المحيط، واستنزاف آلاف الأطنان من المخزون السمكي، بالإضافة إلى الضغوط الناجمة عن استخدام الشباك البلاستيكية، والديناميت، والتحاويط التي تجلب كميات كبيرة من الأسماك، ولكنها تقتل زريعة الأسماك قبل أن تتاح لها الفرصة الكافية للنمو والتكاثر.

وقد جدد الاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠١٥، مع موريتانيا اتفاقية صيد الأسماك التي تعود إلى عام ١٩٨٧ وذلك لمدة أربع سنوات، والتي ستسمح لأكثر من مائة سفينة صيد أوروبية بدخول المياه الموريتانية، وهذا الاتفاق يسمح لسفن الاتحاد الأوربي باصطياد أسماك الجمبري والتونة والأسماك القاعية والأسماك البحرية بكميات تصل إلى حوالي ٢٨٠ ألف طن سنوياً.

وعلي الرغم من أن موريتانيا تلقت أكثر من بليون يورو خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، فإن استفادة مجتمعات الصيادين المحلية من ذلك قليلة، ولا تزال سفنها متهالكة، وقد وضعت في منافسة مع سفن الاتحاد الأوربي المتقدمة، ومع النقص المتزايد للأسماك فإن الصيادين المحليين أصبحوا مضطرين إلى القيام برحلات صيد بعيدة في الأعماق مما يعرضهم للخطر.

كذلك تعاني مصايد الأسماك الداخلية من مشكلة الاستغلال الجائر لمواردها، فقد شهدت بحيرة فيكتوريا – على سبيل المثال – خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في أعداد الصيادين، وزيادة أعداد

[1] Green Peace, African Fisheries Paradise at Crossroads, Investing Chinese Companies Illegal Fishing Practices in West Africa, May 2015, Pp., 13-14.

مصانع الأسماك، واشتداد المنافسة فيما بينها، مما أسهم في ارتفاع كميات الصيد بشكل مضطرد لينعكس سلباً على الزريعة السمكية بالبحيرة، وبالتالي قدرتها على الإنتاج[1].

- **النمو السكاني:** من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الأسماك في أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٣٠) بمعدل ٠.٢% سنوياً، ليصل عام ٢٠٣٠ إلى ٩.٦ كجم/ فرد، نتيجة النمو السكاني بمعدلات تفوق المعروض من الإمدادات.

- **التدهور البيئي:** تشهد العديد من المصايد السمكية بالقارة تغيرات بيئية كبيرة تؤثر بالسلب على إنتاجها من الأسماك، والمثال على ذلك بحيرة توركانا التي تقع على الحدود بين أثيوبيا وكينيا والتي تشهد تدهوراً نتيجة انخفاض مستوى المياه في البحيرة بسبب الجفاف الدائم والتبخر وترسب الطمي، بالإضافة إلى أن بناء السدود على نهر أومو وهو النهر الرئيسي الذي يمد البحيرة بالمياه، قد أثر سلباً على مستويات المياه بالبحيرة، وانعكس ذلك على الظروف الاجتماعية لآلاف الصيادين الذين يعتمدون على البحيرة.

  كذلك يؤثر التلوث المائي بشكل سلبي على الموارد السمكية سواء من حيث الكم أو النوع، ويعتبر تسرب البقع الزيتية من ناقلات النفط هو أهم مصدر للتلوث، فعلى سبيل المثال تلوث الشواطئ الموريتانية والتونسية (سواحل قرقنة) في نوفمبر ٢٠١٧، والذي تسبب في موت الإسفنج، ونفوق أعداد كبيرة من الأسماك، والإضرار بالشعاب المرجانية على سواحل العديد من الدول، تشكل جميعها عوامل حيوية للتجمعات السمكية البحرية والتي تتعرض لتهديدات، إما بسبب التلوث، أو التنمية الساحلية غير المخططة، كما تتلقى المصايد الداخلية كميات ضخمة من مخلفات الصرف الصحي والزراعي والصناعي بسبب ضعف أو انعدام البيئة التحتية في العديد من دول القارة.

- **نقص عناصر البنية الأساسية:** تعاني العديد من الدول الأفريقية من نقص أو عدم توفر موانى الصيد ومواقع الإنزال المناسبة والتي توفر أرصفة للسفن، وإمدادات الوقود، ووسائل النقل المبردة وثلاجات الحفظ، وورش الإصلاح والصيانة، ومصانع الثلج وغيرها.

٣-٣-٢ التحديات التي تواجه قطاع الاستزراع السمكي:

تتمثل أهم التحديات التي تواجه قطاع الاستزراع السمكي في معظم الدول الأفريقية فيما يلى:

- انخفاض مستوى جودة المياه وتلوثها.
- عدم توفر زريعة وأصبعيات الأسماك بالأعداد الكافية بسبب عدم توفر المفرخات.
- ممارسات الاستزراع غير الرشيدة.

---

[1] Odada, E. O., **et al.**, Mitigation of Environmental Problems in Lake Victoria, East Africa Causal Chain and Policy Option Analysis, Ambio Vol. 33 no. 1-2, 2004.

- ارتفاع تكاليف المدخلات خاصة الأعلاف.
- محدودية الأنواع السمكية المتاحة للاستزراع، حيث لايزال التركيز على مزارع المياه العذبة، بينما لا يحظى استزراع الأسماك البحرية بنفس الاهتمام.
- ضعف إمكانيات الحصول على القروض.
- محدودية الأسواق، حيث يتم الإنتاج بشكل رئيسي للسوق المحلي ولا يتم التصدير إلا في أضيق الحدود.
- منافسة أسماك المصايد الطبيعية والتي غالباً ما تكون أسعارها أقل من أسعار الأسماك المستزرعة بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج.
- العوامل الطبيعية مثل الفيضانات السنوية والجفاف الذي تتعرض له بعض مناطق القارة في بعض المواسم مما يؤثر سلبياً على تنمية الاستزراع السمكي.

وفي إطار مواجهة هذه التحديات والمساهمة في التخفيف من آثارها نظمت مصر خلال شهر سبتمبر عام ٢٠١٨ ورشة عمل عن "تعزيز القدرة المؤسسية لدعم حوكمة قطاع الثروة السمكية في أفريقيا"، اشتركت فيها كل من: بوركينا فاسو – أفريقيا الوسطي – الكونغو برازافيل – الجابون – أوغندا – غانا – سيراليون – الكاميرون، وقد تم الاتفاق خلال هذه الورشة على التعاون بين مصر وتلك الدول في المجالات الآتية:

- تنظيم وحدات تدريبية للكوادر الأفريقية.
- إيفاد خبراء مصريين لنقل الخبرة المصرية.
- إنشاء مزرعة سمكية في بوركينا فاسو.
- إنشاء مفرخات لتوفير زريعة الأسماك.
- القيام ببحوث مشتركة لتنمية وتطوير الموارد السمكية.

٣-٤ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠[1]:

وهي وثيقة وضعها الاتحاد الأفريقي توفر إطاراً واسعاً للحماية والاستغلال المستدام للمجال البحري الأفريقي وتتضمن رؤية واضحة المعالم وأهدافا قابلة للتطبيق وخطة عمل لتفعيلها، ومن أهم ما جاء بها بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ما يلي:

- تشجيع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مواصلة تطوير مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية بشكل مستدام.

(1) www.au.Int.Maritime

- دمج وتنفيذ السياسات المشتركة لمصايد الأسماك لحفظ وإدارة واستغلال الأرصدة السمكية في المناطق البحرية المشتركة.
- التعاون للمحافظة على الموارد البحرية الحية، من خلال التنسيق بين الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وتطبيق أحكام مواد اتفاقية قانون البحار.
- تحديد المناطق المحمية البحرية في المسطحات المشتركة، وتطبيق القواعد والأنظمة الخاصة بها، باعتبارها وسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، وحماية الأنواع البحرية المهددة بالانقراض بسبب الصيد الجائر.
- إنشاء مركز أفريقي للبيانات البحرية يكون من مهامه القيام بتحليل البيانات والاتجاهات والقيام بأنشطة البحث والتطوير.

٣-٥ الوضع الحالي لمصايد الأسماك والمزارع السمكية في دول حوض النيل[1]:

٣-٥-١ مقدمة:

تضم منطقة حوض النيل عشرة دول وتغطي مساحة جغرافية كبيرة ومتفرقة، وهي مقسمة إلى منطقتين فرعيتين:

- منطقة حوض النيل الشرقي: وتضم خمس دول هي مصر والسودان وجنوب السودان وأثيوبيا وإرتيريا.
- منطقة بحيرات النيل الاستوائية. وتضم ست دول هي بوروندي، ورواندا، وتنزانيا، وكينيا، وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتوفر المسطحات المائية المختلفة في الإقليم إمكانيات هائلة لمصايد الأسماك والاستزراع السمكي، وتشمل هذه المسطحات المحيط الهندي (كينيا، تنزانيا)، والمحيط الأطلسي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والبحر الأحمر(مصر، السودان، إريتريا) والبحر المتوسط (مصر)، والعديد من الخلجان والبحيرات الساحلية، والأنهار والتي من أهمها نهر النيل، والبحيرات الطبيعية والصناعية (الخزانات) والمستنقعات.

ويقدر طول الساحل لبلدان الإقليم بحوالي ١٤٢.٨٤ ألف كم، ومساحة الرصيف القاري (المنطقة الساحلية المتميزة على عمق ٢٠٠ متر) حوالي٢.١٣ مليون كم^{٢}، وتقدر مساحة المياه الداخلية بحوالي ٢١١.٢٣ ألف كم^{٢}.

(1) Ahmed Barrania & Hosam Nagaty, Fish Trade in Nile Basin Countries, INP, 2007.

ويقدر متوسط الإنتاج السمكي السنوي في جميع دول حوض النيل بحوالي ١.٨ مليون طن سنوياً، يأتي ثلثاه من الصيد في الأنهار والمياه المالحة، والثلث المتبقي يأتي من المزارع السمكية.

٣-٥-٢ <u>المصايد الطبيعية</u>:

تعتبر المصايد الطبيعية موارد عابرة للحدود، خاصة المصايد الداخلية، وتعتمد استدامة هذه المصايد على المحافظة على النظم الأيكولوجية في المياه العذبة، من خلال وضع خطط الإدارة المستدامة، والتي تعتمد بشكل كبير على التعاون سواء على مستوى الإقليم، أو الولايات، أو المقاطعات، أو الدول لتحقيق الاستفادة الكاملة من مصايد الأسماك في دول الإقليم.

وأنواع الأسماك متعددة في دول حوض النيل وتشمل أسماك البلطي والبياض وغيرها من أسماك المياه العذبة لنهر النيل وروافده وبحيراته ومستنقعاته ضحلة المياه، والأسماك البحرية وخاصة أسماك التونة بالنسبة للدول المطلة على المحيط الهندي خاصة إريتريا وتنزانيا. وغالباً ما يتم صيدها بوسائل الصيد البدائية، وبالتالي تحقق إنتاجا أقل من المتاح في حالة استخدام الوسائل الأكثر حداثه سواء في الصيد، أو التصنيع، أو التصدير، كما أن نسبة الفاقد عالية وتتراوح بين ١٠ – ٣٠% من حجم المصيد. ويمكن القول إن نحو ٩٠% من إجمالي صيد الأسماك في دول حوض النيل يتم من البحيرات والمياه العذبة، وإن ١٠% فقط من السواحل على البحرين المتوسط والأحمر، والمحيط الهندي والأطلنطي، وبالتالي فقد وصل الأمر إلى مرحلة الصيد الجائر Over fishing في النهر وبحيراته، وفي نفس الوقت فإن الاهتمام بالتوسع في الصيد البحري في سواحل دول الحوض يعد ضعيفاً بسبب انخفاض مستوى التقنيات المستخدمة.

وتقدر حصيلة الصيد من المصايد الطبيعية (الأنهار والبحار) في أوغندا بحوالي ٣٧٥ ألف طن سنوياً، مقابل ٣٤٠ ألف طن سنوياً في مصر، ٢٨٢ ألف طن في تنزانيا، ٢١٢ ألف طن في كينيا، ٥٧ ألف طن في السودان، ثم تأتي بوروندي وأثيوبيا ورواندا بكميات متفاوتة تتراوح من ١٧ ألف طن في أعلاها إلى ألف طن في أقلها، و ٥٠٠ طن فقط في إريتريا.

٣-٥-٣ <u>المزارع السمكية</u>:

يقدر متوسط إنتاج المزارع السمكية بدول حوض النيل سنوياً بحوالي ٣٥٧.٨ ألف طن، يمثل حوالي ٢٣.٩% من إجمالي الإنتاج، وخلال السنوات الأخيرة ارتفعت مساهمة المزارع السمكية في مصر والتي تعتبر المنتج الرئيسي للأسماك من المزارع السمكية على مستوى القارة، حيث تنتج حوالي ٩٦% من إجمالي إنتاج المزارع السمكية بدول حوض النيل، واكتسبت مصر خبرة كبيرة في هذا المجال، كما بدأت مؤخراً بعض دول الحوض مثل كينيا وأوغندا الاهتمام بإقامة المزارع السمكية.

٣-٥-٤ استهلاك الأسماك:

تعتبر الأسماك المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني الرخيص للشعوب الفقيرة لدول حوض النيل لعدم قدرة الغالبية على شراء اللحوم الحمراء، أو حتى الدواجن بسبب ارتفاع نسبة الفقر بين الغالبية العظمى من السكان. ويقدر متوسط استهلاك الفرد في دول الإقليم بحوالي سبعة كجم مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بحوالي ١٧ كجم/ سنويا.

وبصفة عامة، فإن جميع دول الإقليم لديها معدلات استهلاك منخفضة من الأسماك (باستثناء مصر)، كما يتضح من الجدول رقم (٣-٦)، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض مستوى الإنتاج، وارتفاع معدل الزيادة السكانية، ونقص الموارد المالية لاستيراد الأسماك كمكمل للإمدادات المحلية، بالإضافة إلى أنه في بعض الدول يعيش السكان في مناطق نائية لا تتوفر لها وسائل المواصلات ويحصلون على كميات قليلة من الأسماك. وبصفة عامة، فإن المستهلكين يفضلون الأسماك الطازجة عن المجمدة، إلا أن الأسماك المدخنة والمجففة المحلية شائعة الاستهلاك، ويرجع ذلك إلى نقص وسائل الحفظ والتبريد بالعديد من دول حوض النيل.

جدول رقم (٣-٦)

نصيب الفرد من إمدادات الأسماك، ونسبة البروتين السمكي

لإجمالي البروتين الحيواني في دول حوض النيل في عام ٢٠١٣

الدولة	نصيب الفرد من إمدادات الأسماك كجم /سنة	نسبة البروتين السمكي من البروتين الحيواني
السودان	١.١	١.١
جنوب السودان	٢.٢	.....
إرتيريا	٠.٦	٢.٨
أوغندا	١٢.٥	٢٠.١
كينيا	٤.١	٧.٣
رواندا	٤.٥	٢٥.١
تنزانيا	٧.٢	٢٢.٥
بوروندي	٢.٠	٢٨.١
أثيوبيا	٠.٤	١.٦
الكونغو الديمقراطية	٥.٢	٣٧.٥
مصر	٢٢.١	٢٤.٠٠

Source: FAO, Fisheries and Aquaculture Statistics, 2016

٣-٥-٥ تجارة الأسماك:

تساهم دول حوض النيل وسكانها البالغ عددهم أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة بدور محدود في تجارة الأسماك، فبينما زادت تجارة الأسماك العالمية زيادة كبيرة، اتجهت تجارة الأسماك في إقليم حوض النيل إلى الانخفاض.

ومعظم دول المنطقة تصدر وتستورد الأسماك ومنتجاتها باستثناء رواندا، وتصدر كل من بوروندي، والكونغو الديمقراطية، وإرتيريا، وأثيوبيا كميات محدودة، وتعد مصر من أكبر دول الحوض استيراداً للأسماك، حيث تستورد ٢٤١.٦ ألف طن بقيمة تقدر بحوالي ١٣٤.٢ مليون دولار أمريكي، تليها الكونغو الديمقراطية بحوالي ٦٦.٤ ألف طن بقيمة ٤٥ مليون دولار أمريكي، وكينيا ١٣.٩ مليون طن بقيمة ٤ مليون دولار أمريكي.

وبصفة عامة فإن منطقة حوض النيل تعد مستورداً صافياً للأسماك والمنتجات السمكية، ولديها عجز في الميزان التجاري سواء من حيث الكمية أو القيمة، حيث تزيد كميات الواردات عن الصادرات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي السوق الرئيسي لمعظم دول الإقليم، الذي يستحوذ على حوالي ٦٤% من إجمالي كمية صادرات الأسماك من الإقليم. ويتم تسويق المنتجات السمكية المصنعة في القطاع الحرفي في الأسواق الداخلية، ولذا لا يتم تسجيلها ضمن بيانات التجارة.

٣-٥-٦ التحديات التي تواجه الإنتاج السمكي:

يواجه قطاع الإنتاج السمكي بدول حوض النيل العديد من التحديات التي تؤثر في تنميته واستدامته من أهمها:

- التحديات الاجتماعية، حيث يعيش الصيادون في تجمعات معزولة على طول شواطئ المياه الساحلية أو الداخلية، وارتفاع نسبة الأمية.
- ضعف مكونات البنية الأساسية مثل سفن الصيد والمواني ومواقع الإنزال **(Landing sites)**، وثلاجات الحفظ، والإمداد بالوقود والثلج، وورش الإصلاح والصيانة، ووسائل الاتصال، وشبكة الطرق.
- انخفاض دخول سكان المناطق الريفية، ودخول الصيادين، وبالتالي ضعف قدرتهم على توفير معدات صيد وحفظ الأسماك.
- صعوبة توفير العملات الأجنبية التي تعوق إمكانية توفير معدات الصيد، ووسائل التداول الحديثة، وكذلك مدخلات الإنتاج السمكي المختلفة.
- صعوبة الحصول على الائتمان في معظم دول الحوض، وغالباً ما تكون شروطه أكبر من قدرات الصيادين والتجار، مما يعوق إمكانيات التوسع في النشاط الإنتاجي والتسويقي.
- الاضطرابات السياسية في العديد من الدول التي تؤثر بشكل كبير على استقرار مجتمعات الصيادين، وتؤثر بشكل أكبر على تسويق الأسماك سواء داخلياً أو خارجياً.

٣-٦ بعض الدول المختارة للتعاون مع مصر في مجال الثروة السمكية وفرص ومجالات التعاون:

٣-٦-١ غانا [1]

أولاً- نبذة عامة

يغطي دولة غانا عدد كبير من المسطحات المائية من أهمها:

- بحيرة فولتا وهي أكبر بحيرة من صنع الإنسان في العالم من حيث المساحة (٨٤٨٠ كم^2)، وثالث أكبر بحيرة في العالم من حيث الحجم، حيث يقدر طول سواحلها بحوالي ٥٢٠٠ كم، ويقدر متوسط عمقها بحوالي ١٨.٨ متر، ويصل أعمق أجزاء البحيرة إلى حوالي ٩٠ متراً، ويقدر الارتفاع ما بين ٢-٦ أمتار.
- بحيرة بوسومتوي Bosomtwi وهى أكبر بحيرة طبيعية في غانا، وتقدر مساحتها بحوالي ٤٨ كم^2، ويصل عمقها إلى حوالي ٧٢ مترا في بعض الأجزاء. وتشمل البحيرات الرئيسية الأخرى سونجا وساكومونو وموني وبحيرة كيتا.
- الخزانات المائية من أهمها خزان كبونج Kpong جنوب بحيرة فولتا، وتوجد خزانات أخرى مثل تونو Tono و فيا vea في أعلي المنطقة الغربية، و داوهمي Dawhemy و ويجا weija قرب أكرا، و باراكسي Barakese قرب كيماس. وحوالي ٩٢% من الخزانات مساحتها أقل من ١٠٠هكتار، بالإضافة إلى ذلك توجد حوالي ٩٠ بحيرة مالحة على طول الساحل تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي ٤٠٠ كم^2.

وتعد الأسماك من المنتجات الغذائية المهمة في غانا التي تعد من أكثر الدول المستهلكة للأسماك في غرب أفريقيا، حيث يمثل الإنفاق على الأسماك حوالي ٢٢.٢% من مجمل الإنفاق الأسري على الطعام، ولفترة طويلة ظلت الأسماك المصدر المفضل والأرخص للبروتين الحيواني، حيث يتم استهلاك حوالي ٧٥% من إجمالي الإنتاج السنوي محلياً. وقد بلغ نصيب الفرد من الأسماك حوالي ٢٥ كجم سنويا، وهو يعد واحدا من أعلى المعدلات في إقليم جنوب الصحراء في أفريقيا، وهو ما يمثل ٦٠% من البروتين الحيواني في الغذاء الوطني، ويقدر إجمالي الطلب الكلي على الأسماك بأكثر من مليون طن سنويا، يغطي الإنتاج المحلي حوالي ٥٠% فقط من إجمالي الاستهلاك الكلي، حيث قدر إجمالي العجز السنوي من الأسماك بحوالي ٥٣٤ ألف طن عام ٢٠١٣، وتمثل أسماك البلطي أحد أهم المأكولات البحرية والمطلوبة بشدة في المراكز الريفية والحضرية في غانا.

(1) FAO Fishery country profile, Ghana, 2016.

وقد انخفض حجم الواردات بسبب عدم توفر العملات الأجنبية، حيث تلعب الواردات دوراً مهما في سد العجز في الاستهلاك من الأسماك، وهنا يظهر الدور المهم لتربية الأسماك في تلبية احتياجات الطلب المحلي، والأسماك المستوردة هي أسماك مجمدة منخفضة القيمة، وأهم الدول الموردة هي المغرب، موريتانيا، ناميبيا، النرويج، إسبانيا، هولندا، بلجيكا والسنغال.

ويتم تصدير الأسماك البحرية ذات القيمة العالية مثل الجمبري وسمك التونة المعلبة وزعانف سمك الهامور، وسمك الحبار والقرش وغيرها، وقد تم تصدير حوالي تسعة آلاف طن من أسماك التونة وقدرت عائدات الصادرات من الأسماك بأنواعها إلى دول الاتحاد الأوربي بحوالي ٢٦ مليون دولار أمريكي. ومع انخفاض إنتاج المصايد البحرية والمصايد الداخلية بسبب الصيد الجائر، تعمل دولة غانا على تشجيع الاستزراع المائي لتوفير النقص في الأسماك وتقليل حجم الواردات وتوفير العملات الأجنبية.

ثانياً- الوضع الحالي للمصايد والمزارع السمكية:

- **المصايد الطبيعية[1]:**

يعتمد إنتاج الأسماك في غانا على المصايد البحرية التي يقدر إنتاجها في عام ٢٠١٣ بحوالي ٣١٥ ألف طن، تليها مصايد الأسماك الداخلية بحوالي ٨٧ ألف طن في نفس العام، وتربية الأحياء المائية بنحو ٣٦ ألف طن، أي أن المصايد البحرية تساهم بنسبة ٧٣% من إجمالي الإنتاج، تليها المصايد الداخلية ٢٠%، والمزارع السمكية ٧%. ويساهم قطاع مصايد الأسماك بحوالي ٧% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي طبقا لبيانات عام ٢٠١١، ويساهم في توفير العمل لحوالي ٢.٢ مليون شخص.

ويعد قطاع المصايد البحرية أهم مصدر لإنتاج الأسماك المحلية، حيث يوفر أكثر من ٧٠% من إجمالي المعروض من الأسماك العائمة، وكذلك أنواع مختلفة من أسماك التونة.

وقد اتجه إنتاج المصايد البحرية إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة، وقد أدى هذا إلى تحول بعض الصيادين العاملين في المياه البحرية إلى الانتقال للمصايد الداخلية، مما سبب ضغوطاً على المخزونات السمكية في الفترة الأخيرة خاصة بحيرة فولتا، ترتب عليها انخفاض إنتاج المصايد الداخلية بسبب الصيد الجائر.

وتمثل بحيرة فولتا أهم المصايد الداخلية والتي تضم حوالي ١٤٣ نوعاً من الأسماك، ويمثل إنتاجها حوالي ٩٠% من إجمالي المصايد الداخلية، وتمثل بحيرة Bosomtwi أكبر مصدر لإنتاج البلطي حول منطقة كمسال (Kumsal). وتساهم الخزانات الأخرى خلف السدود والأنهار واللاجونات بالجزء

(1) Development of Aquaculture in Ghana, Business analysis of Fish Value Chain and Potential Business Cases, IMARIS Report, March 2015.

الباقي من إنتاج المصايد الداخلية، وتتركز المناطق الساحلية التي تتكون من السهول والعديد من اللاجونات بالقرب من مصبات الأنهار.

- **المـــزارع السمكيـة**

بدأ الاستزراع السمكي عام ١٩٥٣ في شمال البلاد ويمارس حاليا في جميع المناطق خاصة المناطق الجنوبية والوسطى، وتسود تربية الأحياء المائية في الأحواض الصغيرة وشبه المكثفة في حوالي ٩٨% من مزارع الأسماك، ويتكون قطاع الاستزراع السمكي أساسا من صغار المزارعين وعدد قليل من المزارع التجارية ومتوسطة الحجم، حيث ينتج صغار المزارعين أنواعا مختلفة من الأسماك بما فيها عدة أنواع من أسماك البلطي. ويسيطر على هذا القطاع نظم استزراع غير تجارية صغيرة الحجم لسد احتياجات المزارعين، وتستخدم غالبا الأحواض الترابية، وتقدر مساهمة مزارع الأحواض غير التجارية بنحو ٠.٣٦% هكتار، ويتراوح متوسط الإنتاج ما بين ١.٤٠ طن/هكتار إلى ٤.٤ طن/ هكتار في السنة، بالإضافة إلى ذلك يوجد عدة مزارع تجارية. وتتمتع غانا بوجود إمكانيات كبيرة لتنمية الاستزراع السمكي. ويأتي معظم إنتاج الأسماك المستزرعة من الأقفاص السمكية خاصة مزارع الأقفاص كبيرة الحجم، والتي تحصل على الأعلاف والأصبعيات عالية الجودة، وقد ساهمت زيادة وفرة المدخلات في زيادة معدلات إنتاجية الأقفاص، وقد تطورت زراعة الأقفاص بشكل سريع كنشاط تجاري خلال السنوات الماضية بمتوسط نمو بلغ ٧%، وساهمت مزارع الأقفاص بأكثر من ٨٨% من إنتاج تربية الأحياء المائية خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٤.

وقد بدأت حكومة غانا تنفيذ خطة طموحة لزيادة الإنتاج الوطني من الأسماك من خلال تنمية الاستزراع السمكي وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة Nepad وبعض الدول الأوربية لتطوير قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٦.

ورغم ذلك مازال قطاع الاستزراع المائي يواجه عدة تحديات تمثل عوائق في تحقيق أهداف خطط التنمية من أهمها:

- عدم توفر الزريعة والأصبعيات بالكميات والنوعيات المناسبة واللازمة للمزارع السمكية خاصة أسماك البلطي وهى من الأنواع المفضلة للتربية والاستهلاك بالنسبة للسكان المحليين في غانا، كما هو الحال في العديد من الدول الأفريقية. ويواجه مزارعو الأسماك مشكلة وفيات الأصبعيات، كما أن معدل نموها منخفض بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك إلى سوء نوعية الأصبعيات خاصة في مزارع الأقفاص في بحيرة فولتا، وكذلك سوء عملية النقل والتخزين والتداول. كما أن سلالات البلطي المستخدمة ليست هي الأفضل. حيث يتم تربية السلالات المحلية فقط لأسماك البلطي، وهي سلالات لا تنمو بسرعة كبيرة وتتسبب في وفيات عالية، حيث أنها حساسة لدرجات الحرارة. ومع طول دورة الإنتاج للوصول إلى حجم السوق ترتفع تكاليف الإنتاج، كما أن معامل التحويل

منخفض، وعليه يلزم إدخال سلالات من أسماك البلطي المحسن وراثيا. إلا أنه يجب تقييم المخاطر البيئة قبل إدخال أية سلالات جديدة، وتحديد التوصيف الوراثي للأصناف المحلية.
وعليه فإن الأمر يتطلب إعداد برامج تربية انتقائية تهدف إلى تحسين سلالات البلطي المحلية، إلا أن المشكلة هي نقص المعرفة وعدم توفر التسهيلات الخاصة ببرامج التربية.

- عدم توفر الأعلاف السمكية عالية الجودة بالكميات والأسعار المناسبة، والتي تمثل أهم التحديات التي تواجه تنمية قطاع الاستزراع السمكي بشكل مستدام.

وعليه فإن العمل على توفير الأعلاف المنتجة محلياً، والتي غالبا ما تكون أسعارها أكثر مناسبة للمزارعين، سيشجع المزارعين على الاستمرار في النشاط وجذب مزارعين جدد في النشاط، حيث أن الأعلاف المنتجة محلياً تكون أسعارها أقل من مثيلتها المستوردة بحوالي ٢٠-٣٠% من نفس النوعية، مما سيؤدي إلى خفض تكلفة أسعار بيع أسماك البلطي (المنتج الرئيسي)، وبالتالي زيادة الطلب على الأسماك وتوفير الأمن الغذائي في غانا.

- عدم توفر الكوادر البشرية المدربة وكذلك الخبرات، وبالتالي فإن الممارسات الزراعية مثل ممارسات التغذية ومراقبة جودة المياه، (التي تمثل أحد المعوقات الرئيسية خاصة في بحيرة فولتا حيث تنخفض نسبة الأوكسجين) غالباً ما تكون غير فاعلة.
- عدم كفاية خدمات الإرشاد وخاصة فيما يتعلق بنقل التقنيات والخبرات والمعارف وبناء القدرات المناسبة التي تفتقر إليها مزارع الأسماك.
- عدم وجود برامج بحثية تخدم احتياجات القطاع.
- على الجانب المالي تعاني مزارع الأسماك نقصا في توفر رؤوس الأموال، وارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك.

ثالثاً- <u>الفرص ومجالات التعاون المصري الغاني في مجال الثروة السمكية</u>:

في إطار الفرص والإمكانيات المتاحة والتحديات التي تواجه الاستزراع السمكي يجب العمل على تسهيل إقامة الشراكة بين الجانبين المصري والغاني سواء بين القطاع العام، أو الخاص، أو القطاع التعاوني في مجالات تربية الأسماك خاصة أسماك البلطي (ومع ذلك يمكن الاهتمام بأنواع أسماك أخرى) نظرا لارتفاع الطلب عليها في غانا، وإنتاج واستيراد الأعلاف من مصر، وتوفير معدات تخزين، وتربية الأسماك، وتقديم الخدمات الاستشارية التي تتمتع مصر بخبرة كبيرة فيها.

ويمكن تحديد أهم مجالات التعاون فيما يلى:

أ- تصنيع الأعلاف

وذلك بهدف تقليل تكاليف الإنتاج وتوفير أنواع جيدة من الأعلاف وبسعر مستقر.

ب- المفرخات:

حيث لا يوجد حاليا أي إمدادات من الزريعة جيدة النمو، وأن المفرخات الموجودة لا يمكنها تلبية الطلب في السوق من حيث الكمية والتنوع، وذلك بسبب نقص المعرفة والخبرة وعدم وجود المعدات والخدمات اللوجستية اللازمة، ولمصر باع وخبرة كبيرة في هذا المجال يمكن تقديمها والاستفادة منها. ولمساعدة مزارع أسماك البلطي على النمو فهناك حاجة سريعة إلى توفير إمدادات موثوق بها من الزريعة والأصبعيات، والأمر يتطلب تقدير حجم الاحتياجات في ضوء حجم النقص الحالي والمتوقع مستقبلاً.

ج- التدريب والتعليم:

يعاني المزارعون خاصة مزارعي الأقفاص من نقص المعرفة والممارسات الجيدة في مجال تربية أسماك البلطي بشكل مربح، الأمر الذي يشير إلى أن هناك حاجة إلى تحسين مستوى التعليم والتدريب وهو ما يمكن للأجهزة المصرية المعنية القيام به بكفاءة.

د- إقامة مشروع استرشادي مشترك يتكون من:

- مفرخ للبلطي.
- أحواض ترابية للتحصين.
- أحواض تربية بالنظام المغلق.
- تنظيم دورات تدريبية وتقديم خدمات إرشادية للمزارعين.
- القيام ببحوث مشتركة لتطوير قطاع الاستزراع السمكي.

٣-٦-٢ إريتـريا

أولاً- نبـذة عامـة

تعتبر إريتريا من أكثر الدول تمتعا بالثروة البحرية الهائلة حيث تقدر مساحة المياه البحرية التي يمارس فيها الصيد بحوالي ٥٦ ألف كم^{٢} ، وتمتد شواطئها إلى نحو ١٢٠٠ كم تقريبا، بالإضافة إلى حوالي ١٣٠٠ كم حول ٣٥٦ جزيرة بالبحر الأحمر.

ثانياً- <u>الوضع الراهن للمصايد</u>

- **المصايد البحرية**[(١)]:

وتتمثل أساسا في مصايد البحر الأحمر الغنية بالموارد السمكية، حيث تضم نحو ألف صنف من الأسماك، و ٢٠٠٩ نوعا من المرجان، وطبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠١٦، فإنه يمكن الوصول بالإنتاج إلى ١٧٠ ألف طن سنويا من الأسماك.

(1) FAO Fishery Country Profile, Eritrea, 2016.

وحتى وقت قريب كانت سياسة الحكومة تعطي أفضلية لأنشطة الصيد الحرفية، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام بالصيد الصناعي، كذلك فرضت الحكومة ضريبة دخل بنسبة ٢٥% على سفن الصيد الأجنبية، مما أدى إلى توقف عمليات الصيد التي كانت تقوم بها السفن الإسرائيلية والسعودية في المصايد الإرتيرية.

وفي الوقت الحاضر توجد شركات وطنية وأخرى أجنبية رخص لها بمزاولة عمليات الصيد الصناعية وتصنيع الأسماك وتصديرها.

- **المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية:**

يوجد في إريتريا ٩٠ خزانا مائيا صناعيا، يتم فيها تربية الأسماك خاصة أنواع البلطي والمبروك، إلا أن إنتاجها متواضع للغاية.

- **استهلاك الأسماك:**

استهلاك الأسماك محدود للغاية حيث يقدر نصيب الفرد من الأسماك بحوالي كيلو جرام واحد في السنة، وذلك بسبب أن اللحوم تعتبر المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني، كما أن قلة وسائل النقل والتوزيع تمثل أهم العقبات الرئيسية في زيادة معدلات استهلاك الأسماك.

- **الصادرات والواردات:**

تتركز الصادرات في المنتجات السمكية المجففة والمملحة بما في ذلك زعانف ولحوم أسماك القرش والبوري وخيار البحر، في حين يقتصر استيراد الأسماك على أسماك التونة والسردين المعلب.

- **دور الدولة:**

اتجهت سياسة الحكومة نحو تنمية قطاع المصايد بدعم من المساعدات الدولية وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل حول بناء السفن وصيانتها، وإقامة مراكز للصيد، وإنشاء أسواق، وتوفير وسائل نقل الأسماك، ووضع خطط لتقديم تسهيلات ائتمانية للمشتغلين بحرف الصيد بالجمعيات التعاونية، وتقوم إيطاليا بدعم أسطول الصيد من خلال توفير عدد ١٦ مركباً للصيد بطول ١٦ متراً، وتوفير مختبر لضبط الجودة وإنشاء مركز تدريب.

- **مستقبل تنمية القطاع:**

تشير التقديرات إلى وجود إمكانيات كبيرة لزيادة إنتاج الأسماك في إريتريا، حيث يتراوح الإنتاج الحالي من ١٥– ٢٠% فقط من المخزونات السمكية، ويتم حاليا إجراء بحوث بمعرفة جامعة أسمرة من خلال قسم خاص بالبحوث البحرية المختلفة ويتولى تجميع البيانات الخاصة بكميات الصيد وجهد الصيد.

رابعاً– <u>الفرص ومجالات التعاون المصري الإرتيري في مجال الثروة السمكية</u>:

يعتبر التعاون بين مصر وإرتيريا في قطاع الثروة السمكية هو الأنسب لبناء مصالح مشتركة ودائمة، وفي هذا الإطار تم في عام ٢٠٠٣ التوقيع على مذكرة تفاهم بين كل من وزارة الثروة السمكية في

دولة إريتريا ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية) بجمهورية مصر العربية حيث اتفق الطرفان على ما يلي:

- إجراء البحوث المشتركة.
- حماية البيئة البحرية.
- تبادل المعلومات والخبرات في مجال الثروة السمكية والاستفادة من المراكز البحثية المتخصصة في كلا البلدين.
- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص في كلا البلدين للاستثمار والشراكة في مجالات الصيد البحري، وتصنيع وتعليب الأسماك، وتصنيع دقيق السمك، وتسويق الأسماك ومنتجاتها المصنعة.
- قبول عدد من المتدربين الإرتيريين في مجالات الاستزراع السمكي المختلفة من خلال الدورات التدريبية التي تقوم بها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية المصرية.
- زيادة حجم التجارة البينية بينهما وتشجيع تجارة الأسماك والمنتجات البحرية بين شركات البلدين.
- تشجيع التعاون المشترك بين جمعيات الصيادين التعاونية بدولة إريتريا والاتحاد التعاوني للثروة المائية بجمهورية مصر العربية.

وفي إطار هذا الاتفاق تم الترخيص لعدد من سفن الصيد المصرية للعمل في المصايد الإرتيرية، وقد استمر عمل هذه السفن لعدة سنوات ثم توقف نشاطها مع عدم تجديد الاتفاقية.

وتلا ذلك إقامة تعاون بين الشركة الوطنية لتنمية الثروة السمكية (وهي شركة مصرية تتبع جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة)، والجانب الإرتيري تم الترخيص بمقتضاه لعدد ١٢ مركب صيد للعمل في المصايد الإرتيرية خلال العام الماضي.

إن الاستمرار في تنفيذ المزيد من اتفاقيات التعاون، وتجديد وتفعيل مذكرة التفاهم المشار إليها يمثل أهمية خاصة لمصر، حيث يقلل من جهد الصيد في المصايد المصرية، مما يساعد على حماية المخزونات السمكية واستدامتها ويساهم في توفير الأسماك في مصر، ويزيد من فرص التعاون البحثي والتجاري وتبادل الخبرات الفنية والتدريبية بين مصر وإرتيريا.

٣-٦-٣ جمهورية تنـزانيا الاتحادية

أولاً- نبـذة عامـة

تتميز جمهورية تنزانيا الاتحادية بمميزات طبيعية عديدة تجعلها من الأماكن المثالية لقيام صناعة متطورة للاستزراع السمكي بجميع أساليبه ولأنواع عديدة من الأحياء المائية وأهم هذه المميزات هي:[١] و[٢]:

---

[1] United Nation Economic Commission for Africa, UNECA, 2017.

[٢] حسين خلف الله، تقرير عن قطاع الاستزراع السمكي في تنزانيا وإمكانيات التعاون مع مصر (تقرير غير منشور)

- وجود المسطحات المائية بوفرة في أراضي الجمهورية، إذ تشكل مسطحات المياه حوالي ٦.٥% من إجمالي المساحة، وتتنوع الملوحة في هذه المسطحات من المياه العذبة في بحيرة "فيكتوريا" في الشمال الغربي من البلاد التي تعتبر أكبر البحيرات العذبة الطبيعية في أفريقيا، وبحيرة "تنجانيقا" أعمق بحيرة عذبة في العالم والتي تقع في الجنوب الغربي، إلى المياه المالحة في بحيرات "نطرون" شمالاً، و"مانيارا" جنوبا و"إياسى" في الجنوب الغربي. كما أن جمهورية تنزانيا تتمتع بساحلها الشرقي الذي يطل على المحيط الهندي بطول ١٤٢٤ كم، والذي تقابله مجموعة من الجزر أهمها جزيرة زنجبار. كل هذا يتيح تربية نطاق واسع من أنواع أحياء المياه العذبة والمالحة على حد سواء داخل أراضي الجمهورية وعلى المناطق الساحلية في أحواض على البر، أو في أقفاص عائمة.
- المناخ في جمهورية تنزانيا معتدل دافئ على مدار السنة بسبب قربها من خط الاستواء، فلا تزيد الحرارة العظمى فيها عن ٣٠ درجة مئوية إلا نادراً في الفصل الحار الذي يبدأ من نوفمبر حتى فبراير، ولا تنخفض فيها عن ٢٠ درجة مئوية خلال الفصل البارد من مايو إلى أغسطس، أما درجة الحرارة الصغرى فلا تقل عن ١٠ درجات طوال العام، مما يتيح تربية أنواع الأحياء المائية الدافئة والمعتدلة على حد سواء بدون الحاجة إلى تجهيزات خاصة لتجنب انخفاض الحرارة شتاء، أو ارتفاعها صيفاً.
- تربة أراضي الجمهورية تتراوح بين الرملية على السواحل إلى رملية طينية في الداخل، كما أن الأراضي مستوية في معظم أنحاء الجمهورية، وهذا يتيح إقامة أحواض الاستزراع السمكي بدون الحاجة لإصلاحات للأراضي، أو إضافات للتربة.
- وجود مرتفعات شاهقة في شمال البلاد أشهرها قمة جبل كليمنجارو، وهذه المرتفعات تتميز بانخفاض درجة الحرارة فيها مما يتيح تربية أنواع من أسماك المياه الباردة على النحو الذي تم في المزرعة التي تم إنشاؤها في الثمانينات من القرن الماضي لتربية أسماك تراوت قوس قزح في منطقة "أروشا".

ثانياً- الوضع الحالي للإنتاج السمكي في تنزانيا:

يبلغ إجمالي إنتاج الأسماك في تنزانيا حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة حوالي ٣٨٥ ألف طن سنوياً، يساهم الاستزراع السمكي فيها بحوالي ١٥٠٠ طن فقط، والباقي يأتي من الصيد على الساحل الشرقي التنزاني لأنواع من أسماك المحيط الهندي، أو من الصيد في البحيرات الطبيعية الواقعة داخل تنزانيا على رأسها بحيرة فيكتوريا[1].

(1) FAO Fishery Country Profile, Tanzania, 2015.

يستهلك المواطن التنزاني في المتوسط حوالي ٨ كجم من الأسماك سنوياً، بينما المعدل العالمي المناسب للإنسان هو ١٧ كجم للمواطن في السنة (FAO) وبحساب عدد السكان فإن هذا يعني أن هناك نقصا في معدل احتياجات الأسماك في البلاد قدره حوالي ٣٧٠ ألف طن سنوياً (حسب آخر إحصائيات FAO عام ٢٠١٤).

وطبقا لمنظمة الأغذية والزراعة فإن تنزانيا يمكنها أن تنهض بإنتاجها من الأسماك إلى حوالي ٧٥٠ ألف طن من كل من الاستزراع السمكي والمصايد، وبذلك يمكنها تعويض النقص الحالي في الطلب المحلي وتكون هناك فرص تصديرية للباقي.

يعتمد غالبية سكان تنزانيا في غذائهم من السمك على أسماك المياه العذبة ومن أهمها البلطي والقرموط الآسيوي، ومن أسماك المياه المالحة يعتمدون على سمك الخني وبعض الأسماك الصغيرة التي تصاد من على السواحل، وتعتمد تنزانيا في التصدير على أسماك قشر البياض التي تصاد من بحيرة فيكتوريا وعليها طلب كبير في أوروبا، كما تعتمد على تصدير كل إنتاج مزارع الطحالب أيضا إذ لا توجد صناعات محلية له.

تنحصر ممارسات الاستزراع السمكي في تنزانيا في أحواض صغيرة تدار بالطرق المخففة Extensive (عدد قليل من الزريعة)، أو شبه المكثفة Semi–Intensive، ويبلغ عدد الأحواض السمكية في تنزانيا حوالي ٢٣ ألف حوض صغير الحجم، منها ثلاثة آلاف حوض للاستزراع البحري، والباقي للاستزراع في مياه عذبة موزعة في المناطق القريبة من هذه المياه.

تمارس في المزارع السمكية الموجودة حالياً بعض أساليب التكامل "السمكي – النباتي" باستخدام مياه التربية السمكية في ري المزروعات، أو "السمكي – الحيواني" بتربية البط أو الطيور الأخرى على أحواض الأسماك للمساهمة في تسميدها.

أنواع أسماك المياه العذبة التي تستزرع في تنزانيا الآن هي البلطي والقرموط الأفريقي وجمبري المياه العذبة، بالإضافة إلى ما تنتجه مزرعة أسماك تراوت قوس قزح الوحيدة، وأنواع أسماك المياه المالحة التي تستزرع هي نوع "الخنى" (سمك الحليب)، وبعض المزارع الصغيرة المتعثرة لتسمين أنواع من الكابوريا داخل غابات أشجار المانجروف، وهناك استزراع واسع للطحالب البحرية. كما أن هناك محاولات تجريبية لاستزراع محار اللؤلؤ وخيار البحر، ولا توجد مزارع أخرى لأنواع الأسماك البحرية المعروفة عالية القيمة، ولا للجمبري بأنواعه بالرغم من وجود كل المقومات لإقامة مثل هذه المزارع.

في ثمانينيات القرن الماضي أدخلت أسماك البلطي النيلي وقشر البياض إلى بحيرة فيكتوريا، وقد تسبب ذلك في انحسار أنواع البلطي المحلي بشكل كبير، وتجرى الآن محاولات لتحسين سلالات أنواع البلطي المحلي وإعادة تربيتها في المياه المحلية لإعادة الاتزان، وتفتقر تنزانيا إلى وجود مفرخات حديثة لذلك.

في الوقت الحاضر يوجد اهتمام كبير لدى بعض الدول الأوربية مثل الدنمارك والنرويج وفرنسا بتطوير الاستزراع السمكي في تنزانيا باستخدام المساعدات التي تمنحها الجهات المتخصصة مثل DANIDA وغيرها، وتتمثل مساهمات تلك الدول في عمل نماذج مثالية لمزارع متخصصة ليتم تطبيقها لاحقا بواسطة المستثمرين والمواطنين في تنزانيا.

بشكل عام تفتقر تنزانيا إلى التقنيات الحديثة في الاستزراع السمكي العذب والمالح على حد سواء، بالرغم من توافر كل المقومات الطبيعية التي يمكن أن تجعل تنزانيا الاتحادية في صف الدول الرائدة في هذا المجال، مما يساعد على تعويض النقص في الاحتياج المحلي للأسماك، وإتاحة فرص لتصدير الأسماك المستزرعة.

ج- <u>فرص ومجالات التعاون المشترك في مجال الثروة السمكية:</u>

في ضوء الفرص والإمكانيات المتاحة والتحديات التي تواجه تنمية الثروة السمكية يمكن حصر فرص ومجالات التعاون بين مصر وتنزانيا فيما يلى:

- استزراع الجمبري البحري من نوع "الهندي" أو نوع "أبيض الساق" على ساحل المحيط، أو على سواحل البحيرات المالحة "نطرون" و"مانيارا" و"أياسى".
- الاستزراع السمكي لأسماك المحيط الهندي عالية القيمة الاقتصادية (الوقار، الناجل، البهار، المرجان) في أقفاص عائمة في البحيرات الداخلية، أو داخل البحر في الأقفاص المخصصة لذلك.
- استزراع خيار البحر على الساحل الشرقي.
- الاستزراع عالي التكثيف في الصحراء اعتماداً على الآبار واستغلال مياه صرف التربية في الزراعة النباتية.
- إقامة مفرخات متخصصة بتقنيات عالية لتطوير إنتاج أنواع البلطي المحلي في تنزانيا والحفاظ عليها.
- إقامة مصانع أعلاف متخصصة للأسماك لتزويد المزارع الموجودة والمزمع إقامتها.
- تطوير عمليات الاستزراع العذب لتعمل بالأساليب المكثفة بإدخال الميكنة.
- إقامة مصنع لتجهيز المنتجات السمكية طبقاً للمعايير الدولية للتصدير إلى مصر.

٣-٦-٤ <u>أوغـندا</u>

أولاً- نبـذة عامـة

تمتلك أوغندا أكبر الموارد المائية وفرة في أفريقيا، حيث تبلغ مساحة المسطحات المائية حوالي ١٥.٣% من إجمالي المساحة الأرضية، وتضم عدداً من البحيرات منها: البحيرات العظمى (فكتوريا،

وألبرت، وكيوغا)، وبحيرة إدوارد، وبحيرة جورج وغيرها، كما توجد مساحات مائية على شكل أراضي رطبة.

وتحتوي البحيرات العظمى على ٢٠٠ نوع من الأسماك أهمها البلطي النيلي، وتعتبر بحيرة فيكتوريا أكبر منطقة لصيد الأسماك في أوغندا، ويعمل حوالي ١.٢ مليون شخص في مجال المصايد، وتساهم قيمة إنتاج المصايد بحوالي ٢٠% من الناتج الزراعي لعام ٢٠١٦، وهو ما يمثل نحو ٥% من الناتج المحلي الإجمالي[١].

وتوفر المسطحات المائية الشاسعة فرصا كبيرة للاستزراع السمكي سواء مزارع أحواض، أو مزارع أقفاص، خاصة مع الانخفاض الكبير في إنتاج المصايد الطبيعية بسبب الصيد غير القانوني والتلوث البيئي.

إلا أن تنمية وتطوير الاستزراع السمكي يواجه العديد من الصعوبات من أهمها:

- نقص البنية التحتية.
- عدم كفاءة الكوادر الوطنية.
- نقص الخدمات الإرشادية للصيادين.

ثانياً– فرص ومجالات التعاون المشترك في مجال الثروة السمكية:

إن أهم مجالات التعاون بين مصر وأوغندا في مجال الثروة السمكية، هو العمل على تعظيم إنتاج الأسماك سواء من المصايد الطبيعية، أو المزارع السمكية من خلال المشروعات القائمة والتي تنفذها وزارة الموارد المائية والري المصرية بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الأوغندية ومن أهمها:

- المشروع المصري الأوغندي لمقاومة الحشائش المائية في البحيرات العظمى والذي تم من خلاله إنشاء ٢٥ سد حصاد لمياه الأمطار يمكن أن تستغل في تربية الأسماك.
- تطوير ٣٠ شاطئا بالقرى المحيطة بالبحيرات العظمى (فيكتوريا – كيوجا – البرت) ومصب نهر كاجيرا على الحدود الأوغندية التنزانية، والتي يمكن أن تستغل كمصايد طبيعية.
- إنشاء العديد من المزارع السمكية المتطورة.
- تطوير شاطئ ماسيمي بمدينة جنجا والذي يمكن أن يساعد على انتعاش صيد وتجارة الأسماك.
- تنفيذ المشروع التجريبي بالمواقع الضحلة في بحيرتي كيوجا والبرت والذي يهدف إلى دراسة الأسلوب الأمثل لإزالة الحشائش المائية وحماية البحيرتين من التدهور الناتج عن هذه الحشائش، والمشروع يساهم في تحسين البيئة في مناطق تكاثر الأسماك، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج السمكي، كما يمكن الاستفادة من الحشائش المائية في إنتاج الغاز الحيوي.

---

[١] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، استعراض قطاع الاستزراع المائي في أوغندا، ٢٠١٧.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ثلاث دول (وهى غانا، وتنزانيا، وأوغندا) من الدول الأفريقية الأربع المقترحة للتعاون مع مصر في مجال الثروة السمكية، تأتي كذلك في مقدمة أولويات الدول المقترحة – بالفصل الرابع من الدراسة – للتعاون مع مصر في مجال الإنتاج النباتي والحيواني، الأمر الذي يشير إلى تعدد وتنوع مجالات التعاون المشترك بين مصر وتلك الدول بما يعزز ويعمق هذا التعاون.

نخلـص مما سبق إلى ما يلى:

أن الوضع الحالي للمصايد الطبيعية والاستزراع السمكي في القارة الأفريقية يتصف بما يلي:

- يتخطى المصيد من المصايد الطبيعية مستوى الاستغلال الذي يحقق استدامة الإنتاج بالنسبة للكثير من أنواع الأسماك المهمة.
- تسيطر على معظم المصايد البحرية أساطيل الصيد الصناعية للدول الأجنبية والتي تكون في بعض الأحيان غير مرخصة.
- أدى الاستثمار غير المنظم إلى الإفراط البالغ في استغلال بعض المخزونات السمكية، وتدمير بعض المناطق الساحلية.
- مع تزايد الصادرات ينخفض المتاح للاستهلاك المحلي للأعداد المتزايدة من السكان.
- تزايد الفاقد من الأسماك نتيجة سوء التداول.
- على الرغم من أهمية الاستزراع المائي في سد الفجوة بين الطلب والعرض من الأسماك، إلا أن ذلك يواجهه مجموعة من المعوقات التي يجب التغلب عليها لزيادة مساهمتها في الإنتاج.
- أن الاستثمار المنظم والمخطط ضروري لإعادة تنشيط قطاعي مصايد الأسماك والاستزراع السمكي مع الأخذ في الاعتبارات البعد البيئي.
- أن مجالات التعاون المصري الأفريقي تشمل:
  - تنظيم دورات تدريبية للكوادر الأفريقية.
  - إيفاد خبراء مصريين لنقل الخبرة المصرية إلى الدول الأفريقية.
  - إنشاء مزارع سمكية مشتركة.
  - إنشاء مفرخات لتوفير زريعة الأسماك للمزارع السمكية.
  - إجراء بحوث مشتركة لتنمية الموارد السمكية.
- أن تحقيق التعاون المصري الأفريقي في مجال الإنتاج السمكي يتطلب تعزيز الإدارة التعاونية الإقليمية للموارد المشتركة.
- أنه قد تم تناول فرص ومجالات التعاون مع كل من غانا، وإرتيريا، وتنزانيا، وأوغندا، كنماذج للدول الأفريقية التي يمكن التعاون معها، ويمكن تحديد فرص ومجالات التعاون مع أية دولة أفريقية أخرى من خلال دراسة العناصر الآتية:

- الإنتاج من المصادر السمكية:
  - إنتاج المصايد
  - إنتاج المزارع السمكية
- الواردات والصادرات من الأسماك ومنتجاتها.
- أهم اتجاهات العرض والطلب على الأسماك
- إمكانيات تطوير الاستزراع السمكي
  - ظروف البيئة الطبيعية
  - البيئة الاقتصادية
  - البيئة السياسية
  - البنيـة التحتية
  - مدى إتاحة أو وفرة مدخلات المزارع السمكية
    - الموارد المائية
    - الزريعة والأصبعيات
    - الأسمــدة
    - رأس المال
  - المعرفـة
  - المؤسسات المسئولة
  - السياسات والتشريعات
  - المحددات والفرص

- تحديد مجالات المشروعات المقترحة
  - مصانع علف
  - مفرخات
  - برامج التدريب والتعليم
  - مزارع سمكية مشتركة بين القطاع الحكومي والخاص والتعاوني
  - نقل وتبادل الخبرات.

الفصل الرابع

فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي، وآليات تفعيله

مقـدمة:

لقد أضحى موضوع الاستثمار الخارجي بالدول الأفريقية ذات الوفرة الأرضية والمائية من أهم الموضوعات المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي واستغلال الموارد الطبيعية، حيث يعتبر جلب استثمار خارجي لهذه الدول من الجوانب المساعدة لتحقيق أهداف التنمية خاصة إذا ما توافقت أهداف المستثمر مع أهداف الدولة المستقبلة للاستثمار. إن أفريقيا بمواردها وثرواتها الوفيرة ما زالت بِكراً للاستثمارات الجديدة، ولعل الموارد المتوافرة فيها تمثل المفتاح الرئيسي لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة بالقارة.

وفي ظل التدافع العالمي والخطط التي تستهدف الوصول إلى أسواق أفريقيا ومواردها المتنوعة، تبدو أهمية أن تأخذ الاستثمارات المصرية في أفريقيا المكانة اللائقة بها، بما يحقق شراكة مصرية أفريقية ذات نفع متبادل، تساهم فيها الحكومة جنباً إلى جنب مع المؤسسات الخاصة. فإذا كانت الدول الأفريقية بحاجة إلى تنمية اقتصاداتها، فإن مصر بحاجة إلى ذلك أيضاً، من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتدعيم الصناعات وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية.

وبجانب أهمية الاستثمار الزراعي الخارجي في سد الفجوة الغذائية من السلع الزراعية وخاصة الاستراتيجية منها، وفي تجنب استخدام الموارد المائية الشحيحة بمصر في إنتاج المحاصيل التي لا يتوفر ميزة نسبية في إنتاجها محليا والمحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، فإنه يعتبر أيضا من أهم آليات تقليل المخاطر الإنتاجية والسوقية، حيث يمكن من خلاله توفير جزء من متطلبات الطلب المحلي المتزايد وتقليل مخاطر أية تقلبات حادة في السوق العالمي، وكذلك بناء مخزون سلعي مناسب، ورغم توجه العديد من الدول الأجنبية والعربية لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية لاستغلال الموارد الزراعية الأفريقية فلم تتحرك مصر بعد بالقدر المأمول وتفعل كما فعل الآخرون.

٤-١ الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة – قضايا عامة

٤-١-١ الدوافع الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة

فيما يلى عرض موجز لأهم الدوافع الرئيسية للاستثمار الزراعي الخارجي بشكل عام[1]:

أ. الطلب على المياه Water demand

تعتبر الموارد المائية العنصر الحاكم لكافة عمليات التنمية، لما لها من تأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والنقل وإنتاج الطاقة، فهي المحرك الأول لعجلة النمو

(1) Lorenzo, Cotula, et al. Land grab or development opportunity? Agricultural investment and international land deals in Africa. FAO, LLED, IFAD, 2009.

الاقتصادي، ولا يمكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بدون الماء، وموارد المياه تواجه قدراً كبيراً من التحديات الملحة بسبب الارتفاع السريع في الطلب وتغير المناخ، والهدر في الاستخدام. وقد توقع تقرير للأمم المتحدة حول المياه بحصول عجز بنسبة ٤٠% في الإمدادات بحلول عام ٢٠٣٠ ما لم يبادر المجتمع الدولي إلى تطوير آليات جديدة لإدارة المياه[١]. وسوف تتفاقم ندرة المياه حيث تفرض المناطق الحضرية سريعة النمو ضغطًا كبيرًا على موارد المياه المحيطة. من المتوقع كذلك أن يؤدي تغير المناخ والطلب على الطاقة الحيوية إلى تضخيم العلاقة المعقدة بالفعل بين التنمية العالمية والطلب على المياه.

ب. الأمـن الغذائي Food security

يعتبر الأمن الغذائي الدافع الرئيسي وراء موجة الاهتمام الأخيرة للاستثمار الدولي في إنتاج الأغذية، فضلاً عن الخوف الناجم عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مؤخراً، وصدمات الإمداد الناجمة عن السياسات التي تعتمد على الأسواق العالمية للحصول على الإمدادات الغذائية أو المواد الخام الزراعية.
وقد أثارت التقلبات الأخيرة في أسعار المواد الغذائية الدولية مخاوف بشأن تكلفة الأغذية وتوافرها في تلك البلدان التي تعتمد بشدة على الواردات لتحقيق الأمن الغذائي. أما بالنسبة للبلدان الأكثر ثراءً، فليس القلق هو ثمن المواد الغذائية المستوردة بقدر ما هو توافرها واحتمال لجوء المصدرين الرئيسيين إلى تقييد التصدير في أوقات الأزمات[٢].

على المدى الطويل، قد يكون الأمن الغذائي الشغل الشاغل في البلدان التي تعتمد على واردات الأغذية، وفي ضوء النمو السكاني، وتغير المناخ. وعندما لا تكون زيادة الاكتفاء الذاتي من الأغذية خياراً مقبولاً يُنظر إلى الاستثمار في إنتاج الأغذية في الخارج باعتباره أحد العناصر الممكنة لاستراتيجية الأمن الغذائي. في الوقت نفسه، يبذل عدد من البلدان النامية في أفريقيا جهودًا مضنية لاجتذاب هذه الاستثمارات لاستغلال الأراضي "الفائضة"، أو غير المستغلة.

ج. الوقود الحيوي Biofuels

يعد إنتاج الوقود الحيوي السائل محركًا رئيسيًا لاقتناء الأراضي حديثًا على الصعيد الدولي، وذلك في ضوء ما وفرته السياسات الحكومية للعديد من الدول من حوافز مالية للقطاع الخاص (مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية). في حين أن التخفيف من أثر تغير المناخ غالبًا ما يتم تقديمه كهدف رئيسي لتلك السياسة، إلا أنه من الناحية العملية، هناك أسباب أكثر إقناعًا للحكومات لمتابعة التحول من النفط إلى الوقود الحيوي ومن أهمها أمن الطاقة. كما أنه من الممكن أن يؤدي في عام ٢٠٠٨ إلى إضعاف الحماس لاستثمارات الوقود الحيوي على المدى القصير. لكن بالنظر إلى توقعات تناقص الإمدادات من

---

[١] مرفت حقى، اليوم الدولي للمياه وفرص تحقيق التنمية المستدامة، الهيئة العامة للاستعلامات http://sis.gov.eg/Story/135261?lang=ar

[2] Foreign Investment in Developing Country Agriculture – Issues, Policy Implications and International Response, OECD Global Forum on International Investment, OECD Investment Division, December 2009. www.oecd.org/investment/gfi-8

مصادر الطاقة غير المتجددة، من المرجح أن يظل الطلب على الوقود الحيوي متزايدا كخيار على المدى الطويل، ما لم تتحرك السياسات ضد تشجيع المزيد من استثمارات الوقود الحيوي استجابة للمخاوف بشأن تأثيرها على الأمن الغذائي.

د. السلع الزراعية غير الغذائية Non-food agricultural commodities

تعتمد بعض الدول على واردات السلع الزراعية كجزء من منظومة التصنيع ودورها في نظم الإنتاج والاستهلاك العالمية، ويتطلب النمو الاقتصادي العالمي الوصول الآمن إلى هذه السلع حيث لا يمكن استبدالها بالبدائل الأخرى – من هذه السلع المطاط والقطن والغابات وغيرها.

٤-١-٢ الدوافع الرئيسية للاستثمار الزراعي الخارجي (الحالة المصرية)

أ. محدودية (أو ندرة) الموارد المائية المتاحة في مصر

في أحدث تقرير(١) أعدته وزارة الموارد المائية والري، اتضح أن الاحتياجات المائية للزراعة والشرب والصناعة تتزايد بشكل مطرد بسبب الزيادة السكانية وأنماط الاستهلاك، مما نتج عنه فجوة بين الاحتياجات المائية والموارد المائية المتاحة. وأشار التقرير إلى أن إجمالي الاحتياجات المائية يبلغ ١١٤ مليار م^{3} سنويا، ويتم استيراد مياه افتراضية من الخارج بحوالي ٣٤ مليار م^{3} في السنة، وأشار إلى أن إجمالي الموارد المائية المتاحة يقدر بنحو ٥٩.٢٥ مليار م^{3} سنويا، ويتم سد فجوة مائية تقدر بنحو ٢٠.٧٥ مليار م^{3} في السنة من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصحي والمياه الجوفية السطحية في الوادي والدلتا، ومياه الأمطار.

وأكد التقرير أن قطاع المياه في مصر يواجه العديد من التحديات لاسيما مع تنامي الفجوة بين الطلب على المياه ومحدودية الموارد المائية، مما يضع ضغوطا إضافية على منظومة إدارة الموارد المائية لإحداث التوازن بين الموارد والاحتياجات، وأشار إلى أن أكثر من ٩٧% من الموارد المائية المصرية تأتي من خارج الحدود، وأن المياه الجوفية لا يعول عليها لكونها مورداً غير متجدد وغير دائم وقابلا للنضوب. وعلى ذلك تعد مصر من الدول شحيحة المياه، فهي تعتمد بشكل كامل على مياه نهر النيل، الذي يمثل لها شريان الحياة باعتباره المورد الرئيسي للمياه، وحصة مصر من مياه النيل والتي تقدر بـ ٥٥.٥ مليار متر مكعب في السنة هي حصة ثابتة منذ توقيع اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩، بينما تتزايد الاحتياجات المائية باستمرار نتيجة زيادة عدد السكان.

كما أنه عند توقيع اتفاقية مياه النيل كان عدد سكان مصر حوالي ٢٠ مليون نسمة، وكان نصيب الفرد من المياه يعادل نحو ٢٧٠٠ متر مكعب، وفى ٢٠١٧ تجاوز عدد السكان ٩٢ مليون نسمة، مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد من المياه إلى أقل من ٦٠٠ متر مكعب في السنة، وهو أدنى من الحد

(١) زيادة الفجوة بين الاحتياجات والموارد المائية المتاحة http://www.ahram.org.eg/News/203031/27/712878

العالمي للفقر المائي وقدره ١٠٠٠ متر مكعب للفرد في السنة. ومن المتوقع أن يهبط متوسط نصيب الفرد من المياه بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٣٥٠ مترًا مكعبًا سنويًا. لذلك تعد قضية الحفاظ على مواردنا المائية قضية أمن قومي، وتعد قضية حسن إدارة هذه الموارد والتعاون مع الدول الأفريقية وخاصة الشريكة لنا في هذه الموارد قضية حياة، حيث أننا لا نملك رفاهية تبديد هذه الموارد الشحيحة.

ب. الاستهلاك المائي للزراعة وتهديدات الاستدامة الزراعية في مصر

تعتبر الزراعة المستهلك الرئيسي للمياه، حيث تستهلك حوالي ٨١.٦١% من إجمالي الاستخدامات المائية، يليها الاستخدامات المنزلية التي تستهلك نحو ١٣.٥٥%، بينما لا تستهلك الصناعة سوى ١.٥٧%، ويشكل الفاقد بالتبخر من النيل والترع نسبة ٣.٢٧% من إجمالي الاستخدامات. ويعد ترشيد استهلاك الموارد المائية ضرورة حتمية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

إن اعتماد مصر على موارد المياه العابرة للحدود يزيد الأمور تعقيدًا مما يجعلها أكثر عرضة للتطورات في دول المنبع، مثل بناء سد النهضة على النيل الأزرق في أثيوبيا. كما تشارك مصر في أحواض المياه الجوفية مع بعض الدول الأفريقية، إن هذا الوضع يتطلب من مصر أن تواصل بذل الجهود لمواجهة تزايد ندرة المياه والجفاف وتقلب المناخ ونقص الخدمات في ظل ظروف متغيرة وغير مؤكدة، من خلال اتباع نهج أكثر تكاملاً وشمولاً لإدارة الموارد المائية بالتعاون مع الدول الأفريقية لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة.

ج. تدني مستوى الأمن الغذائي في مصر

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وتغير أنماط الاستهلاك، ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية، كلها عوامل فاقمت من مشكلة الغذاء في مصر وزادت من الفجوة الغذائية.

من ناحية أخرى، أظهرت أزمة الغذاء العالمي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ محدودية سياسات الأمن الغذائي أمام هذا الواقع الجديد والذي يعرف بنهاية "الغذاء الرخيص"، الأمر الذي أدى إلى تخوف الدول على أمنها الغذائي واستقرارها السياسي[١]، مما جعل الإمكانية الوحيدة هي التوسع الأفقي (داخلياً أو خارجياً) والذى يعتبر وسيلة من وسائل سد الاحتياجات الغذائية. ولا يعني الأمن الغذائي التزام الدولة بإنتاج الغذاء بالكامل محليا، ولكن يمكن توفيره (أو جزء منه) بوسائل أخرى منها الاستيراد أو توفيره بالزراعة خارج حدود الوطن، ويوضح جدول (٤-١) نسب الاكتفاء الذاتي من بعض الأغذية في مصر عام ٢٠١٧، حيث يشير إلى أن مصر تحقق نسب اكتفاء ذاتي متدنية في محاصيل البقول، والزيوت النباتية، والقمح، والذرة الشامية، واللحوم الحمراء.

[١] صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي"مصر نموذجا" الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية.
http://arabic.cadtm.org/2017/12/14/

جدول (٤-١)

نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية في مصر عام ٢٠١٧

المحصول	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	المحصول	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
القمح	٤٢.٧	الزيوت النباتية	٨.٨
الذرة الشامية	٤٧	اللحوم الحمراء	٦٥.٩
الأرز	٩١.٥	اللحوم البيضاء	٩٢.٩
السكر	٧٨	الأسماك	٨٠.٤
الفول البلدي	٢٠.١	البيض	١٠٠.٢
العــدس	١.٩	الألبان ومنتجاتها	٩١.٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، ٢٠١٧.

٤-١-٣ سبل مواجهة مشكلة محدودية الموارد المائية والفجوة الغذائيــة في مصر

أ- تجارة المياه الافتراضية Virtual water trade

ينطوي مفهوم المياه الافتراضية على أن البلدان تصدّر المنتجات التي تمتلك أفضلية نسبية في إنتاجها، وتستورد المنتجات التي تعاني نقصاً نسبياً في القدرة على إنتاجها. ويمكن أن تكون تجارة المياه الافتراضية بين مصر والدول الأفريقية ذات الوفرة المائية أداة لزيادة كفاءة الاستخدام الإقليمي للمياه. فمن المنطقي من منظور اقتصادي إنتاج المحاصيل والسلع كثيفة الاستهلاك للمياه في الدول التي تتمتّع بوفرة مائية، فالمياه في هذه الدول غير مكلفة نسبياً، والآثار الخارجية السلبية لاستخدامها ضئيلة. وهكذا فإن تجارة المياه الافتراضية من دولة ذات إنتاجيه مائية مرتفعة إلى دولة ذات إنتاجية مائية منخفضة نسبياً تعني ضمناً تحقيق وفورات مائية إقليمية (أو عالمية) حقيقية.

وعلى ذلك، يمكن إدراج مفهوم تجارة المياه الافتراضية كأداة ضمن السياسات المائية والزراعية والغذائية لمصر، إذ يساعد في توفير المعلومات عما يجب أن ينتج داخلياً وما يجب أن يستورد مع أخذ العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الحسبان.

ب- الاستثمار الزراعي الخارجي Foreign agricultural investment

يمكن تحقيق الأمن الغذائي لمصر باعتماد مزيج من السياسات الزراعية المتكاملة والمتوازنة، بين الزراعة المحلية التي تأخذ في الحسبان محدودية الموارد المائية في المنطقة، والواردات الغذائية، والاستثمار الزراعي في الخارج في السلع الغذائية الاستراتيجية. ومن الواضح أن غالبية الدول لا تستطيع توفير جميع احتياجاتها الغذائية بمفردها بسبب نقص الموارد الزراعية فيها. غير أن الأمن الغذائي على مستوى مجموعة من الدول يمكن أن يتحقّق من خلال التكامل الزراعي الإقليمي الذي يجمع الميزات النسبية لهذه الدول معا، مثل الأرض، والموارد المائية، والموارد البشرية، والموارد المالية، والخبرة الفنية.

وتستطيع مصر من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تستثمر في مشاريع زراعية بأفريقيا تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي باستخدام أساليب زراعية متقدّمة يدعمها البحث العلمي والتطوير في الإنتاج الزراعي. ولقد لجأت بلدان عدة إلى عقد اتفاقات حيازة أراضٍ في الخارج لتلبية احتياجات الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد المائية في إطار الإدارة المتكاملة للمياه. ويتعيّن على مصر في هذا الإطار إرساء إطار تنظيمي لغرض اتخاذ تدابير مؤسسية وقانونية وتنظيمية لتيسير تنسيق السياسات والتشريعات الخاصة بالاستثمار الزراعي الخارجي.

٤-١-٤ ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في أفريقيا

تفتقر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المتاحة بالدول الأفريقية إلى التفاصيل الكافية حول حجم الاستثمار في الزراعة ومجالاته، ويشير ضعف المعلومات إلى أهمية إجراء دراسات الحالة القطرية للوقوف على حجم تلك الاستثمارات وتأثيرها، والتي غالباً ما تضطلع بها عدة منظمات دولية. ومع ذلك، من خلال المعلومات المحدودة المتوفرة، يمكن توضيح عدد من الملاحظات[١]:

- يبدو أن الاستثمار الأجنبي في الزراعة في أفريقيا قد زاد في العامين الأخيرين على الرغم من أن عدد المشاريع المنفذة بالفعل أقل من الرقم المخطط له، أو الذي تم الإبلاغ عنه في وسائل الإعلام، وقد يعزى ذلك إلى أن فترات التأخير بين الانتهاء من الاتفاقيات وبدء العمليات الفعلية طويلة.
- يتمثل الشكل الرئيسي للاستثمارات الحديثة في الاستحواذ على الأراضي الزراعية لإنتاج الغذاء من خلال تأجير طويل الأجل لمدد تصل إلى ٩٩ عامًا.
- أن حجم استثمارات الأراضي واسعة النطاق، حيث يشمل العديد منها أكثر من ١٠ آلاف هكتار وبعضها يصل لأكثر من ٥٠٠ ألف هكتار.
- يمكن أن تشمل الاستثمارات الأجنبية تطوير البنية التحتية مثل بناء الطرق أو خطوط السكك الحديدية أو مرافق الموانئ.
- توقف تدفق الاستثمارات الثنائية على العلاقات الثقافية والسياسية والتجارية الراسخة والقيود الجغرافية، فقد فضلت دول الخليج الاستثمار في السودان ودول أخرى، معظمها من الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بينما فضلت الصين كلا من زامبيا وأنغولا وموزمبيق.

---

(1) Foreign Investment in Developing Country Agriculture – Issues, Policy Implications and International Response.
-OECD Global Forum on International Investment, OECD Investment Division, 2009.
www.oecd.org/investment/gfi-8

- المستثمرون هم القطاع الخاص في المقام الأول، بينما الحكومات وصناديق الثروة السيادية تشارك في توفير التمويل وغيره من أشكال الدعم للمستثمرين من القطاع الخاص، وفي بعض الحالات تشارك بشكل مباشر من خلال الشركات المملوكة للدولة، كما هو الحال في الكثير من الاستثمارات الصينية.
- المشاركة الحالية لصناديق الثروات السيادية وصناديق الاستثمار والمستثمرين المؤسسيين محدودة ولكن حجم الأموال المتاحة لهم يجعلها مصادر مهمة لتمويل الاستثمار في المستقبل.
- في البلدان المضيفة للاستثمار، غالباً ما تشارك الحكومات في التفاوض على صفقات الاستثمار.
- تختلف الاستثمارات الحالية في أفريقيا عن النمط السابق للاستثمار الأجنبي المباشر من عدة جوانب: فهي تسعى إلى الموارد (الأرض والمياه) بدلاً من البحث عن السوق؛ كما تركز على إنتاج الأغذية الأساسية، بما في ذلك العلف الحيواني الذي غالباً ما يوجه للتصدير مرة أخرى إلى البلد المستثمر.
- لقد شهدت السنوات الثلاث الماضية زيادة الاهتمام بالاستثمار الدولي في الزراعة في البلدان النامية، حيث احتلت عمليات الاستحواذ على الأراضي الزراعية في أفريقيا من قبل المستثمرين من مختلف دول الخليج لإنتاج الغذاء دعماً لاستراتيجيتهم للأمن الغذائي معظم الاهتمام حتى الآن، وهذه ليست سوى واحدة من مجموعة متنوعة من التدفقات الاستثمارية الفعلية أو المخطط لها بدوافع مختلفة، حيث تم إجراء استثمارات كبيرة أو يتم التخطيط لها من قبل مستثمرين صينيين وكوريين وغيرهم. كما تستكشف شركات الاستثمار في أوروبا وأمريكا الشمالية فرصًا مدفوعة بعائدات عالية محتملة للاستثمار في أفريقيا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة عندما يكون إنتاج المواد الأولية للوقود الحيوي أمرًا ممكنًا.

وجدير بالذكر أن الاستثمار في الأراضي الزراعية يعتمد على ٣ عناصر هي، جودة الأراضي، والتكنولوجيا المستخدمة في الزراعة، وكذلك سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية، حيث يفضل المستثمرون امتلاك أراض في دول تتمتع بموقع جغرافي مناسب. وعلى عكس المعروف من أن بُعد المسافات بين أي طرفين في الصفقات الدولية يؤثر على قيمة الصفقة بسبب مصاريف النقل، فإن بعض المستثمرين يعتبرون أن ابتعاد الدولة التي يستثمرون في أراضيها الزراعية عن المجتمعات الحضرية يضمن لهم منافسة أقل على تلك الأراضي، وأن بعد البلد المضيف عن أماكن الأسواق الاستهلاكية يعد عاملاً إيجابياً وحاسماً في قرارات المؤسسات الاستثمارية للاستحواذ على الأراضي، في إشارة واضحة إلى أن المستثمرين في الأراضي الزراعية سواء كانوا دولا أو شركات يسعون إلى البعد عن المنافسة في سعيهم لضمان استقلالهم في تأمين الغذاء، وأن تلك الاستثمارات لها أغراض أخرى غير الربحية.

٤-١-٥ مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة بالدول الأفريقية

تتمحور مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في النقاط التالية:

- أن البيع أو التأجير أو توفير إمكانية الوصول إلى الأرض بشروط ميسرة يثير كثيرا من المخاوف حول كيفية استخدام الأرض، حيث أنه في العديد من الحالات يكون الوضع غير واضح بسبب حقوق الملكية غير المحددة، مع حقوق الأرض غير الرسمية القائمة على التقاليد والأعراف والثقافة. فمن يمتلك الأرض في أفريقيا يختلف من بلد إلى آخر: ففي بعض الحالات، مثل أثيوبيا، الأرض تكون مملوكة للدولة، بينما قد تكون مملوكة من قبل مجالس محلية أو قروية في مكان آخر.
- على الرغم من أن الكثير من الأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء قد لا يتم استخدامها حاليًا بكامل طاقتها، إلا أن الأرض "الفائضة" بشكل عام لا تعني أن الأرض غير مستخدمة أو غير مأهولة، ومن ثم فإن استغلالها في إطار استثمارات جديدة قد ينطوي على ضرورة تسوية المطالبات المختلفة. كما قد ينطوي تغيير استخدام الأراضي على آثار سلبية محتملة على الأمن الغذائي، مما قد يثير قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية معقدة، من الصعب حل هذه المسائل ومسائل الحق في التعويض في غياب حقوق واضحة للأراضي، ولذا تتطلب هذه الصعوبات على الأقل التشاور مع أصحاب الحقوق التقليدية في الأرض، وقد تفضل في هذه الحالة الترتيبات البديلة للاستثمارات التي تنص صراحة على المشاركة المحلية.
- إن "الاستيلاء على الأراضي land grab" الذي تم الترويج له على نطاق واسع وينطوي على الاستحواذ على الأراضي الزراعية acquisition of agricultural land في البلدان الأفريقية لإنتاج الغذاء هو مجرد شكل واحد من أشكال الاستثمار، والذي يمكن القول إنه من غير المرجح أن يحقق فوائد إنمائية كبيرة للبلد المضيف. إذ يرى بعض المستثمرين أن الاستحواذ على الأراضي يوفر مقياسًا للأمن لاستثماراتهم، غير أن اقتناء الأراضي لا يوفر بالضرورة حصانة من المخاطر السيادية ويمكن أن يثير صراعًا اجتماعيًا وسياسيا واقتصاديًا.
- إذا كان الاستحواذ على الأراضي يمنح الدول الحائزة على الأراضي هامشا للحركة في مواجهة الأزمات الغذائية المتوقعة، فإنه قد يتسبب في أزمات داخلية بالدول التي استحوذ على أرضها ويزيد من الفقر ونقص الأغذية للسكان المحليين الذين فقدوا أراضيهم والتي هي مصدر غذائهم ومحور حياتهم الاجتماعية والثقافية.
- كما أن عقود صفقات الاستحواذ غالبا ما تكون بسيطة وغير دقيقة ولا تلتزم بمراعاة حقوق السكان المحليين. فقد استطاعت دول عديدة انتزاع الأراضي من الفلاحين السودانيين بغطاء حكومي مما فاقم من أزمة السودان الغذائية ليتحول السودان الذي كان يطلق عليه "سلة الغذاء

في العالم العربي" بما فيه السكان السودانيين إلى "سلة لإطعام أثرياء الدول الأجنبية المستثمرة فقط" مع تجاهل حاجات السودان الغذائية.

- ومثل هذه الصفقات تكون غير مضمونة أحيانا، لأن الانتفاضات الشعبية والثورات الاجتماعية في البلاد التي يتم الاستحواذ على أراضيها عادة ما تنتفض على مثل هذه الصفقات المشبوهة كما حدث في مدغشقر عام ٢٠٠٩، حيث ألهب تأجير ١.٣ مليون هكتار لمستثمرين من كوريا انتفاضة أطاحت بالحكومة. وفي مصر وفي أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تم تخفيض المساحة التي تمتلكها دولة عربية بتوشكى من ١٠٠ ألف فدان إلى ١٠ آلاف فدان فقط. كما أنه غالباً ما لا يكون هناك شفافية في معظم التعاقدات.

٤-١-٦ الفوائد التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة على الدول المتلقية

تمثل القضايا الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والقانونية والأخلاقية المعقدة والمثيرة للجدل فيما يتعلق بالأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الريفية والتكنولوجية والوصول إلى الأراضي والمياه، أهم المعوقات التي تحول دون قيام قطاع الزراعة بالدور المنوط به في الدول الأفريقية. إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في الدول المضيفة من شأنه – ويجب – أن يحد من المشكلات المزمنة التي تعاني منها الزراعة بتلك الدول، ومن أهمها:

- إن قلة الاستثمار في الزراعة على مدى عقود أدت إلى استمرار انخفاض الإنتاجية والإنتاج الزراعي وخلل الميزان التجاري في العديد من البلدان الأفريقية، وخاصة في جنوب الصحراء الكبرى. إذ تقدر منظمة الفاو أن هناك حاجة إلى استثمارات إضافية بقيمة ٨٣ مليار دولار سنويًا إذا كانت الزراعة في البلدان النامية ستلبي الاحتياجات الغذائية في عام ٢٠٥٠، وتعد قدرة البلدان النامية على سد هذه الفجوة محدودة[1]. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة بالدول المضيفة يساعد على تقليل فجوة الاستثمارات المطلوبة.
- تشير التقديرات إلى أن الأراضي المزروعة فعلا تمثل حوالي ربع الأراضي الأفريقية الصالحة للزراعة. ويعد أحد أسباب عدم استخدام الأرض لتحقيق إمكاناتها الكاملة هو أن الاستثمارات في البنية التحتية اللازمة لإدخالها في مناطق الإنتاج كبيرة.
- إن صناديق الاستثمار الخاصة التي تستهدف الزراعة الأفريقية هي تطور حديث مثير للاهتمام، لكن الاستثمارات الفعلية لا تزال صغيرة، بالنظر إلى القيود المفروضة على المصادر البديلة لتمويل الاستثمار، ولذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في البلدان الأفريقية يمكن أن

---

[1] Foreign Investment in Developing Country Agriculture – Issues, Policy Implications and International Response
-OECD Global Forum on International Investment OECD Investment Division, December 2009 www.oecd.org/investment/gfi-8

يسهم مساهمة كبيرة في سد الفجوة الاستثمارية. وتساعد تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول الأفريقية على نقل التكنولوجيا التي تؤدي إلى زيادة الابتكار والإنتاجية، وتحسين الإنتاج الزراعي المحلي، وتحسين الجودة، وخلق فرص العمل، وزيادة الروابط الخلفية والأمامية والآثار المضاعفة من خلال المصادر المحلية كالأيدي العاملة الرخيصة وغيرها من المدخلات، وذلك بجانب زيادة المخرجات الممثلة في زيادة الإمدادات الغذائية للسوق المحلية وللتصدير.

- لقد كانت الصورة الذهنية السائدة عن الاستثمار في أفريقيا أنه يُعد نوعاً من المغامرة غير مأمونة العواقب؛ إلا أن ذلك غير صحيح بدليل تدافع كبار المستثمرين والقوى الكبرى في العالم بقوة نحو السوق الأفريقية الواعدة. فأفريقيا اليوم تختلف عن ذي قبل؛ ومنذ بداية الألفية الثالثة شهدت الأوضاع التنموية في الكثير من دول أفريقيا تحسناً ملحوظاً، بسبب الإصلاحات الإدارية والقانونية التي قامت بها هذه الدول لتعزيز مناخ الاستثمار.

٤-١-٧ سبل تعزيز العلاقة بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف

لقد سببت عمليات الاستحواذ على الأراضي الواسعة النطاق التي قام بها المستثمرون الأجانب مؤخرًا قلقًا دوليًا، وقد استدعت المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات وجود دعوات لوضع مدونة سلوك دولية لتنظيمها. ففي غياب تشريع محلي قوي وعقود استثمار عادلة، يمكن لمثل هذه المدونة أن تبرز مصالح البلد المضيف ولكن يمكن اعتبارها أيضًا بمثابة دليل للمستثمرين للاستثمار المسؤول اجتماعيًا. وتلخص النقاط التالية بعض العناصر التي من شأنها أن تعزز من نقاط التآزر وتقلل من أمور المقايضات بين الطرفين:

- الحاجة إلى الشفافية والاستدامة، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين والاعتراف بمصالحهم للحد من المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي المحلي والتنمية الريفية.
- إذا كان للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً فعالاً في سد فجوة الاستثمار التي تواجه الزراعة في البلدان الأفريقية، فهناك حاجة إلى التوفيق بين الأهداف الاستثمارية للمستثمرين والاحتياجات الاستثمارية لتلك البلدان. وبالتالي فإن السؤال ذا الصلة ليس ما إذا كان ينبغي للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في تلبية احتياجات المستثمر، ولكن كيف يمكن تحسين تأثيره لزيادة الفوائد إلى أقصى حد وتقليل المخاطر الكامنة لجميع المعنيين.
- يجب أن يجلب الاستثمار الدولي فوائد التنمية إلى البلد المضيف فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، والروابط بين مراحل الإنتاج وما إلى ذلك. بهذه الطريقة، يمكن أن تكون هذه الاستثمارات "مربحة للجانبين". ومع ذلك، فإن هذه التدفقات المفيدة للجميع ليست تلقائية: وهو ما قد يتطلب توخي الحذر عند صياغة عقود الاستثمار واختيار نماذج الأعمال المناسبة؛ وذلك في وجود أطر تشريعية وسياسية مناسبة لضمان حصول الجميع على فوائد التنمية وتقليل المخاطر.

- عادة ما تكون إيجارات الأراضي المطلوبة منخفضة أو حتى صفرية، كما أن الامتيازات الضريبية tax concessions المتنوعة الممنوحة للمستثمرين الأجانب تعني إيرادات ضريبية مضاعة tax revenues foregone، على البلد المضيف ومع ذلك، يُنظر إلى الاستثمارات الأجنبية على أنها توفر فوائد تنموية للبلد المضيف من خلال نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية. إذا لم تتحقق على أرض الواقع هذه الفوائد التنموية المحتملة، فإن الأمر يكون مصدر قلق رئيسي.

(٤-٢) فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله

مقـدمة:

أوضحت الفصول السابقة للدراسة أهمية التعاون الزراعي المصري الأفريقي ليس فقط من منظور الأمن القومي، ولكن أيضا من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في ضوء ما تشهده القارة من توغل عسكري وسياسي واقتصادي من قبل العديد من دول العالم، فضلاً عن تراجع دور قطاع الزراعة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، رغم ما شهده الإنتاج الزراعي من نمو خلال العقود الأخيرة، حيث لا تزال القارة الأفريقية مستوردة لمعظم الحاصلات الزراعية للوفاء بالاحتياجات السكانية، فضلاً عن انخفاض قدرة الصادرات على تغطية الواردات من ١٠٢% عام ١٩٩٥ إلى ٧٧% عام ٢٠١٧ (Mengoub ٢٠١٨) [(١)]، الأمر الذي قد يثير العديد من المخاوف حول وضع الأمن الغذائي بدول القارة من جهة، وحاجة مصر لتعزيز التعاون المصري الأفريقي لاستعادة الدور الريادي لها، والحد مما تواجهه من تحديات في المجال الاقتصادي عامة والزراعي خاصة من جهة أخرى.

أشارت كذلك نتائج التحليل إلى وجود الكثير من الإمكانيات والفرص والمجالات بالعديد من الدول الأفريقية التي يمكن العمل على استغلالها من أجل تعزيز علاقات التعاون الزراعي بين مصر وهذه الدول.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن دوافع الحكومة المصرية لتعزيز التعاون الزراعي مع الدول الأفريقية تتمثل في الحفاظ على الأمن القومي في المقام الأول بما يحقق المصالح المصرية بالقارة، واستعادة الدور الريادي لها في أفريقيا بتكثيف وجودها في القارة الأفريقية التي تعد سوقا واعدة بكرا للنشاط الاقتصادي عامة والزراعي خاصة، ونقل الخبرة المصرية، وتنمية مهارات الكوادر الأفريقية، والمساهمة في الحد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول القارة، ووضع الآليات والسياسات التي من شأنها تحفيز الاستثمارات للقطاع الخاص المصري بأفريقيا بما يعمل على تحسين

---

(1) Mengoub, Fatima (2018) "Agricultural Investment in Africa: A Low Level … Numerous Opportunities". *Policy brief. OCP Policy Center.*

أوضاع الأمن الغذائي في مصر، وفتح الأسواق الأفريقية أمام الصادرات المصرية، وزيادة وتعزيز الواردات المصرية من الدول الأفريقية، وذلك من منطلق انتمائها الأفريقي وحرصها على دعم هذا الانتماء، وحماية مصالحها وأمنها المائي، أما المستثمر المصري فله دوافعه الخاصة للاستثمار بالدول الأفريقية التي يأتي في مقدمتها تحقيق عائد مالي مستدام. ومن هنا فقد تختلف أولويات الدول التي يقترح لمصر التعاون معها في المجال الزراعي فيما بين الحكومة والقطاع الخاص وفقا لمنظور كل منهما لدوافع ومبررات هذا التعاون.

هذا وقد استخلصت الدراسة في الفصل الثاني نحو ٢٠ دولة أفريقية – من بين الـ ٥٤ دولة – تتمتع كل دولة منها بوفرة في كل من الأراضي الصالحة للزراعة، والموارد المائية.

ونظراً لوجود العديد من العوامل – بجانب الموارد الطبيعية الأرضية والمائية – والمؤشرات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية المحددة والمحفزة للتعاون والاستثمار المصري الزراعي، والتي تتباين فيما بين الدول، فقد سعت الدراسة إلى رصد وتحليل نحو ١٣ مؤشراً من تلك العوامل والمؤشرات بدول أفريقيا العشرين السابق اختيارها للوقوف على أولويات تلك الدول ذات الميزة النسبية والتنافسية التي يمكن للمستثمر المصري التعاون معها زراعياً، وفيما يلي نستعرض أهم تلك العوامل والمؤشرات التي اعتمدت عليها الدراسة في اختيار أولويات الدول الأفريقية.

٤-٢-١ محددات اختيار أولويات الدول الأفريقية

(أ) مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

تعد الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المحددات أو العوامل التي من شأنها التأثير معنويا في التعاون والاستثمار الزراعي ليس فقط في مجال الإنتاج النباتي، ولكن الحيواني والداجني كذلك، وإن كان في الواقع وجود الأراضي الصالحة للزراعة أمراً ضرورياً ولكن ليس كافيا، حيث يتوقف ذلك على درجة جودة هذه الأراضي، ومن ثم تكاليف إعدادها للزراعة، وكذا على مدى قرب هذه الأراضي من الموانى والمخازن، وسبل إتاحتها للمستثمرين الأجانب، ومدى المنافسة من الجهات المختلفة لامتلاك واستئجار هذه الأراضي.

(ب) الموارد المائية اللازمة لري المزروعات

لا تقل أهمية توفر الموارد المائية من مصادرها المختلفة عن تلك المتعلقة بالأراضي الصالحة للزراعة، حيث أنهما يمثلان الركيزتين الرئيستين للزراعة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وفرة الموارد المائية الطبيعية لا يعني بالضرورة وفرة الموارد المائية المتاحة للاستغلال الاقتصادي، حيث يتطلب الأمر في غالب الأحوال وجود المرافق والمشروعات اللازمة للاستفادة الاقتصادية من تلك الموارد المائية الطبيعية في المجال الزراعي، ولذا اعتمدت الدراسة في ترتيبها لأولويات الدول وفقا لهذا المورد على متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية الفعلية.

(ج) الثروة الحيوانية

تعد الثروة الحيوانية في أفريقيا من أهم الثروات غير المستغلة بصورة كفء، ومن ثم تعد من المجالات التي تنطوي على فرص هائلة للتعاون من أجل المساهمة الفاعلة في تحسين أوضاع الأمن الغذائي للسكان، وفي تنمية الصادرات من الماشية واللحوم، وأيضا في خلق صناعات وأنشطة إنتاجية وخدمية عديدة تقوم على تلك الثروة. وإن كان ذلك يتوقف على مدى توفر المراعي الطبيعية، ومدى تواجد التسهيلات التسويقية اللازمة من طرق ومجازر ومبردات ووسائل نقل وغيرها.

إن اختيارنا لأولويات الدول الأفريقية التي تتمتع بعوامل جذب للاستثمار، أي التي يمكن لمصر التعاون الاستثماري معها في المجال الزراعي، لم يتوقف فقط على المحددات المتعلقة بالموارد الطبيعية والثروة الحيوانية المتوفرة بتلك البلدان، ولكن امتد لمجموعة أخرى من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على هذا التعاون، نذكـر منها ما يلي.

(د) البنيـة التحتية

تعد مرافق النقل والطرق، ومرافق التخزين والسكك الحديدية والموانـي من التسهيلات الضرورية بالنسبة للتعاون وللاستثمار الزراعي وخاصة الموجه منه للتصدير للخارج نظراً لقابلية المنتجات الزراعية للتلف، كذلك تعتبر المجازر ومعامل اختبارات الجودة وإصدار الشهادات أمرا مهما لزيادة تنافسية السلع الزراعية في ضوء المعايير والضوابط وخاصة الصحية منها التي تفرضها العديد من الدول. ومما لاشك فيه أن البنية التحتية المتميزة تساعد على خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع مما يزيد القدرة على المنافسة، وقد أكد (٢٠٠٧) Msuya [١] أن البنية التحتية الضعيفة تؤثر سلباً على الاستثمار الزراعي أكثر من الحواجز التجارية، كما أظهر العديد من الدراسات أهمية البنية التحتية الريفية، وشبكات الطرق كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل في المناطق الريفية، حيث يتيح تطوير سلاسل القيمة الزراعية من جهة، وضمان تخزين ونقل المواد الغذائية وتسهيل الوصول إلى أسواق الإنتاج من جهة أخرى.

(هـ) حجم السوق

تؤكد العديد من الدراسات والأدبيات على وجود ارتباط قوي بين زيادة حجم الاستثمار في المجال النباتي والحيواني، وحجم السوق، والذي تقيسه معظم التقارير الدولية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستقبلة للاستثمار، وقد أكدت دراسة (Tatiana et al. 2015) [٢]على أن حجم

(1) Msuya, Elibariki.2007. **"**The Impact of Foreign Direct Investment on Agricultural Productivity and Poverty Reduction in Tanzania**"**. Kyoto University.

(2) Tatianaa. Y., Firdausb. M., Siregarc, Hermanto & Hariyogad, Himawan. 2015. **"**Determinant Factors of Agricultural Industry Investment in Province Bengkulu, Indonesia**"**. International Journal of Sciences, Basic and Applied Research 23(2): 312-323.

السوق يؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الزراعي، حيث أن زيادة القدرة الشرائية من شأنها زيادة الاستهلاك، وبالتبعية الاستثمار.

(و) استقرار بيئة الاقتصاد الكلي

يحتاج النشاط الزراعي كغيره من الأنشطة الاقتصادية إلى استقرار بيئة الاقتصاد الكلي ممثلة في استقرار أسعار الصرف، والقدرة على احتواء التضخم، وسعر فائدة يحظى بثقة المستثمرين، وعدم المغالاة في فرض الضرائب، واستقرار حجم الدين العام، وقد أكدت دراسة [١] Cambazoglu et al. (2016) على أن الدول التي تتمتع باستقرار اقتصادي مستدام تحظى بثقة المستثمرين، كما أشار Shah (2016) في دراسته[٢] التي ضمت مجموعة من الدول الأفريقية خلال الفترة (٢٠٠٣– ٢٠١٥) إلى أن التقلبات في معدلات التضخم وسعر الصرف كان لها تأثير سلبى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، ومن ثم فإن استقرار بيئة الاقتصاد الكلي يزيد من قدرة البلدان الأفريقية على تلقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(ز) الفساد والبيروقراطية

يعد انتشار الفساد والبيروقراطية بالأجهزة والمؤسسات وخاصة الحكومية منها التي غالباً ما يتعامل معها رجال الأعمال والمستثمرون سواء أثناء الحصول على موافقات لإقامة مشروعاتهم، أو أثناء تنفيذهم للعقود والمشروعات، أو حتى خلال تعثرهم وإنهاء مشروعاتهم من أكثر معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى وفي ضوء قابلية معظم المنتجات الزراعية للتلف واحتياجها لسرعة التداول والتسويق فإن ذلك قد يدفع العديد من المستثمرين إلى تقديم مدفوعات غير رسمية، مما قد يزيد من تكاليف القيام بالأعمال التجارية المختلفة، وبالتالي تقليل ربحية المشروعات الاستثمارية.

(ح) مستوى التنمية البشرية

تعنى التنمية البشرية توسيع الخيارات أمام الناس ويتم قياسها بدليل مركب وهو دليل التنمية البشرية ويتكون من ثلاثة أدلة فرعية تقيس مستوى المعرفة ومستوى المعيشة اللائق، والحياه المديدة والصحية التي يعيشها الإنسان. ويقاس مستوى المعرفة بعدد سنوات الدراسة والتعليم، ومن المؤكد أن التعليم أداة فعالة لإجراء العمليات الزراعية التجارية والإنتاجية بفاعلية وكفاءة أكبر، ومن ثم زيادة الإنتاجية الزراعية مما يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويقاس مستوى المعيشة بنصيب الفرد من

(1) Cambazoglu, B., & GünesS. 2016."The relationship between foreign exchange rate and foreign direct investment in Turkey". Economics, Management & Financial Markets, 11(1), 284-293.

(2) Shah, Mumtaz. 2016. "The effect of macroeconomic stability on inward FDI in African developing countries". *International Journal of Business Studies Review*. 1(1): 1-11.

الناتج القومي الإجمالي وهو ما قد يشير إلى أنه كلما زاد متوسط دخل المواطنين في البلد المستقبلة للاستثمار ارتفع الطلب على السلع الغذائية. أما العمر المتوقع فيشير إلى عدد السنوات التي يعيشها المواطن بصحة جيدة وهو مؤشر يعكس ضمنيا مدى انتشار الأمراض، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على عدم انتشار الأمراض، وخاصة تلك التي تتسبب في الوفاه، ومن ثم زيادة معدلات الإنتاج وجذب الاستثمارات.

(ط) الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار السياسي من العوامل المؤثرة بشدة في فرص التعاون والاستثمار الزراعي بالبلدان المختلفة، وذلك لما يسببه وجود قلاقل وحروب ونزاعات سواء كانت داخلية، أو خارجية من خلق مناخ غير ملائم لجذب الاستثمار لتلك الدول، كما أن ذلك قد يؤدى إلى تعطيل حركة التجارة وتبادل السلع والمدخلات اللازمة للزراعة، فضلاً عن تقلبات الأسعار وتدهور فرص العمل.

وقد أكد Corley at 2016[1] حدوث تأثير سلبي ومعنوي لوجود عدم استقرار سياسي على نصيب الفرد من الدخل ومعدلات الإنتاجية الزراعية، وذلك بالاعتماد على بيانات تتبعية لعينة من الدول في قارة أفريقيا.

وفي هذا الإطار فقد كشف دليل "بلومبيرج" حول مراكز الصراعات في أفريقيا عام ٢٠١٩ أن أبرز الدول الأفريقية التي تعاني من الإرهاب والصراعات القبلية والحروب هي الصومال، والكاميرون، وتشاد، وليبيا، وزيمبابوي، وإقليم الساحل.

(ظ) نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الزراعي

يعد توافر التسهيلات المصرفية وسهولة الحصول على الائتمان من العوامل الحاسمة لدعم وجذب الاستثمار وتعزيز التنمية الزراعية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط الزراعي. ونظرا لارتفاع المخاطر المرتبطة بطبيعة الإنتاج الزراعي فإن العديد من البنوك قد تحجم عن تمويل هذا القطاع أو ترفع أسعار الفائدة، غير أن العديد من الدول الأفريقية قد قامت في الآونة الأخيرة بإنشاء كيانات تتمثل مهمتها الأساسية في دعم الائتمان الزراعي من أبرزها البنك التعاوني للتنمية الزراعية الريفية في نيجيريا، وبنك الأراضي في جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى بنك التنمية الأفريقي الذى يقدم ائتماناً لمساعدة المزارعين الناشئين والمزارعين التجاريين. وتشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAOStat) لعام ٢٠١٧ إلى تباين نسبة القروض الزراعية الممنوحة من البنوك التجارية فيما بين الدول الأفريقية حيث أن أكثر من ثلث الائتمان يمنح في جامبيا للمشروعات الزراعية، يليها مالاوي بما يصل إلى ٢٠%، ثم السودان،

[1]Corley M. & Gyimah K. 2005. "Civil Wars and Economic Growth in Sub-Saharan Africa". *Journal of African Economies*. 14 (2): 270-311.

وزامبيا، وأوغندا بما يبلغ ١٨%، ١٧% و١٠% على التوالي، في حين لا يتعدى الائتمان الممنوح للمشروعات الزراعية ١٠% من إجمالي القروض في نحو ١٨ دولة أفريقية.

ووفقا لدراسة قامت بها منظمة Grow Africa والتي تم تأسيسها من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي على عشرة دول أفريقية لرصد أهم تحديات الاستثمار الزراعي أجمعت كافة الدول على أن الحصول على الائتمان الزراعي يأتي في مقدمة هذه التحديات.

(ك) البعد الثقافي

إن تقارب الثقافات بين الدول يعد أحد العوامل المحفزة على الاستثمار، وقد أكد (Liu et al, 2007, as cited in Rihab, 2011) [1] على تفضيل المستثمرين الأجانب تنفيذ مشاريعهم في دول ذات ثقافات مماثلة لدولهم، كما أكد (Rauch ,2001, as cited in Rihab,2011) [2] على أن تعمق الروابط الثقافية بين البلدان يساهم في تقليل معوقات تبادل رأس المال بينها ويحفز التبادل التجاري. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى محدودية الدراسات والمؤشرات التي ربطت بين الاستثمار الأجنبي والروابط الثقافية بين الدول، غير أن هناك بعض الدراسات التي أكدت على وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي والعلاقات الثقافية بين المواطنين داخل الدولة المستقبلة للاستثمار، ومنها دراسة Rihab et al (2011) [3] التي اعتمدت في بيان هذه العلاقة على مؤشري الهرمية والفردية – أحد المؤشرات الثقافية لهوفستدHofstede Cultural Dimension – كمتغيرات تعكس البعد الثقافي، مؤكدة على التأثير المعنوي السلبي لتلك العوامل على تدفقات الاستثمار الأجنبي، لما يمكن أن تسببه من انتشار الصراعات وانخفاض الثقة بين المستثمرين، وبالتالي زيادة تكلفة المعاملات، هذا وقد اعتمدت الدراسة الحالية في سبيلها لاختيار الدول على هذا المؤشر بالرغم من عدم توفر بيانات بشأنه في العديد من الدول الأفريقية محل الدراسة.

(ل) الاكتفاء الذاتي من الغذاء

يعد الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والغذائية أحد دوافع الاستثمار الأجنبي بالدول الأفريقية وذلك إما بهدف توفير الاحتياجات من تلك السلع للاستهلاك المحلي، أو للحد من الاستيراد، أو لتصدير الفائض منها لخارج الدول الأفريقية، أو لزيادة نسبة التبادل التجاري بين الدول الأفريقية وبعضها البعض، وتتباين نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية بين الدول الأفريقية ومن ثم تتعدد وتتنوع المجالات والفرص الاستثمارية لتحسين تلك النسبة.

[1,2,3] -Rihab, Ben., Atitallah, Lotfi., & Ben, Jedidia. 2011. "**The institutional and cultural determinants of foreign direct investment in transition countries"** *Journal of Research in International Business and Management* 1(2): 171-182

٣

(م) التكتلات الاقتصادية

تعد الاتفاقيات والتكتلات الإقليمية الاقتصادية والتجارية أحد العوامل الدافعة لجذب الاستثمار لما تقدمه تلك التكتلات من حوافز استثمارية وتجارية لأعضائها من الدول. ومصر عضو في اثنين من التكتلات الاقتصادية الثمانية "المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي وهما السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" الذي يضم ٢١ دولة، وتجمع دول الساحل والصحراء الذي يضم ٢٧ دولة، كما أنها عضو في منطقة التجارة الحرة الثلاثية، وفي مبادرة دول حوض النيل (والتي تعثرت منذ عام ٢٠١٠ بسبب توقيع بعض دول أعالي النيل على اتفاقية عتيبي)، ومن جهة أخرى فإن التصديق على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ودخولها حيز النفاذ في شهر يوليو ٢٠١٩ يمثل ميزة إضافية ستنعكس إيجابيا على دفع عمليات الاستثمار البيني في أفريقيا بصفة عامة والاستثمار والتبادل التجاري المصري الأفريقي بصفة خاصة.

هذا ويبين الجدول رقم (٤-٢) قيم مؤشرات محددات الاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية العشرين المقترحة بالفصل الثاني.

وتجدر الإشارة إلى أن الثلاثة عشر مؤشراً المذكورة عاليه التي تم اختيارها في الدراسة الحالية لترتيب أولويات الدول (من بين العشرين دولة التي تم اختيارها من بين الـ ٥٤ دولة أفريقية لما تتمتع به من وفرة في الموارد الطبيعية المائية والأرضية) الجاذبة للاستثمار والتي تتمتع بمزايا نسبية وفرص محفزة لإقامة مصر علاقات تعاون استثماري وتجارى معها في المجال الزراعي، لا تمثل كل المؤشرات والعوامل المحددة لهذا التعاون. فهناك العديد من العوامل الأخرى التي تحتاج لمزيد من الدراسة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر الأطر المؤسسة والتنظيمية، وحوافز الاستثمار والتجارة التي تمنحها تلك الدول للمستثمرين الأجانب وخاصة العاملين في المجال الزراعي، ومدى وفاء الحكومات بتنفيذها، ومدى توافر مصادر الطاقة، والآثار المتوقعة لتغير المناخ على هذه الدول، ونظم الملكية والحيازة السائدة وسياسات بيع وتأجير الأراضي، وحجم وطبيعة المنافسة (التي يمكن أن يواجهها المستثمر المصري) فيما بين المستثمرين المحليين، أو الأجانب داخل هذه الدول، وغيرها من العوامل الأخرى. غير أن الأمر يظل مشروطاً بالإرادة الوطنية للدول الأفريقية نحو التعاون الزراعي مع مصر.

جدول (٤-٢)

قيم مؤشرات ومحددات الاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية المقترحة

المحدد	الموارد الطبيعية			حجم السوق	البنية التحتية	استقرار بيئة الاقتصاد الكلي *	الموارد البشرية	الفساد	التسهيلات الائتماني	الاستقرار السياسي	الروابط الثقافية		الأمن الغذائي	التكتلات الاقتصادية		
الدول المقترحة	المساحة الصالحة للزراعة(ألف هكتار) (١)	نصيب الفرد من المواد المائية الفعلية (م٣) (٢)	الثروة الحيوانية (بالألف رأس) 2017 (٣)	GDP للفرد ٢٠١٧ (٤) USD	قيمة مؤشر البنية التحتية 2018(٥) (0-100)	قيمة مؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي ٢٠١٨ (٦) (0-100)	قيمة مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٨ (٧) (0-1)	قيمة مؤشر الفساد العالمي ٢٠١٨ (٨) (0-100)	نسبة القروض الموجه للقطاع الزراعي ٢٠١٦ (٩)	مؤشر الاستقرار السياسي ٢٠١٨ (١٠) (0-100)	العلاقات الهرمية ٢٠١٠ (١١) (0-100)	الفردية ٢٠١٠ (١٢) (0-100)	%الاكتفاء الذاتي الغذائي(١٣)	حوض النيل	الكوميسا	الساحل والصحراء
أوغندا	٤٣٠٠.٠	٢٤٧٢.٠	٣٣٦٩٦.٣	٦٠٠.٠	٢٠.٦	٧٤.٢	٠.٥	٢٦.٠	٠.١	٢١.٤	غ.م	غ.م	٩٨.٤			
بوركينا فاسو	٤٨٠٠.٠	٩٣٣.٠	٢٧٣٣٥.٤	٦١٠.٠	١٧.١	٧٥.٠	٠.٤	٤١.٠	غ.م	١٣.٣	٧٠.٠	١٥.٠	٩٨.٤			
موزمبيق	٤٢٠.٠	٤٢٠٠.٠	٧٣٨٥.٠	١١٢٦٦.٠	١٢.٥	٤٢.٣	٠.٤	٢٣.٠	٠.٠	١٩.٠	٨٥.٠	١٥.٠	٧٩.١			
أنجولا	٣٣٠٠.٠	١٣٠٧٠.٠	١٢٨٧٨.٩	٣٢٣٠.٠	١٩.٠	٤٠.٦	٠.٦	١٩.٠	٠.١	٣٤.٨	٨٣.٠	١٨.٠	٦٦.٥			
ساحل العاج	٣٢٠٠.٠	٤٧٩٤.٠	٣٤٨٦.٩	١٥٤٠.٠	٢١.٩	٧٥.٠	٠.٥	٣٥.٠	غ.م	١٥.٧	غ.م	غ.م	٥٥.٨			
الكاميرون	٥٩٠٠.٠	١٧٥٢٠.٠	١٣١٧٠.٩	١٣٦٠.٠	١٩.٨	٧٤.٩	٠.٦	٢٥.٠	غ.م	٨.٦	غ.م	غ.م	١.٣			
الكونغو الديموقراطية	٦٥٠٠.٠	٨١٥٠.٠	٧٩٥.٣	٤٥٠.٠	١٧.٥	٣١.٤	٠.٦	٢٠.٠	٠.٠	٤.٨	غ.م	غ.م	غ.م		√	
النيجر	١٤٥٠٠.٠	٢٧١٠.٠	٣٢١٢٣.٤	٣٦٠.٠	٥.٥	غ.م	٠.٤	٣٤.٠	غ.م	١١.٤	غ.م	غ.م	٩٨.٥			√
تشاد	٣٥٠٠.٠	٤٨٥٧.٠	٦٩٤٠٦.٦	٦٣٠.٠	٧.٢	٧٥.٠	٠.٤	١٩.٠	غ.م	٨.١	غ.م	غ.م	٩٦.٩			√
مالي	٣٨٠٠.٠	٧٤٥٨.٠	٣٦٧١٦.٨	٧٧٠.٠	١٦.٠	٧٤.٩	٠.٤	٣٢.٠	غ.م	٥.٢	غ.م	غ.م	٩٤.٢			√
توجو	٢٤٠٠.٠	٢٩٣٠.٠	٣٧٧٧.١	٦١٠.٠	١٣.٠	غ.م	٠.٥	٣٠.٠	غ.م	١٤.٣	غ.م	غ.م	٩٠.٣			√
غانا	٤٠٠٠.٠	٢٤٨٥.٠	٨٩٠٥.٥	١٤٩٠.٠	٢٨.٨	٥٩.٥	٠.٦	٤١.٠	٠.٠	٤٧.١	٨٠.٠	١٥.٠	٣١.٥			√
زامبيا	٥٢٠٠.٠	٩٦٣٠.٠	٨٠٠٤.٨	١٣٠٠.٠	٢٢.٣	٦٤.١	٠.٦	٣٥.٠	٠.٢	٥٣.٣	٦٠.٠	٣٥.٠	١٣.٨		√	
تنزانيا	٣٧٠٠.٠	٢٤١٦.٠	غ.م	٩٠٥.٠	١٢.٥	٧٤.٣	٠.٥	٣٦.٠	٠.١	٢٦.٢	٧٠.٠	٢٥.٠	٠.٧	√		
أثيوبيا	١١٢٠٠.٠	١٥١٩.٠	٩٢٨٩٢.٣	٧٤٠.٠	٩.٧	٦٣.٥	٠.٥	٣٤.٠	٠.١	٩.٥	٧٠.٠	٢٠.٠	٩٨.٥	√	√	

تابع جدول (٤-٢) قيم مؤشرات ومحددات الاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية المقترحة

جنوب السودان	غ.م	غ.م	٢٥٤٠٢.١	غ.م	٤.٦	غ.م	٠.٤	١٣.٠	غ.م	٢.٤	غ.م	غ.م	٩٦.٣	√	√	
رواندا	١١٠٠.٠	٦١٣.٠	٥٧٢١.٥	٧٥.٠	٢٠٨	٧٢.٧	٠.٥	٣٤.٠	٠.٠	٥٢.٩	غ.م	غ.م	٩٤.٤	√	√	
السودان	١٣٦٠٠.٠	١٨٧٩.٠	٦٧٠٢٦.٩	٢٣٧٩.٠	١٥.٤	غ.م	٠.٥	١٦.٠	٠.٢	٥.٧	غ.م	غ.م	٩٢.٩	√	√	√
كينيا	٤٥٠٠.٠	٩٣٢.٠	٤٦٩١٦.٤	١٤٤٠.٠	٢٥.٦	٧١.٨	٠.٦	٢٧.٠	٠.٠	١٢.٤	٧٠.٠	٢٥.٠	٩٠.٦	√	√	√
إرتيريا	٦٠٠.٠	١٤٦٦.٠	٤٢٨٩.١	غ.م	٨.٢	غ.م	٠.٤	٢٤.٠	غ.م	٢٤.٨	غ.م	غ.م	٧٥.٨	√	√	√

* اعتمدت الدراسة على مؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي لصعوبة الاعتماد على استقرار صرف الصرف وانخفاض معدل التضخم لدراسة هذه المتغيرات خلال نقطة زمنية واحدة فقط

مصادر وملاحظات حول البيانات

(١) CIA (Central Intelligence Agency), The world Fact Book, Land use, September, 2015

(٢) African Development Bank, African Development Report, 2007
السودان تشمل جنوب السودان فيما يتعلق بالمساحة الصالحة للزراعة ونصيب الفرد من المياه.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة http://www.fao.org/faostat/en/#data/Q. وتشمل الثروة الحيوانية (الأبقار- الأغنام- الماعز- الجمال- الخنازير- الجاموس)

(٤) **Global Economic Prospects, Heighted Tensions, subdued Investment, WB Group, June 2019**

(٥) بنك التنمية الأفريقي https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Africa_Infrastructure_Development_Index.pdf.

(٦) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية ٢٠١٩.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩.

(٨) منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد ٢٠١٨.

(٩) منظمة الأغذية والزراعة https://www.fao.org/economic/ess/investment/credit/en

(١٠) البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية https://info.worldbank.org/governance/wgi/

(١١) (١٢) https://www.hofstede-insights.com/product/compare-countries/

(١٣) FAO, Statistical Pocketbook, 2018

غ.م تشير إلى البيانات غير المتوفرة.

(٤-٢-٢) الدول الأفريقية ذات الأولوية للاستثمار الزراعي المصري

في ضوء ما انتهى إليه الفصل الثاني من الدراسة باقتراح عشرين دولة أفريقية للتعاون والاستثمار الزراعي المصري بها وفقا لما تتمتع بها تلك الدول من وفورات بالموارد الأرضية والمائية، وما انتهى إليه أيضا العرض السابق من تناول لبعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة، والواردة بالعديد من الأدبيات التي اهتمت بتلك القضايا، تم في الجدول السابق استعراض قيم مؤشرات تلك المحددات في العشرين دولة المقترحة للتعاون الزراعي المصري معها تمهيداً لتحديد أولويات تلك الدول.

وفي سبيل ترتيب الدول الأفريقية وفقا للمؤشرات الجاذبة للمستثمر المصري للتعاون الزراعي معها، تم تطبيق المنهجية التالية:

- رصد ترتيب الدول المقترحة وفقا لقيمة كل مؤشر من مؤشرات المحددات المختلفة (طبقا لتعريف وقيمة ودرجة كل مؤشر).
- تحصل الدول ذات الأداء الأفضل في المؤشر على المركز الأفضل أو المتقدم، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى حصول الدول التي لم تتوافر لها بيانات عن المؤشرات المختارة على قيم ترتيبية متماثلة تعكس الأداء الأسوأ.
- تم اختيار وترتيب الدول الأولى بالاستثمار والتعاون على أساس مجموع ما تتحصل عليه كل دولة في ترتيب كافة المحددات المشار إليها سابقا، بحيث تكون الدولة أفضل من غيرها في الترتيب حال حصولها على مجموع أقل.
- تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعطاء أهمية نسبية أكبر لبعض مؤشرات المحددات (نظرا لأهميتها كمقومات للتعاون الزراعي، الإنتاجي والتجاري) دون غيرها، وهذه المؤشرات هي المساحة الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الموارد المائية الفعلية، والثروة الحيوانية، والبنية التحتية.

ويشير الجدول رقم (٤-٣) إلى أولويات الدول الأفريقية المقترحة للتعاون الزراعي مع مصر وفقا لهذه المنهجية، ومنه نستكشف ما يلي:

- جاءت زامبيا وتنزانيا وأوغندا ضمن أولويات الدول وهو ما أكدت عليها كل من دراسة مركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠١٧) حول فرص الاستثمار الزراعي المصري في أفريقيا، ودراسة مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية (٢٠١٨) حول الاستثمار الواعد في أفريقيا.
- جاءت موزمبيق ضمن أولويات الدول المرشحة للتعاون في الدراستين المشار إليهما، إلا أنها في الدراسة الحالية جاءت في المركز (١٢) ضمن الدول العشرين، ويرجع ذلك إلى تراجع ترتيبها في مؤشرات البنية التحتية (١٥) والفساد العالمي (١٥) والمساحة الصالحة للزراعة (١٩) كما يتضح من الملحق رقم (١٠).

جدول (٤-٣)

الدول المقترحة للاستثمار الزراعي المصري الأفريقي

مرتبة تنازليا وفقاً للوزن النسبي لقيم محددات الاستثمار الزراعي

الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة
١	زامبيا	١١	الكاميرون
٢	غانا	١٢	موزمبيق
٣	بوركينا فاسو	١٣	السودان
٤	كينيا	١٤	مالي
٥	أثيوبيا	١٥	تشاد
٦	أوغندا	١٦	النيجر
٧	تنزانيا	١٧	توجو
٨	أنجولا	١٨	الكونغو الديموقراطية
٩	ساحل العاج	١٩	إرتيريا
١٠	رواندا	٢٠	جنوب السودان

المصدر: محسوب وفقا لبيانات الملحق رقم (١٠)

- جاءت السودان ضمن أولويات الدول المقترحة للتعاون في دراسة مركز القاهرة فقط، ولكنها جاءت في الدراسة الحالية في الترتيب رقم (١٣) ويرجع ذلك إلى تراجعها في الترتيب في مؤشر الفساد العالمي (١٩)، ومؤشر الاستقرار السياسي (١٧)، ومؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي (١٦)، كما يظهر من الملحق رقم (١٠). ولكن تظل السودان لها أهمية خاصة بوصفها دولة عربية تربطها علاقة خاصة بمصر.
- تقع خمس دول (كينيا، وأثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا) من دول حوض النيل ضمن أولويات الدول المقترح التعاون معها وفقا لمؤشرات الدراسة.

(٤-٢-٣) فـرص ومجالات التعاون الزراعي الإنتاجي والتجاري مع الدول الأفريقية المقترحة

أولاً: فرص ومجالات الاستثمار الزراعي للقطاع الخاص

أ- زامبيـا

تقع زامبيا في إقليم الشرق الأفريقي، يساهم قطاع الزراعة فيها بنسبة ٢٠-٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمتلك زامبيا نحو ٥.٢ مليون هكتار صالحة للزراعة، وتتوفر المياه الجوفية على أعماق قريبة من سطح الأرض (على بعد ٢٥ متر فقط)، وتمثل صادراتها الزراعية نحو ١٠-١٥% من إجمالي عائدات التصدير، وتتمثل أهم الحاصلات الزراعية في زامبيا في الفول السوداني، وفول الصويا، والأرز والذرة، والقمح والقطن والبطاطس. ولذا فإن فرص الاستثمار الزراعي تتمثل في زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والأرز، والمحاصيل الزيتية كفول الصويا، والقطن وذلك لتغطية الفجوة

الموجودة بين العرض والطلب في هذه المحاصيل بالسوق المصرية. يمكن كذلك الاستثمار في مجال التصنيع الغذائي وبخاصة في إنتاج الزيوت النباتية التي يمكن توريدها لمصر.

ومن أهم عوامل الجذب في زامبيا وفقا لمؤشرات الدراسة الاستقرار السياسي (المركز الأول بين الدول العشرين)، وفرص الحصول على القروض (٢)، وانخفاض مستوى الفساد (٤)، وارتفاع مؤشر التنمية البشرية (٣)، وتوفر البنية التحتية (٤)، وارتفاع متوسط نصيب الفرد بها من الموارد المائية (٣)، وذلك فضلاً عن ارتباطها بخطوط سكك حديد مع كل من تنزانيا وموزمبيق وزيمبابوي بما يسهل تصدير المنتجات الزراعية إلى مصر وتحقيق المصالح المشتركة، ورخص قيمة حق الانتفاع بالأراضي الزراعية (يبلغ ٨٠٠ دولار للفدان الواحد سنويا).

ب- غـــانا

تقع غانا في إقليم الغرب الأفريقي، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بها بنحو ٤ مليون هكتار. وتشغل المراعي السافانية والمروج الغابية نحو ٥٠% من الأرض المستغلة اقتصاديا في غانا، حيث يعيش أغلب السكان على الزراعة، ويعد الكاكاو أبرز الحاصلات الزراعية وظل يتصدر قائمة الصادرات لمدة تقترب من نصف قرن، ويستحوذ على ما يقرب من نصف المساحة الزراعية. كما تشتهر غانا بزراعة البن ونخيل الزيت والأناناس، كما يجود في أراضيها زراعة الذرة والأرز، وتتمتع غانا بثروة خشبية من أنواع جيدة تشكل عشر صادراتها. وتمارس مهنة الرعي على نطاق واسع في النطاق الشمالي حيث تسود حشائش السافانا وتربية الأبقار.

وتتمثل فرص التعاون معها في استيراد الكاكاو والبن والأخشاب، ويمكن الاستثمار كذلك في زراعة وتصنيع تلك المنتجات وتصديرها لمصر وغيرها من دول العالم.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار في غانا وفقا لمؤشرات الدراسة انخفاض مستوى الفساد (المركز الأول بين الدول العشرين)، وارتفاع مؤشر التنمية البشرية (٢)، والاستقرار السياسي (٣)، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٥).

ج- بوركينـا فـاسو

تقع بوركينا فاسو في إقليم الغرب الأفريقي، ويعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على الزراعة التي يعمل فيها ما يقرب من ٨٠% من القوة العاملة وفقا لبيانات البنك الدولي، وتقدر المساحة الزراعية الصالحة للزراعة بها بنحو ٤.٨ مليون هكتار. ويعد القطن المحصول النقدي الرئيسي، وتشكل المروج والمراعي ثلث مساحة الأراضي، وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية في السمسم، والكاجو، والذرة البيضاء والصفراء، وفول الصويا، والبطاطس.

وتتمثل أهم فرص التعاون الاستثماري في زراعة محاصيل القطن والسمسم والأرز والذرة وفول الصويا، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية، كما يمكن الاستثمار في تصنيع المحاصيل الزيتية، والمنتجات الحيوانية.

هذا ومن عوامل جذب الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة في بوركينا فاسو وفقا لمؤشرات الدراسة ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي (تحتل الترتيب الثالث بين الدول العشرين)، وتدنى مستوى الفساد حيث تأتي في المركز الأول بين هذه الدول، كما تحتل نفس المركز فيما يتعلق بمؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي.

د- كينيـا

تقع كينيا في إقليم الشرق الأفريقي وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بها بنحو ٤.٥ مليون هكتار، ويعتمد اقتصادها بصورة كبيرة على الزراعة، حيث تساهم بنحو ٧٥-٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وتتسم معظم الأراضي الزراعية بجودتها الجيدة، حيث يقع معظمها في المرتفعات الغربية وحول بحيرة فيكتوريا وجبل كينيا وعلى طول الساحل. وتعد الذرة المحصول الرئيسي في كينيا، يليها البقوليات، ويعتبر الشاي أهم المحاصيل النقدية. وتزرع كينيا محاصيل البن والأرز، والقمح، والفول السوداني، والذرة الرفيعة، والقطن، بالإضافة إلى امتلاكها لثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة. وتعد كينيا من الدول الرئيسية المصدرة للبن والشاي.

وتتمثل الفرص الاستثمارية المتاحة في تربية الماشية، وفي زراعة الأرز والقمح والذرة الصفراء وفول الصويا وقصب السكر. وفي مجال التصنيع الغذائي تتمثل أهم الفرص في تجهيز وتعبئة الشاي، ومنتجات الألبان، بجانب صناعة الأعلاف، واللحوم ومنتجاتها، ويمكن تصدير جانب من تلك السلع لمصر لسد الفجوة فيما بين الطلب والعرض من هذه السلع في مصر.

ومن أهم عوامل الجذب في كينيا ارتفاع مستوى التنمية البشرية (تحتل المركز الرابع بين الدول العشرين)، وتوفر البنية التحتية (٣)، وذلك بجانب توفر الثروة الحيوانية (٤).

هـ- أثيوبيا

تقع أثيوبيا في إقليم الشرق الأفريقي، وتعتبر الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الأثيوبي، حيث تشكل نحو ٤٣% من إجمالي الدخل القومي، ويعمل بها نحو ٧٥% من السكان. وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بنحو ١١.٢ مليون هكتار. وتوصف الزراعة في أثيوبيا بأنها زراعة مطرية ومعيشية تقوم على مساحات صغيرة. وتتمثل الزراعات في محاصيل الحبوب والبقوليات والمحاصيل الزيتية، والبن والقطن ومحاصيل التوابل والنباتات الطبية. وتعد أثيوبيا من المصدرين الرئيسيين للبن.

وتظهر الفرص الاستثمارية في مناطق الزراعة المطرية والتي تتمتع بنظام مطرى مستقر كما في مقاطعات بنى شنجول وجمبيلا وأمهرة ومقاطعة SNNP. وقد جهز بنك الأراضي بأثيوبيا نحو ٣.٧

مليون هكتار للاستثمار الخارجي بتلك المناطق. ويمكن الاستثمار في بنى شنجول في زراعة محاصيل الزيوت ومحاصيل الحبوب، كما يمكن زراعة محاصيل الذرة والأرز ومحاصيل التوابل في مقاطعة جمبيلا، وفي مقاطعة SNNP يمكن أيضا زراعة الذرة والأرز والبقوليات، والبن الشاي، أما الفرص الاستثمارية المتاحة في إقليم مثلث عفار فتتمثل في زراعة القطن ومحاصيل الزيوت [1]، ويمكن كذلك أن تقام صناعات على العديد من تلك الحاصلات، كما يمكن تصدير العديد منها إلى مصر. كما يمكن لمصر التعاون مع أثيوبيا في مجال الثروة الحيوانية (تربية الماشية وتصنيع منتجات اللحوم) والتي تمتلك منها ما يقرب من ٩٣ مليون رأس حيث تحتل المركز الأول بين الدول الأفريقية.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار الزراعي الخاص في أثيوبيا وفقا لمؤشرات الدراسة توفر الثروة الحيوانية (حيث تأتي في المركز الأول بين الدول العشرين)، وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي (حيث تأتي في المركز الأول بين هذه الدول)، وهو ما قد يشير ضمنيا إلى فرص التصدير الكبير أمام المستثمر المصري.

وقد اتخذت الحكومة الأثيوبية عدداً من الإجراءات والسياسات المحفزة للاستثمار الأجنبي في الزراعة منها ما يلى:

- إنشاء وكالة الاستثمار الأثيوبية Ethiopian Investment Agency (EIA)

وهى هيئة مستقلة مسئولة عن:

- تعزيز فرص وشروط الاستثمار في البلاد للمستثمرين من الأجانب والمحليين.
- إصدار تصاريح الاستثمار وتصاريح العمل وشهادات التسجيل التجاري وتراخيص الأعمال.
- مساعدة المستثمرين في الحصول على الأراضي والمرافق.
- تقديم المشورة للحكومة حول التدابير السياسية اللازمة لخلق مناخ استثماري جذاب للمستثمرين.

- وفقا للدستور الأثيوبي تعتبر الأرض ملكية عامة أي مملوكة للدولة، ومن ثم يحق للمستثمر الأجنبي استخدام الأراضي الحضرية والريفية على أساس الإيجار، وتأجير الأراضي غالبا ما يتم بأسعار رمزية وخاصة في المجالات ذات الأولوية كالتصنيع الزراعي.
- تمنح الحكومة حوافز عديدة للمستثمر الأجنبي منها:
  - الإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات.
  - تعفى السلع الاستثمارية الرأسمالية المستوردة مثل المصانع والآلات والمعدات ومواد البناء من دفع الضرائب والرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠%.

(1) FAO Database- Ethiopia. www.FAO.org.

- تعفى قطع الغيار المستوردة التي لا تزيد قيمتها عن ١٥% من القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم بالكامل.
- تمنح المواد الخام اللازمة لإنتاج سلع التصدير إعفاء بالكامل من الرسوم على الواردات.

- الإعفاء من دفع ضريبة الدخل.

- يعفي المستثمرون في مجال الزراعة والصناعات الزراعية من دفع ضريبة الدخل لفترات مختلفة، وهذا يتوقف على حجم الصادرات والموقع الذي يتم فيه الاستثمار.
- تعفى المشروعات من دفع ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات (يجوز أن تمتد لما يصل إلى سبع سنوات) إذا تم تصدير ٥٠% من إنتاجها على الأقل، أو إذا كان ٧٥% على الأقل من إنتاجها بمثابة مدخلات لمنتجات تصديرية.
- تعفى المشروعات من دفع ضريبة الدخل لمدة سنتين إذا تم تصدير أقل من ٥٠% من الإنتاج، أو عندما يوجه كل الإنتاج للسوق المحلي.

- يمكن للمستثمرين في مجالات الزراعة والصناعات الزراعية اقتراض ما يصل إلى ٧٠% من رأسمالهم الاستثماري من بنك التنمية في أثيوبيا.

- توفر الحكومة الأثيوبية للمستثمر عديدا من الضمانات منها:

- يضمن المستثمرون إجراء أي تحويلات للخارج من عائدات بيع، أو نقل الأسهم، أو الأصول عند التصفية، أو إنهاء أعمال تجارية وذلك بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل.
- لا يجوز تأميم أو مصادرة أي استثمار خاص إلا عند الاقتضاء من قبل المصلحة العامة، ويتم دفع تعويض مناسب مقدماً.

و- أوغنـــدا

تقع أوغندا في إقليم الشرق الأفريقي، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بها بنحو ٤.٣ مليون هكتار، وتساهم الزراعة بحوالي ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعد البن من أهم المنتجات الزراعية في أوغندا، حيث يزرع في أكثر من ٨٠٠ ألف مزرعة في أقاليم بونورو، وسيبي، وبوغيسو، وأكثر الأنواع انتشارا هو بن روبوستا، ولكن أكثرها دخلاً هو البن العربي الذي يزرع في غرب البلاد في إقليم بونورو على مساحة ٣٠ الف هكتار[1]، وتعد أوغندا من المصدرين الرئيسيين للبن والشاي.

وتتمثل أهم الفرص الاستثمارية الزراعية بأوغندا في زراعات الشاي وقصب السكر والأرز والمحاصيل الزيتية، ويمكن إقامة أنشطة صناعية وتجارية على تلك الحاصلات. ومن الفرص كذلك تربية الماشية وإنتاج اللحوم والاستفادة من وجود المجزر المصري في أوغندا، ومن ثم التصدير لمصر.

(1) FAO Database- Uganda.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار الزراعي المصري في أوغندا وفقا لمؤشرات الدراسة الاستقرار النسبي في بيئة الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي، حيث تشغل في كل منها المركز السابع بين الدول العشرين. ويأتي في مقدمة هذه العوامل الرغبة السياسية المرتفعة لدى الحكومة الأوغندية للتعاون مع مصر.

ز- تـنزانيـــا

تقع تنزانيا في إقليم الشرق الأفريقي، ويعتمد اقتصادها على الزراعة التي تمثل نحو ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمتلك الكثير من الأراضي الخصبة والموارد المائية والثروة الحيوانية مما يسر لها تحقيق نمو زراعي أسرع وتيرة وأكثر تنوعاً، ويتوافر بها ما يقرب من ٣.٧ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. ويتوافر لدى تنزانيا عدد من الموانئ البحرية ومحطات الحاويات على المحيط الهندي، منها تنجا، وبنجاتى، ودار السلام، وليندى[1]. ومن أهم المحاصيل النقدية التقليدية البن والقطن والشاي والكاجو والمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والأرز وقصب السكر والتبغ، في حين تتمثل المحاصيل النقدية غير التقليدية في المكسرات واللوبيا وزيت النخيل والسمسم والفواكه والخضروات.

وتتمثل أهم الفرص الاستثمارية في تنزانيا في استزراع المحاصيل الزراعية بغرض التصنيع كالمحاصيل الزيتية ومحاصيل الأعلاف والقطن، وزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والأرز، ويمكن استيراد البن والشاي واللوبيا.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار في تنزانيا وفقا لمؤشرات الدراسة انخفاض معدلات الفساد حيث تأتي في المركز الثالث بين الدول العشرين، والاستقرار السياسي (٥)، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي (٦).

هذا وتقدم الحكومة التنزانية العديد من الحوافز للاستثمار المباشر في الزراعة نذكر منها ما يلى:

- جميع الأراضي ملك الدولة التنزانية، ورغم ذلك مسموح بامتلاك الأراضي بأكثر من أسلوب بموجب قانون الاستثمار التنزاني.
- تقدم الحكومة عدداً من الحوافز المالية لقطاع الزراعة منها:
  - الإعفاء الكامل من الرسوم على السلع الرأسمالية والمدخلات الزراعية (الأسمدة والمبيدات).
  - تأجيل دفع ضريبة القيمة المضافة على البضائع الرأسمالية للمشروع.
  - استرداد رسوم الاستيراد على المواد الخام لمدخلات السلع المصدرة.
  - ضريبة القيمة المضافة صفرية على الصادرات الزراعية والمدخلات الزراعية المنتجة محلياً.
- تقدم الحكومة عدداً من ضمانات الاستثمار وتسوية المنازعات منها:
  - الاستثمارات مضمونة ضد التأميم والمصادرة.
  - يمنح المستثمرون تحويلاً مجانيا غير مشروط لرأس المال والأرباح.

---

[1] FAO Database- Tanzania.

- تقوم المحكمة التجارية بالوساطة والتحكيم في المنازعات التجارية.
- في حالة عدم تحقيق التسوية المرضية يجوز للأطراف السعي إلى اتفاق من خلال قوانين التحكيم التنزانيـة.

ح- أنجـولا

تقع أنجولا في إقليم الوسط الأفريقي، وتمتلك إمكانيات ضخمة من الموارد المائية، ويجود فيها زراعة البن والقطن وقصب السكر والفول السوداني والموز والذرة والأناناس. وتغطى الأشجار نحو ٤٠% من مساحة أنجولا، منها ١٨.٥% مصنفة بأنها غابات منتجة للخشب.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية للاستثمار في أنجولا في زراعة القطن والفول السوداني خاصة في إقليم المرتفعات الوسطى ومناطق الأراضي المنخفضة المدارية الجافة في الشمال الشرقي[١]، بالإضافة إلى إنتاج وتصنيع الأخشاب من الغابات، والتي يمكن تصديرها إلى مصر.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار الزراعي الخاص في أنجولا هو ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (حيث تحتل المركز الثاني بين الدول العشرين)، وهو ما يعنى اتساع حجم السوق، والاستقرار السياسي (٤) وارتفاع مستوى التنمية البشرية (٥).

ط- ساحل العـاج

يقع ساحل العاج في إقليم الغرب الأفريقي، وتعتبر الزراعة حرفة السكان الأساسية، ويتركز إنتاج الغلات الزراعية مثل الأرز والذرة والموز في الجزء الشمالي من البلاد، بينما يتركز انتاج المطاط والكاكاو والبن في الجزء الجنوبي. ويحتل ساحل العاج المركز الثالث في إنتاج البن، والخامس في إنتاج الأناناس والموز على مستوى القارة الأفريقية، كما يزرع في ساحل العاج أيضا المطاط والقطن وقصب السكر والذرة الشامية والأرز، وتشكل الأخشاب ثروة كبيرة حيث تسهم بنحو ٢٠% من قيمة صادرات الدولة. ويعد زيت النخيل مصدرا مهما للدخل. وبالرغم من تنوع السلع التي يمكن تصديرها فلا يزال اقتصاد الدولة يعتمد إلى حد كبير على تصدير البن والكاكاو، كما تقوم الدولة بتصدير القطن والأناناس والأخشاب إلى العديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية[٢].

وتتمثل أهم الفرص للاستثمار الزراعي في إقامة مصانع للكاكاو والبن وزيت النخيل وإعادة تصديرهم إلى مصر والبلاد الأخرى، وزراعة الذرة، وتصنيع الأعلاف.

ومن أهم عوامل جذب الاستثمار الزراعي الخاص وفقاً لمؤشرات الدراسة استقرار بيئة الاقتصاد الكلي (حيث تأتي دولة ساحل العاج في المركز الأول بين الدول العشرين)، وانخفاض مستوى الفساد (٤)، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٤)، بالإضافة إلى توفر البنية التحتية (٥).

---

[1] FAO, Database- Angola.
[2] FAO Database- Cote d'lvoire.

ك- رواندا

تأتى رواندا ضمن دول إقليم الشرق الأفريقي، ويعمل معظم سكانها في الزراعة، وتوجه معظم نواتج النشاط الزراعي للإعاشة، وتشمل محاصيل الفاصوليا والموز والكسافا والذرة والبطاطا الحلوة. ويحتل البن والشاي موقع الصدارة بالنسبة لصادرات رواندا، ويزرع البن في بعض المناطق التي يصل ارتفاعها إلى ١٣٧٠ مترا فوق مستوى سطح البحر، ويستخدم هذا النوع من البن في إنتاج القهوة سريعة الذوبان، أما المناطق التي يتراوح ارتفاعها ما بين ١٣٧٠-١٨٠٠ متر فيزرع بها البن العربي[1]، كما يزرع برواندا الفول والأرز وقصب السكر.

ويمكن الاستثمار في تجارة المحاصيل التصديرية مثل الشاي والبن، وزراعة بعض المحاصيل الغذائية مثل الذرة والأرز والفول.

وتتميز رواندا وفقا لمؤشرات الدراسة باستقرار الوضع السياسي (تشغل المركز الثاني بين الدول العشرين)، والانخفاض النسبي في الفساد (٦)، وتوفر البنية التحتية (٦).

بجانب هذه القائمة من الدول العشرة هناك فرص كثيرة أمام المستثمر المصري بدولتي موزمبيق والسودان لعدد من الأسباب نعرضها فيما يلى:

ل- موزمبيق

تقع موزمبيق في إقليم الشرق الأفريقي، ويسود بها الزراعة التقليدية غير المتطورة، ويسود بها زراعة المحاصيل المدارية في كل من منطقة الساحل والهضاب الداخلية، ويعد قصب السكر من المحاصيل المهمة وتتركز زراعته في وادى الزمبيري الأدنى، ومن أهم المحاصيل النقدية القطن، وجوز الهند والسمسم، والتبغ، والكاجو، وأما المحاصيل الغذائية الرئيسية فتتمثل في الذرة الرفيعة، والذرة الشامية، والأرز، والفول السوداني.

وتتمثل أهم الفرص الزراعية في زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالذرة والأرز والفول السوداني والقطن، كما يمكن تصدير بعض هذه المحاصيل إلى مصر.

ومن أهم عوامل الجذب للاستثمار الزراعي المصري بموزمبيق وفقا لمؤشرات الدراسة ارتفاع نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي (حيث تأتي في المركز الأول بين الدول العشرين)، وذلك بجانب الاستقرار النسبي في الوضع السياسي (٨).

كما أن الظروف الأمنية في موزمبيق تعد جيد، ولديها الرغبة السياسية في الاستثمار والتعاون مع مصر. ويتوافر فيها إمكانيات الموانئ البحرية ومحطات حاويات على المحيط الهندي منها بمبا- ناكالا- بيبانى- ماكوسى- كيليمان، وتعتبر موزمبيق مدخلا لدول الجنوب الأفريقي.

---

[1] FAO Database- Rwanda.

م- الســـودان

تمثل الزراعة أهم المصادر الرئيسية لكسب العيش في السودان، وتعتبر السودان التي تقع في إقليم الشرق الأفريقي من أكبر ثلاثة بلدان في أفريقيا من حيث المساحة، وتوافر الأراضي القابلة للاستصلاح، والثروة الحيوانية، وتتمتع أراضي السودان بالتربة الخصبة، بالإضافة إلى الأمطار والسهول الطينية، وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية في الأرز الذي تكثر زراعته في أودية ومنخفضات خيران بولاية النيل الأبيض، بالإضافة إلى المحاصيل الزيتية المتمثلة في بذرة القطن والفول السوداني والسمسم وزهرة عباد الشمس، ومحاصيل الحبوب كالذرة الرفيعة والذرة الشامية والقمح بالإضافة إلى المحاصيل البستانية وأشجار الصمغ العربي[١].

وتعد السودان من أكبر الدول الأفريقية تصديراً للحوم، وتمثل الجلود ثاني مصدر للصادرات من الثروة الحيوانية، وتسود في السودان تجارة الأعلاف، حيث يرتبط إنشاء مصانعها بالمدن القريبة من مواقع إنتاج المادة الخام.

وتتمثل أهم فرص الاستثمار الزراعي في زراعة محاصيل القمح والأرز والذرة والقطن والمحاصيل الزيتية، كما تتعدد فرص الاستثمار في مجال التصنيع الغذائي وخاصة في مجال الزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية، وكذا في مجال الصمغ العربي.

ومن أهم حوافز الاستثمار وفقا لمؤشرات الدراسة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (حيث تأتي السودان في المركز الثالث بين الدول العشرين)، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي (٤). كما أن السودان لديها قانون لتشجيع الاستثمار الأجنبي، حيث يمنح القانون حزمة من الإعفاءات والضمانات والامتيازات للمستثمر الأجنبي أهمها:

- إعفاء كامل من الرسوم الجمركية للآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي.
- الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة تصل إلى عشر سنوات للمشروعات الاستراتيجية بداية من مرحلة الإنتاج.
- الإعفاء من ضريبة الصادرات على السلع المنتجة من المشروع الاستثماري.
- منح المشروع الاستثماري الأرض اللازمة مجانا أو بالسعر التشجيعي.

وتشمل الضمانات: عدم تأميم أو مصادرة المشروع، أو نزع ملكية عقاراته، وعدم الحجز على أموال المشروع، أو مصادرتها، أو تجميدها، أو التحفظ عليها، أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي. ومن حق المستثمر كذلك إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته، أو التصرف فيه وذلك بالعملة التي تم الاستيراد بها، ويكفل القانون كذلك تحويل الأرباح.

---

[1] FAO Database- Sudan.

ثانياً: فرص ومجالات التعاون الزراعي الحكومي

تتعدد المجالات التي يمكن للحكومة المصرية أن تقدمها للدول الأفريقية في مجالات الزراعة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشر، أو كان بصورة منفردة أو بالاشتراك مع القطاع الخاص وذلك على النحو التالي:

١- **إصدار السياسات وتوفير الآليات لدعم التعاون**

لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار والمشاركة في تنمية القارة تعمل الحكومة المصرية على:

أ- إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا.

ب- تشكيل تحالفات زراعية مع العديد من دول أفريقيا.

ج- تأسيس اتحاد الزراعيين الأفارقة.

د- إقامة وتطوير المجازر في المناطق الحدودية مع الدول الأفريقية.

هـ- قيام وزارة الزراعة واستصلاح الأرضي بتنظيم وعقد العديد من الحوارات واللقاءات النقاشية مع المستثمرين ورجال الأعمال لتحفيزهم على الاستثمار بأفريقيا.

٢- **نقـل التكنولوجيا**

تتمثل أبرز صور الاستثمار الزراعي الحكومي المصري في القارة الأفريقية في إنشاء المزارع النموذجية المشتركة والتي بموجبها تحصل مصر على الأرض من الدولة الأفريقية في مقابل ذلك تقدم مصر دعماً فنياً وعلمياً لنقل وتطبيق التكنولوجيا الزراعية في مجالات عديدة منها: إدخال أصناف، وهجن متميزة للمحاصيل المصرية، والتقاوي، والأسمدة، والمبيدات، والصوب الزراعية، وأنظمة الري المتطورة، بجانب تقديم برامج نقل التكنولوجيا والخدمات الإرشادية في مجالات الإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي، وتتحمل مصر في المقابل مصروفات التشغيل والآلات والمعدات، في حين توفر الدول الأفريقية البنية التحتية وموارد المياه والعمالة الزراعية.

وقد مر إنشاء تلك المزارع بعدة مراحل، حيث بدأت الحكومة المصرية بتنفيذ هذه المزارع منذ عام ١٩٩٧ بإنشاء مزرعة نموذجية بالنيجر على مساحة ٢٠٠ فدان في عام ١٩٩٧، وفى عام ١٩٩٨ تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وجهاز الخدمة المدنية في زامبيا على تشييد مزرعة نموذجية مصرية على مساحة ٦٠٠ فدان في مدينة موبيشي. وفى أعقاب ذلك توقف استكمال إقامة مثل هذه المزارع حتى منتصف ٢٠١٤ حيث وقعت الحكومة المصرية اتفاق تعاون مع دولة مالي لإقامة مزرعة نموذجية مشتركة على مساحة ١٥٠ فدان لإنتاج محاصيل حقلية وزيتية.

وقد شهد عام ٢٠١٥ وضع أساس إقامة مزرعة نموذجية في دولة الكونغو الديموقراطية على مساحة ستة آلاف فدان بمنطقة مينكاو. وفى عام ٢٠١٧ تم التعاون مع الحكومة التنزانية لإنشاء مزرعة سمكية، وأخرى نباتية لإنتاج القمح والأرز، كما تم افتتاح المزرعة المشتركة بتوجو، وفى عام ٢٠١٨ أعلنت وزارة الزراعة المصرية عن تنفيذ مزرعة مشتركة في إرتيريا لتقوية الروابط بين البلدين في المجال

الزراعي، وكذلك تم إقامة مزرعتين في أوغندا وزنجبار، ليبلغ بذلك إجمالي عدد المزارع النموذجية التي تم إنشاؤها ثماني مزارع متميزة.

وتستهدف الحكومة المصرية التوسع في إقامة تلك المزارع النموذجية المشتركة بالدول الأفريقية لتصل إلى ٢١ مزرعة بحلول عام ٢٠٢٢.

وجدير بالإشارة أن الهدف من إنشاء تلك المزارع لا يتوقف فقط عند تقديم الدعم الفني والبحثي والعلمي لهذه الدول ولكنه يمتد إلى فتح أسواق الدول الأفريقية أمام المنتجات الزراعية المصرية لتلك المزارع، وخاصة تقاوي الأصناف والهجن الخاصة بالمحاصيل الحقلية والبستانية من جهة، وتشجيع فرص الاستثمار الزراعي المصري بأفريقيا من جهة أخرى، وبما يساهم في تحقيق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي في أفريقيا، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي لشعوب القارة.

وفى هذا الصدد نود الإشارة إلى ضرورة بذل الحكومة المصرية لمزيد من الجهود تتعدى إقامة المزارع النموذجية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في أفريقيا، إلى الدخول في شراكة مع القطاع الخاص للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة لتمويل مشروعات المزارع النموذجية من الميزانية العامة للدول.

وفى سبيل تحقيق ذلك يمكن للحكومة المصرية المشاركة في إنشاء مراكز للتكنولوجيا الزراعية تتمثل مهمتها في نقل التكنولوجيا المصرية بما يتوافق مع احتياجات وطبيعة الدول الأفريقية، مع العمل على تقديم الدعم الفني والاستشاري للاستثمارات المصرية الخاصة في المجال الزراعي لضمان توجيهها إلى فرص ذات جدوي اقتصادية في الدول الأفريقية المضيفة.

٣- <u>التدريب والتعليم والبحث العلمي</u>

تقدم الحكومة المصرية الدعم التدريبي وتنمية المهارات والقدرات للعاملين بالدول الأفريقية من خلال عدد من الآليات منها:

- المركز الدولي المصري للزراعة التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والذى يتولى تقديم دورات تدريبية في المجالات الزراعية المختلفة منها الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، والتنمية الريفية، والري، والمكافحة المتكاملة للآفات، وتمكين المرأة الريفية ودراسة جدوى وتقييم المشروعات يزيد عددها عن ٥٠٠ دورة تدريبية سنوياً، وذلك للعاملين بعدد من الدول الأفريقية منها زامبيا، وتنزانيا، وزنجبار، ومالي، والنيجر، وتوجو، والكونغو، وأوغندا [(١)]، حيث يتولى هؤلاء المتدربون بدورهم نقل الخبرات المكتسبة من التدريب إلى دولهم بما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

(1) Https://gate.ahram.org.eg/News/2029374.asp.

- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية التابعة لوزارة الخارجية والتي تم إنشاؤها بعد دمج الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية المستقلة حديثا، وبجانب هدف هذه الوكالة الرئيسي في نقل وإيفاد الخبرات والاستشاريين المصريين في المجالات المختلفة وفقا لاحتياجات الدول الأفريقية المستفيدة، فهي تتولى تنظيم الدورات التدريبية لتأهيل الكوادر في مجالات عدة منها الزراعة التي تعد من أهم القطاعات التي يمكن للحكومة المصرية التعاون في إطارها مع الجانب الأفريقي، وتدعم الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية قدرات الأشقاء في القارة الأفريقية بتوليها إقامة الدورات التدريبية بصورة مباشرة، أو بالتعاون مع عدد من الدول المانحة وهيئات التنمية الدولية.
- الدورات التدريبية في مجال التخطيط والتنمية، والتي تقدمها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع معهد التخطيط القومي للشباب والقادة الأفارقة عن أساسيات التخطيط للتنمية، ودراسات جدوي وتقييم المشروعات.
- وزارة الموارد المائية والري، حيث تقوم الوزارة سنويا بتنظيم العديد من الدورات التدريبية القصيرة والمتوسطة المدي مع جميع دول حوض النيل والتي تتم بناء على أولويات واحتياجات هذه الدول، كما تقوم الوزارة بصفة دورية بإرسال العديد من الخبراء والفنيين من الوزارة إلى دول الحوض للتدريب وتقديم الخبرات في مجال الموارد المائية والري.

وفى مجال التعليم خصصت وزارة التعليم العالى ٤٢% من المنح المقدمة خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩ لصالح الدول الأفريقية، إلا أنه لا يزال عدد المتدربين والدارسين محدودا[1]، فقد بلغت نسبة الوافدين في **كليات الزراعة** المصرية حوالي ٢.٥% فقط من إجمالي الوافدين في الكليات النظرية، مع انعدام تواجد الوافدين في الكليات المتخصصة في الثروة السمكية، مما يتطلب من الحكومة المصرية بذل المزيد من الجهد، وتقديم المزيد من الدعم المالي للمنح والبعثات المقدمة من جانبها في ضوء ما تتمتع به مصر من انتشار واسع لكليات ومعاهد الزراعة والثروة السمكية، وذلك بالعمل على التوسع في إنشاء فروع أخرى للجامعات والكليات المصرية في بعض الدول الأفريقية – كما هو الحال بشأن فرع جامعة القاهرة بالسودان الذي تجري بشأنه حاليا المفاوضات لإعادته للعمل مرة أخرى – وهو ما قد يعزز الرؤية المستقبلية لوزارة الزراعة المصرية حول التعاون مع أفريقيا حيث أشارت إلى الرغبة في زيادة عدد المنح التدريبية والتعليمية المتخصصة للكوادر الأفريقية.

ويمكن للحكومة المصرية دعم البحث العلمي في مجال الزراعة والأنشطة والمجالات الداعمة لها من خلال طرح مبادرات، وعقد اتفاقيات ثنائية بين الجامعات ومراكز البحث العلمي ونظيرتها الأفريقية، وهو ما بدأت ثماره بالظهور بالفعل من خلال إطلاق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبادرة إعداد

(1) Https://almalnews.com

استراتيجية الذكاء الاصطناعي لأفريقيا، فضلا عن التعاون الثنائي بين أكاديمية البحث العلمي في مصر والمركز البحثي لجنوب أفريقيا في التخصصات المختلفة مثل الطاقة الجديدة والمتجددة والتي يمكن لقطاع الزراعة الاستفادة من تطبيقاتها. كما حصلت جامعة قناه السويس بالتعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية على موافقة الاتحاد الأفريقي لإنشاء مركز تميز للثروة السمكية بمصر بهدف منح درجات علمية لطلاب الدراسات العليا في تخصص المصايد والمزارع السمكية والتصنيع السمكي[١] .

٤- <u>البنية التحتية</u>

يمكن للحكومة المصرية – في ظل ما تعانيه القارة الأفريقية من ضعف كبير في مقومات البنية الأساسية العامة والزراعية بما يعرقل وتيرة التنمية – المساهمة في تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية في الدول الأفريقية التي تعاني من محدودية البنية التحتية. وقد بدأت بالفعل الحكومة للتخطيط بتنفيذ عدد من تلك المشروعات بالمشاركة مع عدد من الدول الأفريقية أهمها:

- مشروع الربط الملاحي "الإسكندرية– فيكتوريا"، والذى من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على حركة التجارة والصناعة والسياحة على طول الممر الملاحي لدول حوض النيل، ومن المخطط أن يمر المجري الملاحي بين فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط بأربع دول من دول حوض النيل هي مصر وأوغندا وجنوب السودان والسودان، إلا أن كل دول حوض النيل ستستفيد من المشروع الجديد إذ سيزيد من حركة التجارة البينية بينها، ويفتح أسواقا إلى أوربا عن طريق مصر.
- محور "الإسكندرية – كيب تاون"، وهو من أكبر المشروعات التي ستساهم في تنشيط حركة النقل البري بين الدول الأفريقية، وقد تم تدشين هذا المحور، الذي يربط مصر بدول أفريقيا (١٤ دولة) التي تقع على الطريق التجاري البري لهذا المحور، ومنها يمكن الربط بدول البريكس. ويبلغ طول هذا المحور حوالي عشرة آلاف كيلو متر، وقد قامت وزارة النقل المصرية بالفعل بتنفيذ عدد من الطرق البرية الخاصة بهذا المحور. ومن الجهود الحكومية لدعم التعاون في مجال البنية التحتية إنشاء صندوق للاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية بهدف دعم التطور التكنولوجي والتحول الرقمي في القارة.
- التعاون في مجال الموارد المائية. مع محدودية كفاءة إدارة الموارد المائية في العديد من الدول الأفريقية، يمكن للحكومة المصرية تقديم العديد من الخدمات والمشروعات المتعلقة بتحسين كفاءة استخدام المياه وذلك في ضوء خبراتها الكبيرة المتراكمة في هذا المجال. وتقوم فعلا مصر بالمساعدة في إنشاء سدود حصاد مياه الأمطار، وحفر وتجهيز آبار المياه الجوفية، وإقامة محطات مياه الشرب. وقد أقامت مصر بالفعل – على سبيل المثال– نحو خمسة سدود، و١٨٠ بئراً جوفيا في كينيا، و٦٠ بئراً جوفيا في تنزانيا، وعشرة آبار جوفية بإقليم دارفور، فضلاً عن

[1] Https://www.marrowy.com/news/newsEgypt/details/2019

تنفيذ ست محطات مياه شرب جوفية لتوفير مياه الشرب لمواطني مدينة جوبا بجنوب السودان. هذا وتعد شركة المقاولون العرب المصرية من أهم الشركات التي تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي حجم أعمال البنية التحتية بدول القارة الأفريقية، لما لها من خبرة وسمعة جيدة في هذا المجال، حيث تتواجد داخل ٢٣ دولة أفريقية للقيام بمهمة وأعمال الطرق الكبرى – التي تستحوذ على ٧٥% من إجمالي أعمالها – والكباري، وشبكات المياه وغيرها من المشروعات الخدمية.

٥- **التسويق**

يمكن للحكومة المصرية منفردة، أو بالمشاركة مع القطاع الخاص إقامة معارض، ومراكز تسويق بالدول الأفريقية لتسويق نواتج المزارع النموذجية من الحاصلات والتقاوي المنتقاة من جهة، وعرض مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات الزراعية المصرية لتسويقها بالدول الأفريقية، بما يفتح مزيدا من الفرص للتعاون الزراعي المصري الأفريقي.

(٤-٣) آليات تفعيل التعاون الزراعي المصري الأفريقي

- **وجود استراتيجية قومية للتعاون مع الدول الأفريقية**

- إن التعاون المصري الأفريقي في مجال الزراعة لابد أن يكون في إطار استراتيجية قومية للتعاون مع الدول الأفريقية وعودة دور مصر الرائد في أفريقيا يتحدد فيها أدوار أصحاب المصلحة من الوزارات والهيئات والاتحادات وجمعيات المستثمرين، والقطاع الخاص.

- **توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات الزراعية**

- إنشاء مركز للاستثمار الزراعي المصري لخدمة المستثمرين في أفريقيا من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. يتضمن قاعدة بيانات لدعم اتخاذ القرار الاستثماري، وتحديد المشروعات الاستثمارية الزراعية ذات الأولوية من خلال خريطة للاستثمار الزراعي في الدول الأفريقية، ودليل استثماري زراعي للدول الأفريقية الأكثر جذبا للاستثمارات الزراعية، والفرص الاستثمارية المتاحة، بالعديد من تلك الدول موضحا فيه مساحات وأماكن تواجد الأراضي القابلة للاستصلاح والاستزراع من قبل الأفراد أو الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية، ومصادر مياه الري، وأسلوب التصرف في الأراضي سواء بالبيع أو بحق الانتفاع، والحدود القصوى للملكية، وطرق التسعير سواء بالمزاد أو بالبيع المباشر، مدى توفر مشروعات البنية الأساسية اللازمة لتلك الأراضي، وكذا الجهة المسئولة عن إقامتها، وحوافز الاستثمار المقدمة بتلك الدول وغيرها من المعلومات والإحصاءات.
- على الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء القيام بمساعدة أجهزة الإحصاء في الدول الأفريقية على وضع معايير موحدة لجمع البيانات الزراعية وحساب مؤشراتها وتوفيرها حتى يمكن قياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للمستثمر في المجال الزراعي بصورة صحيحة، وذلك

للتغلب على مشكلة نقص البيانات والمعلومات الدقيقة عن النشاط الزراعي اللازمة لصياغة خطط وسبل التعاون في هذا المجال.

- **إتاحة فرص لتمويل الاستثمارات الأجنبية**

- مطالبة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية من خلال الاتحاد الأفريقي بوضع آليات مبتكرة وأدوات تأمين وتسهيلات بنكية لدعم الاستثمار والتجارة في قطاع الزراعة بالدول الأفريقية.
- ضرورة وجود صندوق سيادي مصري للتمويل في أفريقيا بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية يكون ضمن إنجازات مصر في فترة رئاسة الاتحاد الأفريقي، أو أن يتم تخصيص نسبة من استثمارات الصندوق السيادي المصري الذي تم إنشائه مؤخراً لتمويل الاستثمار (وخاصة الزراعي)، ودعم الشركات المصرية العاملة في هذا المجال بالدول الأفريقية.

- **تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومي**

- إتاحة الفرص على نطاق واسع لتعزيز الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ للمشروعات الزراعية الاستثمارية والتجارية بالدول الأفريقية.

- **نشر الخدمات اللوجستية والتسويقية**

- تشجيع القطاع الخاص المصري على تأسيس شركات للتسويق والوساطة بين مصر والدول الأفريقية، على غرار الشركة الوحيدة التي أنشأها قطاع الأعمال المصري لهذا الغرض، على أن يمتد نشاطها إلى المجال الاستثماري بجانب التجاري.
- العمل على استكمال منظومة إنشاء المراكز اللوجستية بالدول الأفريقية ذات الفرص الزراعية الأكبر للتعاون مع مصر وذلك بالعمل على سرعة نشر وتنفيذ مشروع "جسور" لربط قطاع التجارة الخارجية بين مصر وعشرة دول في شرق ووسط أفريقيا من خلال تنظيم رحلات بحرية أسبوعية، وقد تم إطلاق أول رحلة للشحن البحري خلال النصف الأول من شهر أكتوبر من عام ٢٠١٩ بين ميناءي العين السخنة ومومباسا الكيني، ومن المخطط إطلاق المرحلة الثانية من هذا المشروع خلال الربع الثاني من العام الحالي ٢٠٢٠، ويشمل هذا المشروع تقديم خدمات متكاملة تشمل الشحن والنقل البحري والنقل البرى والتخليص الجمركي، ومن المستهدف في إطار هذا المشروع كذلك اختيار بلدين في شرق أفريقيا لإنشاء مستودعين بهما لتقديم خدمات المشروع، وذلك لمواجهة مشكلة نقص المراكز والخدمات اللوجستية بالعديد من الدول الأفريقية.

- **دعم التبادل التجاري المصري الأفريقي**

- إن التوغل الاقتصادي لمصر داخل أفريقيا، أو جذب المستثمرين الأفارقة للاستثمار في مصر يتطلب ضرورة نشر مكاتب التمثيل التجاري في الدول الأفريقية وخاصة دول حوض النيل التي تعاني من ضعف هذا التمثيل (لا يتواجد تمثيل تجارى فيها باستثناء دولتين فقط).

– العمل على فتح السوق المصرية أمام المنتجات الأفريقية، مع العمل على منحها معاملة تفضيلية وتخفيف القيود على الواردات – من الدول المقترح التعاون معها – وخاصة الزراعية والغذائية منها (وذلك في إطار تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية والتي تم إطلاقها في يوليو ٢٠١٩ والتي ستعزز التجارة البينية الأفريقية).

▪ **نقـل التكنولوجية وتطـوير نظـم الإنتـاج**

– تشجيع مراكز الأبحاث والجامعات المصرية على إجراء بحوث تشاركية مع مثيلتها بالدول الأفريقية تساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير نظم الري ونظم الإنتاج والاستهلاك الزراعي المستدامة بالدول محل الاهتمام.

▪ **دعم وتحفيـز الحكومة للمستثمرين المصريين بالدول الأفريقية**

– على الحكومة المصرية تقديم كافة أشكال الدعم الممكنة للمستثمرين المصريين بالدول الأفريقية حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الشرسة من الشركات الأجنبية وخاصة الشركات الصينية والهندية التي تتمتع بدعم كبير من قبل حكوماتها لغزو القارة الأفريقية.

– سرعة الانتهاء من إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا وذلك لتشجيع المستثمرين المصريين على توجيه استثماراتهم لأفريقيا.

– تشجيع القطاع الخاص المصري على إنشاء جمعيات غير حكومية للمستثمرين ورجال الأعمال في الدول المقترحة – أسوة بجمعية مستثمري السعودية في أثيوبيا، واتحاد المهندسين الزراعيين الأفارقة – تتولى التعريف والترويج بفرص الاستثمار في هذه الدول، وعقد اتفاقيات الشراكة ما بين الحكومة والمستثمرين في هذه الدول.

▪ **توسيـع نطـاق ومجـالات التعاون المصري الأفريقي**

– يجب ألا يقتصر التعاون المصري الأفريقي مع الدول المقترحة على الجانب الزراعي فقط، ولكنه يجب أن يمتد ليشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، بمعنى العمل على تكامل منظومة التعاون بين مصر وهذه الدول.

– التأكيد على أهمية أن يقترن الاستثمار المصري في المجال النباتي أو الحيواني بالدول الأفريقية بالعمل على نقل التكنولوجيا والنظم الإدارية المتطورة والخبرات التسويقية التي تفتقر إليها العديد من الدول الأفريقية.

– التوسع في تقديم المعونة الفنية والتكنولوجية والتدريبية والإرشادية للأشقاء الأفارقة في مجال الزراعة، ونشر منظومة المزارع النموذجية التي تتبناها وزارة الزراعة المصرية بالدول الأفريقية المقترحة وخاصة بتلك التي تتواجد مع مصر في التجمعات الاقتصادية الأفريقية، وتلك التي تتواجد بمنطقة القرن الأفريقي. والعمل على نشر نتائج تلك المزارع على المستثمرين المصريين لتحفيزهم على الاستثمار بتلك الدول.

- إن حماية الأمن القومي وحدود مصر وحماية مواردها، ومواجهة الإرهاب الذي تعاني منه دول الجوار وجوار الجوار والذى يمكن أن يأتي عبر الحدود إلى مصر، وكذا مواجهة الهجرة غير الشرعية التي تواجهها مصر من الدول الأفريقية تتطلب ضرورة التعاون والتنسيق المشترك بين مصر والدول الأفريقية للحد من تلك التهديدات من خلال عقد اتفاقيات تعاون بناء بينها في إطار الاتحاد الأفريقي، أو الإطار الثنائي.
- استخدام القوى الناعمة للدولة المصرية ممثلة في الكيانات التعليمية والإعلامية والدينية الكبرى على غرار الأزهر والكنيسة المصرية لتعزيز حلقات التواصل بين مصر والدول الأفريقية واستعادة دورها الريادي.
- في ضوء تصدير الدول الأفريقية للعديد من منتجاتها الزراعية والغذائية في صورتها الخام، على مصر بالتعاون مع تلك الدول العمل على تصنيع تلك المنتجات، بجانب تصنيع المعدات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي، بما يعظم المنافع والعوائد المتحققة، ويساعد على تنمية سلاسل القيمة المضافة وجذب المزيد من الاستثمارات لتصنيع تلك المنتجات.
- التعاون المشترك بين مصر ودول القارة المقترح التعاون معها في مجالات الحوكمة ومحاربة الفساد من خلال تبادل الخبرات والتدريب والتأهيل من قبل الأجهزة المعنية لنشر ثقافة الحوكمة والقضاء على الفساد بما يشجع إقبال المستثمرين على تلك الدول، وفي هذا الإطار أعلنت مصر في منتصف عام ٢٠١٨ الانتهاء من إنشاء المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب لدول تجمع الساحل والصحراء، وذلك في إطار حرصها على دعم الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب وسيادة الأمن والاستقرار بتلك الدول.
- العمل على تأسيس حوار استراتيجي مصري – أفريقي وفق صيغ جديدة مبنية على أسس إقامة شراكة حقيقية بين مصر والدول الأفريقية قائمة على المصالح الاستراتيجية المشتركة.

▪دعم الاستثمار في مجال البنية التحتية

- افتقار العديد من الدول الأفريقية للطرق والنقل بأنواعه البرى والبحري والجوي والتسهيلات التسويقية الزراعية يحتاج إلى مواجهة واقتحام سريع لإعداد البنية التحتية المناسبة لذلك والتواصل مع القطاع الحكومي بالدول الأفريقية لمعرفة خططه في هذا المجال. ويمكن الاستفادة من كافة الآليات المتاحة لتحقيق ذلك، ومنها تشجيع الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والدولية لتوفير التمويل المستدام لتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

▪الاطلاع على التجارب والنماذج الناجحة

- أهمية الاطلاع على التجارب والنماذج الناجحة للاستثمار الزراعي الإنتاجي والتجاري بالدول الأفريقية واستخلاص دروسها والبناء عليها، بما يؤدى إلى تعزيز التعاون ونجاح المشروعات الاستثمارية المصرية بالدول المقترح التعاون معها.

موجــز ونتائج الدراسة

انطلاقا من الوضعية الجيوسياسية، والجذور التاريخية تأتي الأهمية القصوى لإعادة تعزيز وترسيخ أواصر التعاون المصري مع مختلف دول القارة الأفريقية وفق أسس من المصالح المشتركة، والعلاقات والمشروعات ذات المنافع المتبادلة والمتكافئة.

ورغم ما تحوذه الدول الأفريقية من الموارد الطبيعية الزراعية، وتنطوي عليه من فرص وإمكانيات كامنة غير مستغلة للتنمية والتطوير، فإن الغالبية العظمى من تلك الدول تعاني من هشاشة الأوضاع الزراعية، والتغذوية، والأمن الغذائي، والفقر الريفي. ومن جهة أخرى، فقد أصبحت مصر تواجه تحديات غير مسبوقة فيما يتعلق بمواردها المائية، وإلى حد كبير أيضا في مواردها الأرضية الزراعية، الأمر الذي أصبح يستلزم توجيه أكبر قدر ممكن من الاهتمام بالتعاون الزراعي مع الدول الأفريقية.

وإذا كانت دول القارة جميعها – أو بعضها – تعتبر ميدانا خصباً لمختلف أشكال ومجالات التعاون الاستثماري الزراعي، فإن هذه الدراسة تستهدف استكشاف ورصد أهم الفرص والمجالات الإنتاجية والخدمية المختلفة للتعاون الزراعي لمصر مع بعض الدول الأفريقية ذات الفرص الاستثمارية الزراعية والميزات التنافسية المعززة لهذا التعاون، كما تسعى الدراسة إلى طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لتفعيل مجالات التعاون، الأمر الذي قد يسهم في إيجاد فرص وحلول لمحاربة التحديات التي تعاني منها الزراعة المصرية من جهة، وتعزيز العلاقات بين مصر والدول الأفريقية، بما يعود بالنفع على الطرفين اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا من جهة أخرى.

تشتمل الدراسة الحالية على أربعة فصول بخلاف الملخص والنتائج والتوصيات، حيث تناول الفصل الأول الاهتمامات الدولية في أفريقيا من منظور الأمن القومي، مع الإشارة إلى الزراعة، واستعرض الفصل الثاني الأوضاع الراهنة لقطاع الزراعة في أفريقيا، ونظراً للطبيعة الخاصة لقطاع الموارد السمكية، فقد تم تناوله في فصل منفصل، وهو الفصل الثالث والذى يحمل عنوان "التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية". أما الفصل الرابع فتناول فرص ومجالات التعاون الزراعي وسبل وآليات تفعليه.

واستهدف الفصل الأول بيان الأهمية الاستراتيجية (السياسية، والأمنية، والزراعية) للقارة الأفريقية ليس فقط لمصر، بل للعرب والدول الكبرى العالمية، حيث خلص هذا الفصل إلى أن هناك صراعا وحربا باردة بدأت في أفريقيا بين الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وفرنسا، والهند، وانضم إلى الصراع إسرائيل، ومنتظر أن تلحق روسيا بهذا الصراع للاستحواذ على مناطق نفوذ في القارة، وذلك نظراً لما تذخر به القارة من موارد طبيعية ممثلة في الأراضي، والمياه، فضلاً عن البترول والغاز الطبيعي، والمعادن المختلفة. وقد كشف هذا الفصل عن اتجاه العديد من دول العالم إلى الاستحواذ على

الأراضي الزراعية في أفريقيا، حيث بلغت المساحة التي تم الاستحواذ عليها عام ٢٠١٦ نحو ١٠ مليون هكتار، تمثل ما يقرب من ٣٧.٤% من إجمالي الأراضي الزراعية التي تم التعاقد عليها في العالم، وتتركز هذه المساحة في كل من السنغال، وتنزانيا، وليبريا، وأثيوبيا. تستخدم نحو ٢١% من تلك الأراضي في إنتاج محاصيل الطاقة، و٣٨% في إنتاج محاصيل الغذاء، و٩% في الإنتاج الحيواني. وباقي المساحة تستخدم في أغراض أخرى غير زراعية.

ونظراً لما تمثله منطقة القرن الأفريقي من أهمية استراتيجية بمفهوم الأمن، والأمن القومي، فإن ذلك جعل الصراع بين الدول على التواجد هناك على أشده، فأمريكا لها قواعدها العسكرية، والصين كذلك، وفرنسا، وتركيا، وإيران، وغيرها من الدول الأجنبية والعربية، وذلك بغرض الهيمنة والسيطرة، وبحجة حماية الممرات والطرق التجارية، وبخاصة البحرية.

وقد أكد هذا الفصل على أنه ليس من قبيل النافلة، أو من قبيل الرفاهية أن تكون أفريقيا لمصر ذات شأن كبير وذات أهمية استراتيجية تتجاوز أهداف واستراتيجيات باقي دول العالم، بحكم أن مصر دولة أفريقية، ونهر النيل مصدره أفريقيا، والأمن القومي المصري مرتبط بأفريقيا، كما أن التوسع الاقتصادي وحل مشكلة الأمن الغذائي لمصر تمثل أفريقيا الباب الواسع والأمثل لها. وإذا أضفنا إلى ما سبق اعتبار الأمن القومي الشمولي الذي يتضمن مكافحة الإرهاب، ووقف ومنع الهجرة غير الشرعية، وحماية الحدود، وعدم تعريض أمن البلاد للمخاطر من قبل الأعداء، فإن أفريقيا هي الأهم بالنسبة لمصر، أكد هذا الفصل كذلك على أمرين، الأهمية السياسية لأفريقيا لكونها تشكل ٢٥% من القوة التصويتية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أمر امتلاك إحدى الدول الأفريقية عضوية دائمة في مجلس الأمن آت في قادم الأيام، الأمر الذي يزيد من أهمية أفريقيا لمصر.

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد كشف عند استعراضه للموارد الزراعية في أفريقيا عن أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة تقدر على مستوى القارة بنحو ١٨٧ مليون هكتار، يتركز ٦٢% منها في عشر دول فقط، وتقدر هذه المساحة بما يقرب من ثلاثة أمثال المساحات المزروعة. تنتمي جميع دول شمال أفريقيا للدول ذات الندرة المائية، أما دول وسط أفريقيا فجميعها باستثناء تشاد تنتمي إلى الدول ذات الوفرة المائية المرتفعة، وبالنسبة لدول جنوب وشرق أفريقيا فهي تتوزع ما بين دول مهددة بالندرة المائية (٨ دول)، ودول في حالة ندرة مائية (٣ دول)، ودول ذات وفرة مائية أو وفرة مائية مرتفعة (٦ دول).

أوضح هذا الفصل كذلك أن سكان أفريقيا قدر عددهم عام ٢٠١٧ بنحو ١.٢٤ مليار نسمة، وأن معدل نمو السكان يعتبر الأعلى بين مختلف القارات، وتصل نسبة السكان الريفيين على مستوى القارة إلى نحو ٥٧.٢% من إجمالي السكان، تتراوح هذه النسبة بين ٤٠% – ٨٠% بين دول القارة. وتعد مستويات الدخول في القارة الأدنى عالميا، حيث تصل إلى ٣٠% من المتوسط العالمي. كما تأتي غالبية الدول الأفريقية ضمن فئة الدول ذات مستوى التنمية المنخفض، وتتسع دائرة الفقر لتشمل غالبية الدول الأفريقية، وتنتشر الأمية بين سكانها بنسب ترتفع كثيراً عن المعدل العالمي.

وفيما يتعلق بدور الزراعة الأفريقية في التنمية كشف هذا الفصل أن القيمة المضافة للزراعة تساهم بنحو ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القارة، وما زال يغلب على الزراعة الأفريقية نمط الزراعة التقليدية، نظراً لاعتماد أغلبيتها على الأمطار، فضلاً عن انخفاض معدلات استخدام المدخلات الزراعية الداعمة لزيادة مستويات الإنتاجية، كما يستوعب قطاع الزراعة النسبة الأكبر من القوة العاملة في غالبية الدول الأفريقية، وقد انعكس ذلك في انخفاض القيمة المضافة للعامل الزراعي على مستوى القارة كثيراً عن مثيلتها بباقي القارات.

استعرض هذا الفصل كذلك أهم المشاكل والمحددات التي تواجه التنمية الاقتصادية والزراعية في القارة الأفريقية والتي تمثلت في: العوامل المناخية السائدة، والآثار المترتبة على التغيرات المناخية، والطبوغرافيا والتضاريس، والتباين الحاد في توزيع السكان بين دول القارة، وارتفاع معدل النمو السكاني، وتراجع ترتيب معظم الدول في مؤشر التنافسية العالمي، وضعف معدلات الادخار والاستثمار المحلي، وانتشار النزاعات والصراعات داخل، وبين العديد من دول القارة، ونقص المرافق والبنيات الأساسية.

وباستعراض أوضاع الإنتاج الزراعي بالقارة تبين أن النسبة الغالبة بين المزارع الأفريقية (حوالي ٨٠% منها) هي مزارع ذات سعات محدودة، ولذا تنخفض مستويات إنتاجية الهكتار من غالبية المحاصيل، وأن نصف الإنتاج النباتي بالقارة يتمثل في الدرنات والحبوب. ورغم أهمية ووفرة الثروة الحيوانية بالقارة، إلا أنها لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل.

كما أن التجارة الخارجية الزراعية للقارة لا تزال ضعيفة ففي عام ٢٠١٧ لم تتجاوز نسبتها ٤.٩% من القيمة الإجمالية للتجارة الزراعية العالمية، يتركز ما يقرب من ٤٠% من جملة قيمة التجارة الزراعية للقارة في دول الشمال الأفريقي الخمس.

أوضح هذا الفصل كذلك وجود العديد من العناصر الإيجابية التي من شأنها إتاحة فرص التنمية الزراعية بالقارة منها: الإمكانيات الكامنة لزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الزراعي، والمساحة الكبيرة من الأراضي الزراعية، والإمكانيات الواسعة لاستخدام الموارد المائية المتاحة في الزراعة، وتوفر العمالة الرخيصة، والثروات الكبيرة من الموارد الغابية والرعوية التي يمكن من خلال الإدارة الرشيدة لها استغلالها بصورة أفضل. ويضاف إلى ذلك ارتفاع العائد على الاستثمار الزراعي في أفريقيا مقارنة بالعديد من القارات والمناطق الأخرى، ووجود أعداد هائلة من الخبراء والباحثين والفنيين في مختلف مجالات التنمية الزراعية، بجانب ما تشهده القارة من اهتمام غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة في مجال تحسين البنيات الأساسية وروابط النقل وبخاصة الموانى والطرق.

وقد أكد هذا الفصل على أن استغلال هذه الإمكانيات والفرص يظل مشروطا بالإرادة الوطنية للدول الأفريقية في إدارة واستغلال الثروات والفرص المتاحة، وإتاحة الفرص أمام المستثمرين بشفافية.

واسترشاداً بما توافر في هذا الفصل من البيانات والمعلومات تم اقتراح قائمة من عشرين دولة من الدول ذات الأولوية للتعاون والاستثمار الزراعي المصري الأفريقي وفقا لما يتوفر لديها من إمكانيات موردية مرتفعة من الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية.

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد أكد على أهمية التعاون المصري الأفريقي في مجال الثروة السمكية، نظراً لما يواجه استدامة الإنتاج السمكي والأمن الغذائي من الأسماك في كل من مصر والعديد من الدول الأفريقية من معوقات ومحددات من جهة، ولما تملكه الدول الأفريقية من وفرة في الموارد السمكية، وما تملكه مصر من خبرات في مجال الصيد والاستزراع السمكي والقطاعات المساعدة (مثل بناء سفن الصيد، وتصنيع الأسماك، والمفرخات السمكية، وصناعة الأعلاف، بالإضافة إلى مراكز ومعاهد وكليات الثروة السمكية) من جهة أخرى. ومن ثم فإن تكامل القدرات المالية، والمادية، والفنية، مع الموارد المائية الكبيرة التي تتمتع بها دول القارة سيساهم في مواجهة مشاكل الأمن الغذائي وتحديات التنمية المستدامة للموارد السمكية في القارة.

استعرض هذا الفصل كذلك الوضع الراهن للموارد السمكية في أفريقيا، وتطور إنتاج المصايد الطبيعية والمزارع السمكية، وتطور الاستهلاك من الأسماك، والتجارة الخارجية السمكية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه كلا من قطاع المصايد السمكية وقطاع الاستزراع السمكي، وأهمها التغيرات المناخية، والصيد المفرط وغير القانوني، والتدهور البيئي، ونقص عناصر البنية الأساسية، وعدم توفر زريعة وإصبعيات الأسماك، وارتفاع تكاليف مدخلات الاستزراع السمكي خاصة الأعلاف.

استعرض هذا الفصل كذلك الوضع الحالي لمصايد الأسماك والمزارع السمكية في دول حوض النيل، واستهلاك تلك الدول من الأسماك، وحجم تجارتها الخارجية، وكذا أهم التحديات التي تواجه تنمية واستدامة إنتاجها السمكي.

في ضوء استعراض الإمكانيات والفرص والتحديات التي تواجه الإنتاج السمكي بأفريقيا، طرح هذا الفصل نماذج من بعض الدول الأفريقية التي يمكن لمصر التعاون معها في مجال الثروة السمكية، ومجالات التعاون مع كل منها، وهي:

- غانا: ويمكن التعاون معها في مجال تصنيع الأعلاف، والمفرخات، والتدريب والتعليم وخاصة لمزارعي الأقفاص، ويمكن للأجهزة المصرية تقديم تلك الخدمات لما لها من باع وخبرة كبيرة في هذه المجالات. كما يمكن إقامة مشروع استرشادي مشترك يتكون من: مفرخ للبلطي، وأحواض تربية، وبحوث لتطوير قطاع الاستزراع السمكي.
- إريتريا: وتتركز مجالات التعاون معها في تفعيل اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين كل من الجانب الإرتيري، والجانب المصري لحماية البيئة البحرية، وإجراء البحوث، وتبادل المعلومات والخبرات، وزيادة حجم التجارة البينية، وتصنيع الأسماك ومنتجاتها.

- تنزانيا: ويمكن التعاون معها في مجالات استزراع الجمبري البحري، والاستزراع السمكي واستزراع خيار البحر، وإقامة مفرخات، وإنشاء مصانع للأعلاف، ومصنع لتجهيز المنتجات السمكية.
- أوغندا: وأهم مجالات التعاون معها هي العمل على تعظيم إنتاج الأسماك سواء للتصدير من المصايد الطبيعية، أو المزارع السمكية من خلال المشروعات القائمة التي تنفذها وزارة الموارد المائية والري المصرية بالأراضي الأوغندية، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية الأوغندية.

وقد أكد هذا الفصل على وجود العديد من الدول الأفريقية الأخرى التي يمكن لمصر التعاون معها في مجال الثروة السمكية، وهذا يتطلب إجراء مزيد من الدراسات حول تطور الإنتاج من المصادر السمكية، والتجارة الخارجية من الأسماك ومنتجاتها، ومدى وفرة مدخلات المزارع السمكية، والإطار المؤسسي والتنظيمي والتشريعي ذات العلاقة، بجانب إمكانيات ومحددات وفرص تنمية الإنتاج السمكي بالدول الأفريقية.

استعرض الفصل الرابع فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيلة، حيث استهل هذا الفصل بعرض بعض القضايا العامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الزراعة، ومنها دوافع هذا الاستثمار عامة، وفي مصر خاصة، وسبل مواجهة مشكلة محدودية الموارد المائية والفجوة الغذائية في مصر، وملامح ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة في أفريقيا، وذلك بجانب الفوائد التنموية لهذا الاستثمار، وسبل تعزيز العلاقة بين المستثمر الأجنبي والبلد الأفريقي المضيف.

ونظراً لوجود العديد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والسياسية المحددة والمحفزة للتعاون والاستثمار المصري الزراعي بأفريقيا سعت الدراسة، في سبيلها لاختيار أولويات الدول الأفريقية ذات الميزة النسبية والتنافسية التي يمكن للمستثمر المصري التعاون معها زراعيا، إلى رصد وتحليل ١٣ عاملاً ومؤشراً من تلك العوامل، وهي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، والموارد المائية، والثروة الحيوانية، وحجم السوق، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي، والفساد والبيروقراطية، ومستوى التنمية البشرية، والاستقرار السياسي، ونسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الزراعي، والبعد الثقافي، والاكتفاء الذاتي من الغذاء، والتكتلات الاقتصادية.

وفى ضوء قيم مؤشرات تلك المحددات بالدول الأفريقية العشرين المقترحة بالفصل الثاني من الدراسة تم ترتيب أهم الدول المستهدفة للاستثمار الزراعي المصري الأفريقي، وجاء في مقدمتها (وعلى الترتيب) زامبيا، غانا، بوركينافاسو، كينيا، أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، أنجولا، ساحل العاج، رواندا، موزمبيق، والسودان. وباستثناء دولة أنجولا تتوزع تلك الدول بين منطقه شرق أفريقيا(سبع دول)، وغرب أفريقيا (أربع دول) وهما أكثر المناطق الأفريقية جذباً للاستثمار الزراعي.

وبجانب استعراض الدراسة لأهم الزراعات المنتشرة، ولأهم محفزات الاستثمار الزراعي في الدول المقترحة، رصدت الدراسة أهم فرص التعاون والاستثمار الزراعي المصري لكل من القطاع الحكومي والخاص في الدول المشار إليها. بالنسبة للقطاع الخاص تمثلت أهم الفرص الاستثمارية على النحو التالي: بالنسبة لدولة زامبيا تمثلت الفرص في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، والزيتية، والقطن، وفى غانا يمكن استيراد الكاكاو والبن والأخشاب، والمشاركة في زراعة وتصنيع تلك المنتجات، وتتمثل أهم فرص التعاون في بوركينا فاسو في زراعة محاصيل القطن والسمسم والأرز والذرة وفول الصويا، بالإضافة للثروة الحيوانية.

أما كينيا فتمثلت الفرص المتاحة بها في زراعة القمح، والذرة الصفراء وفول الصويا، وتجهيز وتعبئة الشاي ومنتجات الألبان، بجانب صناعة الأعلاف والإنتاج الحيواني، ويمكن تصدير تلك المنتجات إلى مصر. أما الفرص الاستثمارية في إثيوبيا فيأتي في مقدمتها الثروة الحيوانية، وزراعة محاصيل الزيوت والحبوب والبقوليات ومحاصيل التوابل، كما يمكن إقامة صناعات على العديد من تلك المحاصيل، وصناعة اللحوم ومنتجاتها، وتتمثل أهم الفرص الزراعية بأوغندا في زراعات الشاي وقصب السكر والأرز والمحاصيل الزيتية التي يمكن إقامة أنشطة صناعية وتجارية على العديد منها، وذلك بجانب تربية الماشية وإنتاج اللحوم وتصديرها لمصر، وفى تنزانيا تتمثل الفرص في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، والمحاصيل الزيتية التي يمكن إقامة صناعات عليها، واستيراد البن والشاي واللوبيا.

وفى ساحل العاج يمكن إقامة مصانع للكاكاو والبن وزيت النخيل وتصدير تلك المنتجات لمصر، وفى رواندا يمكن الاستثمار في تجارة المحاصيل التصديرية كالشاي والبن، وزراعة بعض المحاصيل الغذائية مثل الأرز والذرة والفول. وتتمثل أهم الفرص في موزمبيق في زراعة المحاصيل الاستراتيجية والفول السوداني، والقطن، وتصدير بعضها. أما السودان فتتمثل أهم الفرص الاستثمارية بها في تصنيع الزيوت النباتية، والمنتجات الحيوانية، بجانب زراعة محاصيل القمح والأرز والذرة والقطن والمحاصيل الزيتية. هذا وقد استعرضت الدراسة نماذج من حوافز الاستثمار التي تمنحها بعض هذه الدول للمستثمر الأجنبي.

وبالنسبة لفرص ومجالات التعاون الزراعي الحكومي رصدت الدراسة ذلك فيما يلى: إصدار الحكومة المصرية للسياسات وتوفير الآليات الداعمة لهذا التعاون، ونشر المزيد من المزارع النموذجية بالدول الأفريقية لنقل وتطبيق التكنولوجيا الزراعية، وتقديم الخدمات الإرشادية في المجالات المختلفة، وتقديم الدعم التدريبي لتنمية المهارات والقدرات للعاملين بالدول الأفريقية، والمشاركة في تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية وخاصة تلك المتعلقة بالطرق والنقل، وذلك بجانب المشاركة مع القطاع الخاص في إقامة مراكز تسويق ومعارض للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، والمعدات والآلات الزراعية بالدول الأفريقية.

اختتم هذا الفصل باستعراض مقترح حول آليات تفعيل التعاون الزراعي المصري الأفريقي وأهمها ما يلى:

- أن التعاون المصري الأفريقي في مجال الزراعة لابد أن يكون في إطار استراتيجية قومية للتعاون مع الدول الأفريقية.
- العمل على توفير المعلومات والبيانات الإحصائية وذلك بإنشاء مركز للاستثمار الزراعي المصري لخدمة المستثمرين في أفريقيا من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، يتولى توفير البيانات والمعلومات، وإعداد خريطة ودليل للاستثمار الزراعي للدول الأفريقية الأكثر جذبا للاستثمارات الزراعية، بجانب قيام جهاز التعبئة العامة والإحصاء بمساعدة أجهزة الإحصاء في الدول الأفريقية على وضع معايير موحدة لجمع البيانات الزراعية وحساب المؤشرات وتوفيرها للمستثمرين.
- إتاحة فرص لتمويل الاستثمارات المصرية بأفريقيا بإنشاء صندوق سيادي مصري، للتمويل في أفريقيا بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، ومطالبة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية من خلال الاتحاد الأفريقي بتوفير آليات مبتكرة للتمويل وتسهيلات بنكية لدعم الاستثمار والتجارة في قطاع الزراعة بالدول الأفريقية.
- إتاحة الفرص لتعزيز الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ للمشروعات الاستثمارية الزراعية بالدول الأفريقية.
- نشر الخدمات اللوجستية والتسويقية، والعمل على استكمال منظومة إنشاء المراكز اللوجستية بالدول الأفريقية ذات الفرص الزراعية الأكبر للتعاون مع مصر على غرار ما تم مع كينيا، وتشجيع القطاع الخاص المصري على تأسيس شركات للتسويق والوساطة بين مصر والدول الأفريقية.
- دعم التبادل التجاري المصري الأفريقي بالعمل على فتح السوق المصرية أمام المنتجات الأفريقية وتخفيف القيود على الواردات منها ومنحها معاملة تفضيلية، والعمل على نشر مكاتب التمثيل التجاري بالدول الأفريقية وخاصة في دول حوض النيل.
- تشجيع مراكز الأبحاث والجامعات المصرية – بتوجيه من الدولة – على إجراء بحوث تشاركية مع مثيلتها بالدول الأفريقية تساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير نظم الري، ونظم الإنتاج والاستهلاك الزراعي المستدامة بالدول الأفريقية المقترح التعاون معها.
- دعم وتحفيز الحكومة للمستثمرين المصريين بالدول الأفريقية، بالعمل على سرعة الانتهاء من إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في أفريقيا، ودعم وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء جمعيات غير حكومية للمستثمرين بالدول الأفريقية المقترحة – أسوة باتحاد المهندسين الزراعيين

الأفارقة – تتولى الترويج للاستثمار، وعقد اتفاقيات الشراكة ما بين الحكومة والمستثمرين في هذه الدول.

- توسيع نطاق ومجالات التعاون المصري الأفريقي ليشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والأمنية، واستخدام القوي الناعمة للدولة المصرية – الكيانات التعليمية، والإعلامية، والدينية – لتعزيز حلقات التواصل واستعادة دور مصر الريادي بأفريقيا، ونشر المزيد من المزارع النموذجية بالدول الأفريقية، والتعاون المشترك بين مصر والدول الأفريقية في مجالات نشر الحوكمة، ومحاربة الفساد، وحماية الأمن القومي المصري، ومواجهة الإرهاب الذي تعاني منه العديد من الدول الأفريقية.
- دعم الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وأهمها الطرق، والنقل بأنواعه البري والبحري، والتسهيلات التسويقية الزراعية.
- الاطلاع على التجارب والنماذج الناجحة للاستثمار الأجنبي الزراعي الإنتاجي والتجاري بالدول الأفريقية، (وخاصة تجارب الصين والهند) واستخلاص دروسها والبناء عليها بما يساعد على تعزيز التعاون ونجاح المشروعات الاستثمارية المصرية بالدول الأفريقية المقترح التعاون معها.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠١١.

٢- الاتحاد الأفريقي، الوحدة الدراسية، الاتحاد الأفريقي (المنهج) أبريل ٢٠١٩.

٣- أشرف شتولي، التغلغل الأمريكي في أفريقيا، المرصد الجزائري – الجزائر، أكتوبر ٢٠١٧.

٤- أكباش، انبعاث الاستعمار الفرنسي لأفريقيا من جديد، مترجم، قراءات أفريقية– لندن، أغسطس ٢٠١٩.

٥- أميمة سعودي، مصر وأفريقيا، مشروعات تنموية واعدة، هيئة الاستعلامات – القاهرة ٢٠١٩.

٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩.

٧- البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية /https://info.worldbank.org/governance/wgi

٨- جين هاريغان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، مترجم، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت، أكتوبر ٢٠١٨.

٩- حسن الحسناوي، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا – الديناميات والانعكاسات، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٦٦.

١٠–حسن سلمان، القرن الأفريقي تحديات الداخل وتدخلات الخارج، مركز القرن الأفريقي للتنمية والبحوث والدراسات، مقديشيو، الصومال، يوليو ٢٠١٩.

١١–حسين خلف الله، تقرير عن قطاع الاستزراع السمكي في تنزانيا وإمكانيات التعاون مع مصر (تقرير غير منشور).

١٢–حكمات العبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة، قطر، العدد ٢٢، ٢٠١٦.

١٣–حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل – مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٧.

١٤–حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، جريدة الأهرام، القاهرة ٢٠١٨.

١٥–رؤية تركية. ٢٠١٥. التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا. دورية محكمة في الشئون التركية والدولية، العدد الرابع.

١٦–سميه عبد القادر، شيخ محمود متولى، موانى القرن الأفريقي: ساحة جديدة للتنافس الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نوفمبر ٢٠١٦.

١٧–الصادق محمود عبد الصادق– ٢٢ مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في أفريقيا، نظره جغرافيا، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد (٢١).

١٨–صقر النور، تحديات السيادة الغذائية في العالم العربي "مصر نموذجا" – الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. /http://arabic.cadtm.org/2017/12/14

١٩–عزمي خليفة، سالي فريد، مصر والدائرة الأفريقية – تنمية شاملة ومستدامة واعدة، سمنار معهد التخطيط القومي، لقاءات الثلاثاء، موسم ٢٠١٩– ٢٠٢٠ أكتوبر، ٢٠١٩.

٢٠-محمد محمود عبد الرحيم، العلاقات الهندية الأفريقية، الاستراتيجية والدوافع، المركز الديموقراطي العربي- برلين- ألمانيا، يناير ٢٠١٧.

٢١-مرفت حقى، اليوم الدولي للمياه وفرص تحقيق التنمية المستدامة، الهيئة العامة للاستعلامات http://sis.gov.eg/Story/135261?lang=ar

٢٢-المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مذكرة حول التعاون العربي الأفريقي (١٩٧٧-٢٠١٣)، سبتمبر ٢٠١٣.

٢٣-منظمة الأغذية والزراعة /http://www.fao.org/economic/ess/investment/credit/en

٢٤-منظمة الأغذية والزراعة http://www.fao.org/faostat/en/#data/Q.

٢٥-منظمة الأغذية والزراعة، استعراض قطاع الاستزراع المائي في أوغندا، ٢٠١٧.

٢٦-منظمة الأغذية والزراعة، آثار تغير المناخ بالنسبة للأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا.

٢٧-منظمة الأغذية والزراعة الفاو، تعزيز فرص عمل الشباب في القطاعات الزراعية والريفية في أفريقيا، الدورة الثلاثون، الخرطوم، فبراير ٢٠١٨.

٢٨-منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد، ٢٠١٨.

٢٩-المنظمة العربية للتنمية الزراعية - التجارة الخارجية للدول العربية من، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، (العدد ٣٦)، ٢٠١٦.

٣٠-المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية ٢٠١٩.

٣١-نجم الدين محمد عبدالله جابر، الوجود الإسرائيلي في أفريقيا، دوافعه وأدواته، مركز الدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية للشئون الصحراوية، الرباط، المملكة المغربية، يونيو ٢٠١٧.

٣٢-نشرة مصر أفريقيا، مصر ودبلوماسية التنمية بين دول حوض النيل، القاهرة، دار الفكر العربي، فبراير ٢٠١٩.

٣٣-نور الدين عفان، البعد العسكري في الاستراتيجية الصينية تجاه أفريقيا، جامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة، الجزائر، ٢٠١٨.

٣٤-هالة جمال ثابت، الفقر في أفريقيا، خصوصيته واستراتيجية اختزاله، مجلة قراءات أفريقية العدد (٢)، ٢٠٠٥.

٣٥-وحدة الدراسات السياسية، النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا- حماية أم جباية؟ مركز سمت للدراسات، المملكة العربية السعودية، مارس ٢٠١٨.

٣٦-وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية،٢٠١٧.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- AFDB The Africa Infrastructure Development Index Statistics Department, 2018.

2- African Development Bank, 2007.

3- Ahmed Barrania & Hosam Nagaty, Fish Trade in Nile Basin Counties, INP, 2007.

4- Bloomberg. 2019. Crisis and Hope: A Country Guide to Africa's Top Political Risks.

5- Cambazoglu, B., & GünesS. 2016."The relationship between foreign exchange rate and foreign direct investment in Turkey". Economics, Management & Financial Markets, 11(1), 284-293.

6- CIA (Central Intelligence Agency), the world -2018 fact book- Land use, September 2015.

7- Corley. M and Gyimah. K. (2005). Civil Wars and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, Journal of African Economies, 14, (2), 270-311.

8- Daniel, Behailu. Large-scale Land Acquisition in Ethiopia, Journal of land Administration in East Africa, Jan, 2015.

9- Development of Aquaculture in Ghana, business Analysis of fish value chain and potential business cases, IMARIS Report, March 2015.

10- FAO, FAO Statistics, world food and Agriculture, Statistical pocketbook, 2018.

11- FAO, Fishery and Aquaculture Statistics 2016.

12- FAO Fishery Country profile, Eritrea, 2016.

13- FAO Fishery Country profile, Ghana, 2016.

14- FAO Fishery Country profile, Tanzania, 2015.

15- FAO, The value of African Fisheries and Aquaculture No, 1093, FIPS, 2015.

16- Global Economic Prospects, Heighted Tensions, subdued Investment, WB Group, June 2019.

17- Green peace, African Fisheries Paradise at Crossroads, Investing Chinese Companies Illegal Fishing Practices in West Africa, May 2015, p. 13-14.

18- http://www.fao.org/faostat.

19- Https://gate.Ahram.org.eg/News/2029374.Asp.

20- https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Africa_Infrastructure_Development_Index.pdf.

21- International Land coalition Africa, Annual Report, 2018.

22- Land Matrix, International Land Deals for Agriculture, Analytical Report 2016.

23- Land Matrix, Transnational Land Deals for Agriculture in the Global South, April, 2012.
24- Mehari, Increasing tension between China and the US will be detrimental to Africa prosperity and peace: New cold war in Africa, Jun. 2019, Doha, Aljazeera Center
25- Mengoub, Fatima. 2018. "Agricultural Investment in Africa: A Low Level … Numerous Opportunities". Policy brief. OCP Policy Center.
26- Msuya, Elibariki. 2007. "The Impact of Foreign Direct Investment on Agricultural Productivity and Poverty Reduction in Tanzania". Kyoto University.
27- NEPAD, Agriculture in Africa, Transformation and Outlook.
28- Odada, E. O , et al. , Mitigation of Environmental Problems in lake Victoria, East Africa Causal Chain and Policy Option Analysis, Ambio. Vol. 33 no 1-2, 2004.
29- OECD Global Forum on International Investment OECD Investment Division, December 2009 www.oecd.org/investment/gfi-8
30- Rihab, Ben Atitallah. Lotfi, Ben Jedidia. 2011. "The institutional and cultural determinants of foreign direct investment in transition countries" Journal of Research in International Business and Management 1(2): 171-182.
31- Shah, Mumtaz. 2016. "The effect of macroeconomic stability on inward FDI in African developing countries". International Journal of Business Studies Review. 1 (1): 1-11.
32- Tatianaa. Y, Firdausb. M, Siregarc, Hermanto. Hariyogad, Himawan. 2015. "Determinant Factors of Agricultural Industry Investment in Province Bengkulu, Indonesia". International Journal of Sciences: Basic and Applied Research 23 (2): 312-323.
33- UNDP, Human Development Indices and Indicators, 2018.
34- United Nation Economic Commission for Africa, UNECA, 2017.
35- World Investment Report,UNCTAD,2018.
36- World Fish Centre, Fish and Fish Security in Africa, 2016.
37- www.oecd.org/investment/gfi-8
38- www.qu.int/maritime

الملاحــق

جدول (١)
المساحة الكلية المنزرعة بالدول الأفريقية

الدول	المساحة(٢) الكلية (ألف كم٢)	المساحة(١) المزروعة بالمحاصيل (مليون هكتار)	المساحات(٢) الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	معامل(١) التكثيف الزراعي	الدول	المساحة(٢) الكلية (ألف كم٢)	المساحة(١) المزروعة بالمحاصيل (مليون هكتار)	المساحات(٢) الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	معامل(١) التكثيف الزراعي
الشمال الأفريقي					أوغنـدا	٢٣٦	٧.٠	٤.٣	٠.٨
مصر	١٠٠١	٥.٧	٢.٩	١.٥	السودان	١٨٦١	١٨.٩	١٣.٦	٠.٩
الجزائر	٢٣٨٢	٣.٨	٧.٥	٠.٤	مدغشقر	٥٨٧	٢.٥	٢.٩	٠.٦
المغرب	٤٤٧	٦.١	٨.٥	٠.٦	الصومال	٦٣٨	٦.٥	١.٠	٠.٥
تونس	١٦٤	٣.٣	٢.٦	٠.٦	روانـدا	٢٧	٢.١	١.١	١.٥
ليبيا	١٧٦٠	٠.٩	١.٨	٠.٤	جنوب السودان	٦٤٤	١.٨		٠.٧
الجنوب الأفريقي					بوروندي	٢٨	١.٣	٠.٩	٠.٨
جنوب أفريقيا	١٢٢١	٤.٩	١٤.٧	٠.٤	أريتريا	١١٨	٠.٧	٠.٦	١.٠
أنجولا	١٢٤٧	٤.٧	٣.٣	٠.٩	موريشيوس	٢	٠.١	٠.١	٠.٨
موزمبيق	٨٠٢	٥.٥	٤.٢	٠.٩	جيبوتي	٢٣	٠٠	٠٠	
مالاوي	١١٨		١.٩	١.٠	جزر القمر	٢	٠.١	٠.١	١.٠
زامبيا	٧٥٣	٤.٠	٥.٢	٠.٦	سيشـــل	٠.٥	٠٠		٠.٩
ناميبيا	٨٢٥	٢.٤	٠.٨	٠.٥	**الغرب الأفريقي**				
بتسوانا	٥٨٢	٠.٤	٠.٤	٠.٥	نيجيـريا	٩٢٤	٥١.٥	٣٠.٠	١.٣
ليسوتو	٣٠	٠.١	٠.٣	٠.٣	غـانا	٢٣٩	٦.٩	٤.٠	٠.٩
سوازيلاند		٠.١	٠.٢		كوت ديفوار	٣٢٢	١٠.٣	٣.٢	١.٤
زمبابوي	٣٩١	٢.٦		٠.٦	النيجر	١٢٦٧	١٧.٤	١٤.٥	١.٥
وسط أفريقيا					بوركينا فاسو	٢٧٤	٧.١	٤.٨	١.٢
ج.الكونغو.د.	٢٣٤٥	٦.٥	٦.٥	٠.٨	مالي	١٢٤٠	٧.٥	٣.٨	١.١
الكاميرون	٤٧٥	٧٠١	٥.٩	٠.٩	السنغال	١٩٧	٢.٧	٢.٤	٠.٨
تشاد	١٢٨٤	٥.٥	٣.٥	١.١	غينيـا	٢٤٦	٤.٥	١.١	١.٢
الكونغو		٠.٤	٠.٥	٠.٦	بنين	١١٣	٣.٣	٢.٦	١.٠
أفريقيا الوسطى	٦٢٣	١.٠	١.٩	٠.٥	توجو	٥٧	٢.٢	٢.٤	٠.٨
الجابون	٢٦٨	٠.٣	٠.٣	٠.٥	سيراليون	٧٢	١.٨	٠.٦	١.٥
غينيا الاستوائية	٢٨	٠.١	٠.١	٠.٥	ليبريا	١١١	٠.٦	٠.٣	٠.٨
ساوتوم	١	٠٠	٠٠	٠.٩	موريتانيا	١٠٣١	٠.٤	٠.٢	٠.٩
الشرق الأفريقي					جامبيا	١٠	٠.٤	٠.٣	١.٠
أثيوبيا	١١٠٤	١٥.٥	١١.٢	١.٠	غينيا بيساو	٣٦	٠.٦	٠.٢	١.٠
تنزانيا	٩٤٥	١٦.٧	٣.٧	١.١	الرأس الأخضر	٤	٠.١	٠٠	١.٤
كينيـــا	٥٨٠	٥.٩	٤.٥	٠.٩	غنيا الجديدة (بابوا)		١.١		١.١

1- FAO, FAO Statistics, world food and Agriculture, Statistical pocketbook.

2- CIA (central Intelligence Agency), The world -2018 fact book- Land use, September, 2015.

جدول (٢)

الموارد المائية، والمياه الجوفية ونصيب الفرد من المياه بالدول الأفريقية

البيـــان	الموارد المائية الفعلية م3/فرد (1)(2005)	المياه الجوفية المتاحة (م3/فرد) (1)(2005)	الاستخدام من المياه (م3/فرد) (1)(2005)	المساحة المجهزة للري (ألف هكتار) (2016) (2)	البيـــان	الموارد المائية الفعلية م3/فرد (1)(2005)	المياه الجوفية المتاحة (م3/فرد) (1)(2005)	الاستخدام من المياه (م3/فرد) (1)(2005)	المساحة المجهزة للري (ألف هكتار) (2016) (2)
الشمال الأفريقي				٧٤٨٠	أوغنـدا	٢٤٧٢	١٣٣٢	١٣	١١
مصر	٧٩٤	١٩	١٠١٣	٣٧١٤	السودان	١٨٧٩	٢٣٧	١١٨٧	١٨٥٥
الجزائر	٤٤٣	٥٤	٢٠١	١٣٦٠	مدغشقر	١٨٨٦٢	٣٤٥٠	٩٣٧	١٠٨٦
المغرب	٩٣٤	٣١٧	٤٣٨	١٥٣٠	الصومال	١٣٠٩	٣٢٧	٣٧٨	٢٠٠
تونس	٤٥٩	٤٣٣	٢٨٥	٤٧٦	روانـدا	٦١٣	٤٦٦	١٠	١٠
ليبيا	١٠٦		٩١٩	٤٠٠	جنوب السودان				٣٨
الجنوب الأفريقي				**٢٢٧٥**	بوروندي	٥٠٩	٣١٤	٣٧	٢٣
جنوب أفريقيا	١١٠٦	١١٩	٣٤٨	١٦٧٠	أريتريا	١٤٦٦	n. a	٨٢	٢١
أنجولا	١٣٠٧٠	٥٥٩١	٢٨	٨٦	موريشيوس				١٧
موزمبيق	١١٢٦٦	٨٦٤	٣٦	١١٨	جيبوتي				١
مالاوي	١٤٠١	١٢٨	٨٨	٧٤	جزر القمر				
زامبيا	٩٦٣٠	٥١٣٧	١٦٧	١٥٦	سيشـــل				-
ناميبيا	٨٩٢١	١٢١٧	١٤٢	٨	**الغرب الأفريقي**				**١٢٩٤**
بتسوانا	٨٠٢٢	١٠٤٨	٨١	٣	نيجيـريا	٢٢٥٢	٧٨٠	٧٠	٢٩٣
ليسوتو	١٦٧٨	٢٣٢	٣٠	٣	غـانا	٢٤٨٩	١٣٠١	٢٧	٣٦
سوازيلاند					كوت ديفوار	٤٧٩٤	٢٥٥٠	٥٩	٧٣
زمبابوي	١٥٤٧	٤٢٨	٢٠٧	١٧٥	النيجر	٢٧١٠	٢٣٣	٢٠٤	١٠٠
وسط أفريقيا				٨٧	بوركينا فاسو	٩٣٣	٧٩٦	٦٦	٥٥
ج.الكونغو.د.	n. a	٨١٥٠	٧	١١	مالي	٧٤٥٨	١٧٨٠	٥٨٢	٣٨٠
الكاميرون	١٧٥٢٠	٦٦٢٩	٦٥	٢٩	السنغال	٣٨١١	٨٠٢	١٦٩	١٢٠
تشاد	٤٨٥٧	١٥٠٣	٣٠	٣٠	غينيـا	٢٦٢١٨	٥١١٤	١٨٧	٩٥
الكونغو	٢١٧٩١٥	٦٧٢٦٨	١١	٢	بنين	٣٥٨٥	٢٩٦	٤٠	٢٣
أفريقيا الوسطى	٣٦٩١٢	١٥٤٩٠	٦	١	توجو	٢٩٣٠	١٢٣١	٣٦	٧
الجابون	١٢١٣٩٢	٥٠٥٦٦	١٠٢	٤	سيراليون	٣٠٩٦٠	١٠٣٠٠	٨٦	٣٠
غينيا الاستوائية	٥١٢٨٢	٢٢٠٩٢	٢٣٢	-	ليبريا	٦٦٥٣٣	١٩٠٢٣	٣٦	٣
ساوتوم				١٠	موريتانيا	٣٨٢٦	١١٢	٦٤٢	٤٥
الشرق الأفريقي				**٤٥٧٧**	جامبيا	٥٤٧٢	٣٨٣	٢٤	٥
أثيوبيا	١٥١٩	٧٠٣	٤٠	٨٠٠	غينيا بيساو	٢٠١٥٦	١١٥٤١	١١٠	٢٥
تنزانيا	٢٤١٦	٨٩٥	٥٧	٣٦٤	الرأس الأخضر				٤
كينيـــا	٩٣٢	١٠٠	٥٢	١٥١	غينيا الجديدة (بابوا)				

1- African Development Bank, African Development Report, 2007.

2- FAO. Statistical Pocket Book, 2018.

جدول رقم (٣)
إجمالي السكان والسكان الريفيين والقوى العاملة الزراعية بالدول الأفريقية

البيـــان	جملة السكان (مليون) (١)	%للسكان الريفيين(٢)	% للقوى العاملة الزراعية(١)	معدل نمو السكان % (٢٠١٥-٢٠٢٠)(٢)	البيـــان	جملة السكان (مليون) (١)	%للسكان الريفيين(٢)	% للقوى العاملة الزراعية(١)	معدل نمو السكان % (٢٠١٥-٢٠٢٠)(٢)
الشمال الأفريقي					أوغنـدا	٧٢.٩	٧٦.٨	٧٠.٤	٣.٢
مصر	٩٧.٦	٥٧.٣	٢٥.٦	١.٩	السودان	٤٠.٥	٦٥.٦	٥٢.٥	٢.٤
الجزائر	٤١.٣	٢٧.٩	١٢.٧	١.٧	مدغشقر	٢٥.٦	٦٣.٥	٧٤.٣	٢.٧
المغرب	٣٥.٧	٣٨.١	٣٧.٧	١.٣	الصومال	١٤.٧	٥٥.٦	٨٦.٢	٢.٩
تونس	١١.٥	٣١.٤	١٣.٧	١.١	روانـدا	١٢.٢	٨٢.٩	٦٦.٩	٢.٤
ليبيا	٦.٤	٢٠.٢	١٦.٨	١.٣	جنوب السودان	١٢.٦	٨٠.٧	٦٤.٤	٢.٧
الجنوب الأفريقي					بوروندي	١٠.٩	٨٧.٣	٩١.٤	٣.٢
جنوب أفريقيا	٥٦.٧	٣٤.٢	٥.٦	١.٢	أريتريا	٥.١		٨٣.٩	
أنجولا	٢٩.٨	٣٥.٢	٥٦.٢	٣.٣	موريشيوس	١.٣	٥٩.٢	٧.٢	٠.٢
موزمبيق	٢٩.٧	٦٤.٥	٧٣.٣	٢.٩	جيبوتي	١.٠	٢٢.٤	٣٠.٥	١.٥
مالاوي	١٨.٦	٨٣.٣	٨٤.٧	٢.٩	جزر القمر	٠.٨	٧١.٢	٥٥.٢	٢.٢
زامبيا	١٧.١	٥٧.٠	٥٣.٣	٣.٠	سيشـــل	٠.١	٤٣.٧		٠.٥
ناميبيا	٢.٥	٥١.٠	٢٠.١	٢.١	**الغرب الأفريقي**				
بتسوانا	٢.٣	٣١.٣	٢٦.٠	١.٨	نيجيـريا	١٩٠.٩	٥٠.٥	٣٦.٣	٢.٦
ليسوتو	٢.٢	٧٢.٣	١٠.٧	١.٣	غـانا	٢٨.٨	٤٤.٦	٤١.٢	٢.٢
سوازيلاند					كوت ديفوار	٢٤.٣	٤٩.٧	٤٨.٩	٢.٥
زمبابوي	١٦.٥	٦٧.٨	٦٧.٤	٢.٣	النيجر	٢١.٥	٨٣.٦	٧٥.٨	٣.٨
وسط أفريقيا					بوركينا فاسو	١٩.٢	٧١.٣	٢٨.٩	٢.٩
ج.الكونغو.د.	٨١.٣	٥٦.١	٨١.٤	٣.٢	مالي	١٨.٥	٥٨.٤	٦١.٦	٣.٠
الكاميرون	٢٤.١	٤٤.٢	٦٢.٠	٢.٦	السنغال	١٥.٩	٥٣.٣	٥٣.٦	٢.٨
تشاد	١٤.٩	٧٧.١	٨٧.٢	٣.٠	غينيـا	١٢.٧	٦٤.٢	٦٧.٧	٢.٦
الكونغو	٥.٣		٣٦.٧		بنين	١١.٢	٥٣.٢	٤١.٣	٢.٧
أفريقيا الوسطى	٤.٧	٥٩.٠	٨٥.٦	١.٦	توجو	٧.٨	٥٨.٨	٣٩.٠	٢.٥
الجابون	٢.٠	١١.٠	٤١.٣	٢.٢	سيراليون	٧.٦	٥٨.٤	٦٠.٦	٢.١
غينيا الاستوائية	١.٣	٢٨.٤	٥٨.٦	٣.٦	ليبريا	٤.٧	٤٩.٣	٤٤.٠	٢.٥
ساوتوم	٠.٢	٢٨.٠	١٨.٤	٢.٢	موريتانيا	٤.٤	٤٧.٢	٧٦.١	٢.٧
الشرق الأفريقي					جامبيا	٢.١	٣٩.٤	٢٧.٢	٣.٠
أثيوبيا	١٠٥.٠	٧٩.٧	٦٩.٠	٢.٤	غينيا بيساو	١.٩	٥٧.١	٨٣.٦	٢.٤
تنزانيا	٥٧.٣	٧٦.٩	٦٧.٢	٣.١	الرأس الأخضر	٠.٥	٣٤.٧	٦٧.٩	١.٣
كينيـــا	٤٩.٧	٧٣.٤	٣٨.١	٢.٥	غينيا الجديدة (بابوا)	٨.٣		٢٠.٧	٢.٥

1- FAO., Statistical Pocket Book, 2018.

2- World Bank. Global Economic Prospects, WB Group, June 2019.

جدول (٤)

الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة للزراعة، والاكتفاء الذاتي الغذائي بالدول الأفريقية

البيـــان	GDP (٢)للفرد US. D ٢٠١٧	الترتيب العالمي وفق GDP للفرد	القيمة المضافة للزراعة في %GDP	القيمة المضافة للعامل الزراعي USD Constant 2016	%(١) للاكتفاء الذاتي الغذائي عدا الأسماك	البيـــان	GDP (٢)للفرد US. D ٢٠١٧	الترتيب العالمي وفق GDP للفرد	القيمة المضافة للزراعة في %GDP	القيمة المضافة للعامل الزراعي USD Constant 2016	%(١) للاكتفاء الذاتي الغذائي عدا الأسماك
الشمال الأفريقي						أوغنـدا	٦٠٠	١٧٧	٢٣	٥٧٥	٩٨.٤
مصر	٣٠١٠	١٢٥	١٢	٥١٠٠	٨٠.٥	السودان	٢٣٧٩	١٣٤	٣٢	٤٢٠٠	٩٢.٩
الجزائر	٣٩٦٠	١١١	١٢	١٤٣٦٩	٥٦.٢	مدغشقر	٤٠٠	١٨٣	٣٢	٢٤٤	١٠.٦
المغرب	٢٨٦٣	١٢٩	١٢	٣١٥٠	٨٥.٢	الصومال			٥٣	٠٠	٧٢.٢
تونس	٣٥٠٠	١٢٠	٩	٨٥٢٦	٨٦.٥	روانـدا	٧٢٠	١٧٢	٢٩	٥٥٧	٩٤.٤
ليبيا	٦٥٤٠	٨٤	١	٠٠	٣١.٩	جنوب السودان	٣٩٠	١٨٥	٤	٠٠	٩٦.٣
الجنوب الأفريقي						بوروندي	٢٩٠	١٨٩	٣٦	١٩٧	٩٦.٦
جنوب أفريقيا	٥٤٣٠	٩٠	٢	٩٨٠٠	١٦.٥	أريتريا			١٧	٠٠	٧٥.٨
أنجولا	٣٣٣٠	١٢١	٨	٠٠	٦٦.٥	موريشيوس	١٠١٤٠	٦٣	٣	١٠١٧٣	٤١.٣
موزمبيق	٤٢٠	١٨٢	٢٣	٤٨١	٧٩.١	جيبوتي	١٨٨٠	١٤٣	٣	٠٠	٨.٧
مالاوي	٣٢٠	١٨٨	٢٣	٣٧٥	٩٢.١	جزر القمر	٧٦٠	١٦٩	٤٢	٢٣٧٧	٥٥.٥
زامبيا	١٣٠٠	١٥٤	٥	٥٩٠	١٣.٨	سيشـــل	١٤١٨٠	٥١	٢	٠٠	٤.١
ناميبيا	٤٦٠٠	١٠١	٦	٦١٠٩	٥٥.٦	**الغرب الأفريقي**					
بتسوانا	٦٨٢٠	٨٠	٢	١٢٤٨	٤٧.٨	نيجيـريا	٢٠٨٠	١٤٠	٢١	٥٧١١	٩١.٦
ليسوتو	١٢٨٠	١٥٥	٥	٢٢٠١	٣٤.٣	غـانا	١٤٩٠	١٤٩	١٨	٢٠٣٦	٣١.٥
سوازيلاند	٢٩٦٠	١٢٧				كوت ديفوار	١٥٤٠	١٤٨	١٩	٢١٠٩	٢٥٥.٨
زمبابوي	٩١٠	١٦٣	١٠	٢٧٤	٤٤.٨	النيجر	٣٦٠	١٨٧	٣٩	٥١٤	٩٨.٥
وسط أفريقيا						بوركينا فاسو	٦١٠	١٧٥	٢٨	١٨٩٠	٩٨.٤
ج.الكونغو.د.	٤٥٠	١٨٠	١٩	٢٤٤		مالي	٧٧٠	١٦٨	٣٧	١٢١٣	٩٤.٢
الكاميرون	١٣٦٠	١٥٢	١٥	٨٢٦	١.٣	السنغال	٩٥٠	١٦٢	١٥	٩٠٧	٦٧.٢
تشاد	٦٣٠	١٧٤	٢٥	١٣٨٥	٩٦.٩	غينيـا	٨٢٠	١٦٥	١٨	٥٦١	٧٩.٤
الكونغو			٩	١٠٠٥	٤٥.٣	بنين	٨٠٠	١٦٦	٢١	١٠٦٨	٦٨.٥
أفريقيا الوسطى	٣٩٠	١٨٤	٣١	٤١١	٠.٢	توجو	٦١٠	١٧٦	٢٥	١٠٥٨	٩٠.٣
الجابون	٦٦١٠	٨٣	٤	٣٨٧٤		سيراليون	٥١٠	١٧٩	٥٨	١١٦٩	٨٧.٠
غينيا الاستوائية	٧٠٦٠	٧٧	٣	١١٧٠	٢٢.٦	ليبريا	٣٨٠	١٨٦	٧٩	٩٦٥	٦٨.٤
ساوتوم	١٧٧٠	١٤٦	١١	٢٣٦٩	٥٣.٨	موريتانيا	١١٠٠	١٥٩	٢٢	١١٧٠	٦٦.١
الشرق الأفريقي		**١٧١**				جامبيا	٤٥٠	١٨١			٦٥.٨
أثيوبيا	٧٤٠	١٧١	٣٤	٥٣٨	٩٨.٥	غينيا بيساو	٦٦٠	١٧٣	٤٣	٧٤٢	٣٥.٣
تنزانيا	٩٠٥	١٦٤	٢٩	٦٦٩	٠.٧	الرأس الأخضر	٢٩٩٠	١٢٦	٨	١٢١٩	١٩.٠
كينيـــا	١٤٤٠	١٥١	٣٣	٢٠١٣	٩٠.٦						

1- Global Economic Prospects, Heighted Tensions, Subdued Investment, WB Group, June 2019..

2- FAO, Statistical Pocketbook, 2018.

جدول رقم (٥)

بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية

البيـــان	الترتيب في تقرير التنافسية الدولي من ١٤١ دولة(١)	الترتيب في تقرير التنمية البشرية من ١٨٩ دولة	% للأمية ١٥سنه فأكثر(٢)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنه) (٢)	الإصابة لكل ١٠٠ ألف من السكان(٢)		% من هم تحت خط الفقر الوطني(٢)	البيـــان	الترتيب في تقرير التنافسية الدولي من ١٣٧ دولة(١)	الترتيب في تقرير التنمية البشرية من ٨٩ دولة	% للأمية ١٥سنه فأكثر(٢)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنه) (٢)	الإصابة لكل ١٠٠ ألف من السكان(٢)		% من هم تحت خط الفقر الوطني(٢)
					السـل	الملاريا							السـل	الملاريا	
الشمال الأفريقي								أوغنـدا	١١٥	١٥٩	٢٩.٨	٥٤.٩	٢٠١	١٨٧	٣٥.٩
مصر	٩٣	١١٦	٢٤.٩	٦١.١	١٤	-	٢٧.٨	السودان	-	١٦٨	٤٦.٥	٥٥.٦	٨٢	٣٥.٣	٤٦.٥
الجزائر	٨٩	٨٢	٢٤.٩	٦٥.٥	٧٠	٥.٥	٥.٥	مدغشقر	١٣٢	١٦٢	٢٨.٤	-	-	٦٤.٤	٧٠.٧
المغرب	٧٥	١٢١	٣٠.٦	٦٦.٣	١٠٣	-	٨.٩	الصومال	-	-	-	٥٠.٠	٢٧٠	٦٠.٢	-
تونس	٨٧	٩١	٢١.٠	٦٦.٣	٣٨	-	١٥.٢	روانـدا	١٠٠	١٥٧	٣١.٧	٥٩.٩	٥٠	٣٩٣	٣٩.١
ليبيا	-	١١٠	-	٦٢.٣	٤٠	-	-	جنوب السودان	-	١٨٦	٧٣.٢	٥٠.٦	١٤٦	١٥٩	٥٠.٦
الجنوب الأفريقي								بوروندي	١٣٥	١٨٥	٣٨.٤	٥٢.٦	١١٨	١٥٦	٦٤.٩
جنوب أفريقيا	٦٠	١١٣	٥.٦	٥٥.٧	٧٨١	١.١	٥٥.٥	أريتريا	-	١٨٢	-	-		١٧.٢	
أنجولا	١٣٦	١٤٩	٣٤.٠	٥٥.٨	٣٧٠	١٢٠	٣٦.٦	موريشيوس	٥٢	٦٦	٧.٣	٦٥.٨	٢٢	-	
موزمبيق	١٣٧	١٨٠	٤٩.٤	٥٢.٢	٥٥١	٣٠٨	٤٦.١	جيبوتي	-	١٧١	-	٥٦.٦	٣٣٥	٩.٦	٢٣.٠
مالاوي	١٢٨	١٧٢	٣٧.٩	٥٦.٢	١٥٩	٢٤٩	٥٠.٧	جزر القمر	-	١٥٦	٥٠.٨	٥٦.٦	٣٥	١.٨	٤٢.٠
زامبيا	١٢٠	١٤٣	١٧.٠	٥٤.٣	٣٧٦	١٩٠	٥٤.٤	سيشـــل	٧٦	٦٢	٦.٠	٦٥.٧	١٥	-	-
ناميبيا	٩٤	١٣٠	١١.٧	٥٥.٩	٤٤٦	٢٩.٣	-	**الغرب الأفريقي**							
بتسوانا	٩١	٩٤	-	٥٧.٥	٣٦٢	٢.٤	-	نيجيـريا	١١٦	١٥٨	٤٨.٩	٤٨.٩	٢١٩	٣٥٠	٤٦.٠
ليسوتو	١٣١	١٦٤	٢٣.٤	٤٦.٤	٧٢٤	-	٥٧.١	غـانا	١١٥	١٥٩	٢٨.٥	٥٦.٤	١٥٦	٢٨٦	٢٤.٢
سوازيلاند	١٢١	-	-				-	كوت ديفوار	-	١٦٨	٥٦.١	٤٨.٣	١٥٣	٢٢٣	٤٦.٣
زمبابوي	١٢٧	١٥٠	١١.٣	٥٤.٤	٢٠٨	٧٧.٩	٧٢.٣	النيجر	١٣٢	١٦٢	٨٤.٥	٥٢.٥	٩٣	٣٧٩	٤٤.٥

تابع جدول (٥)
بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية

البيـــان	الترتيب فى تقرير التنافسية الدولي من ١٣٧ دولة(١)	الترتيب في تقرير التنمية البشرية من ٨٩ دولة	% للأمية ١٥سنه فأكثر(٢)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنه) (٢)	الإصابة لكل ١٠٠ ألف من السكان(٢)		% من هم تحت خط الفقر الوطنى(٢)	البيـــان	الترتيب فى تقرير التنافسية الدولي من ١٣٧ دولة(١)	الترتيب في تقرير التنمية البشرية من ٨٩ دولة	% للأمية ١٥سنه فأكثر(٢)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنه) (٢)	الإصابة لكل ١٠٠ ألف من السكان(٢)		% من هم تحت خط الفقر الوطنى(٢)
					السـل	الملاريا							السـل	الملاريا	
وسط أفريقيا								بوركينا فاسو	١٣٠	١٨٢	٦٥.٤	٥٢.٩	٥١	٤٢٣	٤٠.١
ج.الكونغو.د.	118	١٧٩	٢٣.٠	٥٢.٥	٣٢٣	٢٩٢	٦٣.٩	مالي	١٢٩	١٨٤	٦٦.٩	٥٠.٧	٥٦	٤٦٠	٤٣.٦
الكاميرون	١٢٣	١٥٠	٢٨.٧	٥١.١	٢٠٣	٢٧١	٣٧.٥	السنغال	١١٤	١٦٦	٥٧.٢	٥٨.٨	١٤٠	٤٩	٤٦.٧
تشاد	١٤١	١٨٧	٧٧.٧	٤٧.٢	١٥٣	١٦٨	٤٦.٧	غينيـــا	122	١٧٤	٦٨.٠	٥٢.٢	١٧٦	٣٨٧	٥٥.٢
الكونغو	١٣٩	١٣٨	-	٥٦.٧	٣٧٨	٢٠٥	٤٦.٥	بنين	١٢٥	١٦٣	٦٧.١	٥٣.٥	٥٩	٢٩٧	٤٠.١
أفريقيا الوسطى	-	١٨٨	٦٣.٢	٤٤.٩	٤٠٧	٣١٢	٦٢.٠	توجو	-	١٦٧	٣٦.٣	٥٣.٩	٤٦	٣٦٠	٥٥.١
الجابون	١١٩	١١٥	٢٧.٧	٥٨.٧	٤٨٥	٢٠٦	-	سيراليون	-	١٨١	٦٧.٦	٤٧.٦	٣٠٤	٣٠٣	٥٢.٩
غينيا الاستوائية	١٢٢	١٤٤	-	٥٣.٨	١٨١	٢٣٩	-	ليبريا	-	١٧٦	٥٧.١	٥٤.٥	٣٠٨	٢٣٧	٥٤.١
ساوتوم	-	١٣٧	٩.٩	٦٠.٧	٩٩	١١.٢	٦٦.٢	موريتانيا	١٣٤	١٦١	٥٤.٥	٥٦.٤	١٠٢	٨٨.٥	٣١.٠
الشرق الأفريقي								جامبيا	١٢٤	١٧٤	٥٨.٠	٥٤.٤	١٧٤	١٣٠	٤٨.٤
أثيوبيا	١٢٦	١٧٣	٦١.٠	٥٧.٥	١٧٧	٥٣.١	٢٩.٦	غينيا بيساو	-	١٧٨	٥٤.٤	٥١.٧	٣٧٤	٧٣	٦٩.٣
تنزانيا	١١٧	١٥٩	٢٢.١	٥٦.٥	٢٨٧	١٤٤	٢٨.٢	الرأس الأخضر	١١٢	١٢٦	١٣.٢	٦٤.٥	١٣٧	٠.٧	
كينيـــا	٩٥	١٤٧	٢١.٣	٥٨.٩	٣٤٨	٨٥.٣	٣٦.١								

1- Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2019.

2- UNDP, Human Development Indices and Indicators, 2019.

جدول (٦)

الإنتاج من أهم الحاصلات النباتية في أفريقيا وأهميتها النسبية من العالم (٢٠١٧)

المحصول	الإنتاج (مليون طن)	% من العالم	المحصول	الإنتاج (مليون طن)	% من العالم
الكاسافا	١٧٧.٩٥	٦٠.٩	مانجو وجوافة	٨.٠٥	١٥.٩
اليام	٧٠.٩٨	٩٧.٢	شمام	٢.٠٣	٦.٤
بطاطا حلوه	٢٧.٧٢	٢٤.٦	أناناس	٥.٤٤	١٩.٨
بطاطس	٢٥.٠١	٦.٤	عنب	٤.٩٢	٦.٦
ذره	٨٤.١٥	٧.٤	خضر (جملة)	٧٩.٩١	٧.٣
ذره (خضراء)	١.٧٤	١٤.٨	طماطم	٢١.٤٨	١١.٨
ذره رفيعة	٢٧.٢٢	٤٧.٣	كرنب (وخضر ورقية أخرى)	٣.٣٥	٤.٧
دخــن	١٢.٨٧	٤٥.٢	جزر ولفت	٢.٠٥	٤.٨
أرز	٣٦.٥٦	٤.٧	بازلاء	٧.١١	٩٥.٩
قمح	٢٧.١٥	٣.٥	خيار	١.٥٥	١.٨
شعير	٦.٦١	٤.٥	باذنجان	١.٩٠	٣.٦
ثمار زيت النخيل	١٩.٧٨	٦.٢	باميـــة	٣.١٨	٣٣.٠
زيتون	٣.٧٤	١٧.٩	فلفل أخضر	٣.٣٠	٩.١
فول سوداني	١٢.٣٠	٢٦.١	فلفل وبهار (جاف)	١.٠٢	٢٢.١
سمسم	٣.١٥	٥٦.٩	قلقاس (تارو)	٧.٤٧	٧٣.٠
فول صويا	٣.١٣	٠.٩	بقوليات (جملة)	١٩.٧٢	٢٠.٥
بذرة القطن	٤.١٦	٥.٦	فول ببلدي	١.٣٦	٢٨.١
عباد الشمس	٢.٣٨	٥.٠	فاصوليا جافة	٦.٨٥	٢١.٨
بصل جاف	١٢.١٧	١٢.٤	تبـغ	٠.٧١	١١.٠
بصل أخضر	١.٦٩	٣٢.٩	شاي	٠.٧٥	١٢.٣
قصب السكر	٩٢.١٤	٥.٠	كاجو	١.٧٥	٤٤.٠
بنجر السكر	١٥.٩٣	٥.٣	حبـوب الكاكاو	٣.٦٦	٧٠.٤
فاكهة (جملة)	١٠٩.٤٨	١٢.٦	جوز الهند	٢.١٣	٣.٥
مـوز	٢٠.٠٢	١٧.٦	بن (أخضر)	١.١٤	١٢.٤
موالح	١٩.٦٧	١٣.٤	مطاط طبيعي	٠.٩٥	٦.٧
بطيخ	٦.٢١	٥.٢	لـــوز	٠.٢٨	١٢.٧
تفـاح	٣.١٩	٣.٨			
تمور	٣.٧٤	٤٥.٧			
باباي	١.٤٤	١١.١			
خوخ ونكتارين	١.٠٤	٤.٢			
ليمون وليم	١.٤٦	٨.٥			

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت.

جدول رقم (٧)

التجارة الزراعية الأفريقية عام ٢٠١٧ (أهم الواردات والصادرات)

السلع والمجموعات السلعية	الكمية (1000 طن) والقيمة (مليون دولار)	الواردات	الصادرات	% للصادرات إلى الواردات
		الكمية أو القيمة	الكمية أو القيمة	0.806
إجمالي التجارة	**قيمة**	524551,0	422758,1	0.659
التجارة الزراعية	**قيمة**	82885,0	54654,0	0.560
جملة السلع الغذائية عدا السمك	**قيمة**	70098,9	39247,0	0.057
مجموعة الحبوب	**كمية**	89056,6	5084,1	0.059
مجموعة الحبوب	**قيمة**	24105,2	1432,7	0.021
قمح ودقيق	**كمية**	49626,1	1061,6	0.030
قمح ودقيق	**قيمة**	12077,0	359,1	0.025
أرز	**كمية**	14863,6	369,7	0.012
أرز	**قيمة**	14863,6	180,4	2.693
فواكه وخضروات	**قيمة**	5833,6	15708,5	2.435
موز	**كمية**	384,4	936,2	1.836
موز	**قيمة**	164,7	302,4	23.489
برتقال وموالح أخرى	**كمية**	126,1	2961,9	37.786
برتقال وموالح أخرى	**قيمة**	51,9	1961,1	0.277
سكر	**كمية**	15413,0	4275,4	0.300
سكر	**قيمة**	7235,7	2170,8	0.810
بقوليات	**كميه**	1651,3	1337,4	0.587
بقوليات	**قيمة**	1299,7	762,3	0.486
كاسافا	**كميه**	245,0	119,1	0.627
كاسافا	**قيمة**	16,6	10,4	1.009
بذور زيتية	**كميه**	2545,2	2568,2	1.085
بذور زيتية	**قيمة**	1698,7	1842,3	1.892
فول سوداني	**كميه**	145,0	274,3	1.840
فول سوداني	**قيمة**	139,9	257,4	0.185
كسب بذور زيتية	**كمية**	4940,0	913,9	0.124
كسب بذور زيتية	**قيمة**	1795,5	222,9	0.111
زيوت نباتية	**كميه**	11729,3	1303,3	0.170
زيوت نباتية	**قيمة**	10610,8	1798,8	0.176
منتجات ألبان	**قيمة**	4655,7	817,1	0.092
جملة اللحوم	**كمية**	2686,9	247,2	0.144
جملة اللحوم	**قيمة**	4311,6	621,3	0.045
لحوم دواجن	**كميه**	1861,4	84,4	0.063
لحوم دواجن	**قيمه**	1988,0	125,2	0.496
أعلاف ومواد علفية	**كميه**	8254,8	4092,9	0.316
أعلاف ومواد علفية	**قيمه**	3252,6	1028,8	0.644
أغذية وحيوانات	**قيمه**	63222,8	40743,6	0.130
لحوم ومحضرات لحوم	**قيمة**	4997,0	650,4	0.380
أغذية متنوعة	**كميه**	1815,2	690,5	0.369
أغذية متنوعة	**قيمه**	3496,8	1289,2	12.395
مطاط طبيعي	**كميه**	72,9	903,6	8.743
مطاط طبيعي	**قيمة**	140,5	1228,4	2.214
بن أخضر ومحمص	**كميه**	348,8	772,4	2.411
بن أخضر ومحمص	**قيمه**	894,0	2155,1	0.806
بن وشاي وكاكاو	**قيمه**	3337,8	14272,9	0.659
مشروبات وتبغ	**قيمه**	5106,0	4542,4	0.560
مشروبات	**كمية**	2417,9	1915,2	0.057
مشروبات	**قيمه**	2570,8	1693,7	0.059
مواد زراعية خام	**قيمه**	3264,9	7411,9	0.021

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة على الإنترنت (FAO STAT)
Http: // WWW. Fao.org / Faostat/en/#data/TP.

جدول رقم (٨)

بعض مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأفريقية

الدول	السنوات	% لانتشار حالات نقص التغذية	% للاعتماد على واردات الحبوب (١)	قيمة واردات الغذاء عدا السمك (مليون دولار)	صافى التجارة في الحبوب ومحضراتها (١) (مليون دولار)	صافى التجارة في اللحوم ومحضراتها (١) (مليون دولار)	صافى التجارة في الألبان ومنتجاتها (١) (مليون دولار)
مصر	٢٠٠٥	٥.٤	٣٠.٣	٣٤١٧	١٣٣٨	٣٢١	١٣٤
	٢٠١٧	٤.٨	٤٢.١	٨٤٨٠	٢٩٢٦	١٣٢٦	٥٨١
الجزائر	٢٠٠٥	٨.٨	٧٠.٥	٣٤٥٥	١٤٤٢	٢٢١	٧٣٤
	٢٠١٧	٤.٧	٧٢.٥	٧٣٨٨	٣٠٢١	٢٤٠	٩٧٦
المغرب	٢٠٠٥	٥.٧	٣٩.١	١٧٧٤	٨٤٦	٦	٥٩
	٢٠١٧	٣.٩	٤٢.١	٣٨٦١	١٩٦١	٤١	٩٤
تونس	٢٠٠٥	٥.٦	٥٥.٨	٨٦١	٣٠٧	٢٧	١٧
	٢٠١٧	٤.٩	٥٩.٧	١٧٣١	٧٦٨	٣	(٢)
ليبيـا	٢٠٠٥			١١١٣	٥٢٠	٤١	١٣٦
	٢٠١٧			٢٤٢٥	٦٨٩	٢٥١	٤٢٩
جنوب أفريقيا	٢٠٠٥	٤.٤	١٠.٢	١٧٧٨	١٠٩	٢٢١	٤٣
	٢٠١٧	٦.١	٣.٩	٤٥٠٨	٧٣٠	١٩٩	(٨٦)
أنجـولا	٢٠٠٥	٥٤.٨	٦١.٨	٩٣٤	٣٠٨	٢٢٥	١٧
	٢٠١٧	٢٣.٩	٦٤.١	٢٠٤٧	٦٨٣	٥٠٥	١٥٤
موزمبيق	٢٠٠٥	٣٧.٠	٤٢.٢	٣٩٧	٢١٨	٢١	٩
	٢٠١٧	٣٠.٥	٣٠.٠	١١٤٨	٤٨٥	٤٩	٣٥
مالاوي	٢٠٠٥	٢٦.١	٦.٩	٩٠	٤٥	٠.٠	١٤
	٢٠١٧	٢٦.٣	١.٢	٣٥٦	٢٥٩	(١)	٧
زامبيـا	٢٠٠٥	٥١.١	٨.٩	١٥٦	٤٣	٠.٠	٥
	٢٠١٧	٤٤.٥	(٢١.٤)	٢٧٥	(٦١)	٩	١٢
ناميبيا	٢٠٠٥	٢٥.١	٥٨.١	٢٠٢	٤٠	(٦)	١١
	٢٠١٧	٢٥.٤	٦٩.٦	٥٤١	٣٤	(٣٠)	٣٨
بتسوانا	٢٠٠٥	٥١.٩	٦٩.٨	٢٢١	٥٩	٣٨	٤٢
	٢٠١٧	٢٨.٥	١٠٠.٠	٥٢٦	١٥٨	٨٦	٤٧
ليسوتو	٢٠٠٥	١١.٧	٤١.٣	٩٥	٣١	١٢	غ.م
	٢٠١٧	١٢.٨	٧٤.٧	٣٠٣	١١٠	٥٤	٢٠
زمبابوي	٢٠٠٥	٤٢.٥	٢٨.٧	١٣٩	٤٩	(٦)	٠.٠
	٢٠١٧	٤٦.٦	٤٢.٥	٨٨٧	٥٧٠	٩	٨
الكونغو الديمقراطية	٢٠٠٥	غ.م	غ.م	٤١٦	٢٠٤	٥٨	٣٣
	٢٠١٧			٦٨٤	١٦١	١٣٧	٣٤

(١) الأرقام بين قوسين تعني صافى تجارة موجب، بينما باقي الأرقام تعني صافى تجارة سالب، أي أن قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات.

تابع جدول رقم (٨)

بعض مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأفريقية

الدول	السنوات	% لانتشار حالات نقص التغذية	% للاعتماد على واردات الحبوب (١)	قيمة واردات الغذاء عدا السمك (مليون دولار)	صافى التجارة في الحبوب ومحضراتها (١) (مليون دولار)	صافى التجارة في اللحوم ومحضراتها (١) (مليون دولار)	صافى التجارة في الألبان ومنتجاتها (١) (مليون دولار)
رواندا	٢٠٠٥	٤٥.٣	٢١.٤	٦٨	٣٥	غ. م	١
	٢٠١٧	٣٦.١	٣٢.٥	١٨٧	٢٩	٠.٠	٤
جنوب السودان	٢٠٠٥	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م	غ. م
	٢٠١٧	غ. م	غ. م	٧١	١٠٩	غ. م	٥
بوروندي	٢٠٠٥	غ. م	غ. م	٣٧	٢١	٠.٠	١
	٢٠١٧	غ. م	غ. م	٤٣	٢٣	٣	٠.٠
إرتيريا	٢٠٠٥	غ. م	غ. م	١٥٢	٩١	غ. م	١
	٢٠١٧	غ. م	غ. م	٦٦	١٨	غ. م	١
موريشيوس	٢٠٠٥	٥.٢	٩٦.٢	٣٣٥	٩٠	٣٤	٦٠
	٢٠١٧	٥.٨	٩٣.٩	٦٥٥	١٣١	٧٠	٩٩
جيبوتي	٢٠٠٥	٣٢.٥	١٠٠	١٤٣	٥٣	٩	١٤
	٢٠١٧	١٩.٧	١٠٠	٨٦٠	٢٣٢	٥	٢٤
جزر القمر	٢٠٠٥	غ. م	غ. م	٣٨	١٦	١١	٢
	٢٠١٧	غ. م	غ. م	١٠٣	٣٧	١٩	٢
سيشل	٢٠٠٥	غ. م	غ. م	٦٧	١٣	٧	٩
	٢٠١٧	غ. م	غ. م	١١٨	١٧	١٨	١٨
نيجيريا	٢٠٠٥	٦.٥	١٦.١	٢٤٤١	١٠٨٥	٤	٢٩٩
	٢٠١٧	١١.٥	١٩.٢	٤٥٦٦	١٤٠٦	٩	٢٩٨
غانـــا	٢٠٠٥	٩.٣	٣٨.٦	٨٥٥	٣٢٧	١٠٧	١٠٧
	٢٠١٧	٦.١	٢٨.٦	١٢١٩	٥٠١	١٤٤	٦٣
كوت ديفوار	٢٠٠٥	٢٠.٠	٥١.٧	٦٠٩	٣٥٥	٤٦	٤٥
	٢٠١٧	٢٠.٧	٥٣.٥	١٣٣١	٧٧٨	٧٣	٧٠
النيجـر	٢٠٠٥	١٥.١	٩.٩	٢٣٢	١٣٩	٠.٠	١٧
	٢٠١٧	١٤.٤	٩.٢	٤٠١	٥١	٧	٢٨
بوركينا فاسو	٢٠٠٥	٢٤.٩	٧.٤	١٨٧	٩٤	٠.٠	١٢
	٢٠١٧	٢١.٣	١٢.٦	٣٥٣	٢٠١	٠.٠	١٨
مالي	٢٠٠٥	١١.١	٩.٦	٢٠٩	١٠٦	٠.٠	١٧
	٢٠١٧	٦.٠	٧.٨	٤٥٩	٢٠٧	٣	٢٩
الكاميرون	٢٠٠٥	٢٠.٣	٣٠.٩	٤٣١	٢٧٩	١٧	٢٦
	٢٠١٧	٧.٣	٣٠.٩	٧٥٩	٤٩٨	٧	٤٩

(١) الأرقام بين قوسين تعني صافى تجارة موجب، بينما باقي الأرقام تعني صافى تجارة سالب، أي أن قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات.

تابع جدول رقم (٨)

بعض مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأفريقية

الدول	السنوات	% لانتشار حالات نقص التغذية	% للاعتماد على واردات الحبوب (١)	قيمة واردات الغذاء عدا السمك (مليون دولار)	صافى التجارة في الحبوب ومحضراتها (١) (مليون دولار)	صافى التجارة في اللحوم ومحضراتها (١) (مليون دولار)	صافى التجارة في الألبان ومنتجاتها (١) (مليون دولار)
تشاد	٢٠٠٥	٣٩.٢	٦.٤	٦٩	٢١	١	٣
	٢٠١٧	٣٩.٧	٧.٣	١٣٢	٦٤	١	٥
الكونغو	٢٠٠٥	٤٠.٢	٨٩.٥	١٤٨	٧٢	٢١	١٤
	٢٠١٧	٣٧.٥	٩١.٧	٥٥٣	٢٠٠	١٧٧	٢٥
أفريقيا الوسطى	٢٠٠٥	٣٩.٥	١٨.٥	٢٦	١٢	٠.٠	١
	٢٠١٧	٦١.٨	١٨.٧	٤٦	٩	٧	٣
الجابون	٢٠٠٥	١٠.٩	٧٨.٢	٢٢٤	٦٧	٦٩	٢٥
	٢٠١٧	٩.٤	٨٧.٣	٤٢٤	١٣١	١٣٧	٣٦
غينيا الاستوائية	٢٠٠٥	غ.م	غ.م	٢٤	غ.م	غ.م	غ.م
	٢٠١٧	غ.م	غ.م	١٥٠	٣٧	٥٤	غ.م
ساوتوم	٢٠٠٥	٩.٤	غ.م	١٦	غ.م	غ.م	غ.م
	٢٠١٧	١٠.٢	غ.م	٣٣	١٣	٥	٣
أثيوبيا	٢٠٠٥	٣٩.٧	٦.١	٤٣٨	٢٥٧	(١٨)	٦
	٢٠١٧	٢١.٤	٧.٠	١٨٧٧	٧٧٢	(١٠٠)	١٣
تنزانيا	٢٠٠٥	٣٤.٤	١٢.٦	٢٩١	١١٢	٢	٣
	٢٠١٧	٣٢.٠	١٢.٢	٧٥٤	٢٠٥	(١)	١١
كينيا	٢٠٠٥	٢٨.٢	٢١.٥	٥٠٤	١٨٩	(٥)	(٢)
	٢٠١٧	٢٤.٢	٣٢.٧	١٣٣٩	٦٨١	(١٨)	١٧
أوغندا	٢٠٠٥	٢٤.١	١٥.٨	٣٢٤	١٤٤	٠.٠	٢
	٢٠١٧	٤١.٤	٨.٦	٤٢٣	(٣)	٠.٠	(٥)
السودان	٢٠٠٥	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
	٢٠١٧	٢٥.٢	١٨.٣	١٤٢٩	٥٨٦	(٩)	٨٧
مدغشقر	٢٠٠٥	٣٥.٠	١١.٦	٢١٦	١٣٠	١	٩
	٢٠١٧	٤٣.١	١٣.٢	٣٨٨	١٨٨	(٢)	١١
الصومال	٢٠٠٥	غ.م	غ.م	٢٥٨	١٠٦	٠.٠	١
	٢٠١٧	غ.م	غ.م	١١٢٩	٣٢٨	٣	٨٣
السنغال	٢٠٠٥	٢١.٦	٥٤.٧	٧٩٩	٣٧٢	٣٢	٧٦
	٢٠١٧	١١.٣	٥٦.٢	١٢٢١	٥٥١	١٢	٥٥
غينيـــا	٢٠٠٥	٢١.٣	١٤.٩	١٩٦	٨٥	٥	٩
	٢٠١٧	١٩.٧	١٦.١	٦٧٩	٣٦٥	١٣	٣٢

تابع جدول رقم (٨)

بعض مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأفريقية

الدول	السنوات	% لانتشار حالات نقص التغذية	% للاعتماد على واردات الحبوب (١)	قيمة واردات الغذاء عدا السمك (مليون دولار)	صافى التجارة في الحبوب ومحضراتها (١) (مليون دولار)	صافى التجارة في اللحوم ومحضراتها (١) (مليون دولار)	صافى التجارة في الألبان ومنتجاتها (١) (مليون دولار)
بنين	٢٠٠٥	١٥.٤	٣١.٩	٢٣٦	١٠٦	٤٩	١٥
	٢٠١٧	١٠.٤		١١٥٤	٨١٦	١٧٠	٧٥
توجو	٢٠٠٥	٢٦.٠	١٨.٣	٧٠	٢٥	٢	٠.٠
	٢٠١٧	١٦.٢	١٧.٢	١٧٩	٦٧	١٣	(٢)
سيراليون	٢٠٠٥	٣٧.٠	٢١.٩	٩٠	٤٠	٣	٠.٠
	٢٠١٧	٢٥.٥	٢٧.٨	٢٥٩	١٠٧	٢٣	١٠
ليبريا	٢٠٠٥	٣٩.٤	٨١.٠	١٥٨	٨٦	٩	٦
	٢٠١٧	٣٨.٨	٥٤.١	٢٧٢	١٣٨	٤٧	٧
موريتانيا	٢٠٠٥	١٢.١	٦٤.٤	١٥١	٦٣	٥	١٥
	٢٠١٧	١١.٣	٨٧.١	٣٤٥	١٢٨	١٨	٧٣
جامبيا	٢٠٠٥	١٥.١	٣٩.٤	١٣٠	٤٣	٨	٩
	٢٠١٧	٩.٦	٣٧.٧	١١٧	٥١	٧	(٢)
غينيا بيساو	٢٠٠٥	٢٤.٤	٣٩.٦	٤٤	٢٨	١	١
	٢٠١٧	٢٦.٠	٣٤.٠	١٢١	٤٩	٢	١٤
الرأس الأخضر	٢٠٠٥	١٤.٠	٧٨.٠	١١٢	٣١	١٤	١٩
	٢٠١٧	١٢.٣	٨٨.٩	١٧١	٣٩	٢٤	٣١
أفريقيا	٢٠٠٥	٢١.٢	٢٦.٥	٢٦٣٨٥	١٠٧٠٢	١٥٥٣	٢١٦٧
	٢٠١٧	٢٠.٤	٢٨.٩	٥٩٧٩١	٢٢٣٧٤	٣٥٩٦	٣٥١٥
العالم	٢٠٠٥	١٤.٥	٠.٦	٤٧٣٩٧١			
	٢٠١٧	١٠.٩	١.٠	٩٦٢٥٣٨			

(١) الأرقام بين قوسين تعني صافى تجارة موجب، بينما باقي الأرقام تعني صافي تجارة سالب، أي أن قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات.

المصدر: FAO, Statistical Pocket Bod,2018

جدول (٩)
أدلة البنية التحتية (كهرباء- طرق- مياه شرب، دليل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالدول الأفريقية

الـــدول	دليل تطور البنية التحتية (١) ٢٠١٨		دليل الكهرباء(٢) ٢٠١٧		دليل الطرق (٣)٢٠١٧		دليل مياه الشرب والصرف الصحي ٢٠١٨(٤)		الـــدول	دليل تطور البنية التحتية (١) ٢٠١٨		دليل الكهرباء (٢) ٢٠١٧		دليل الطرق ٢٠١٧(٣)	
	الدليل	الترتيب	الدليل	الترتيب	الدليل	الترتيب	الدليل	الترتيب		الدليل	الترتيب	الدليل	الترتيب	الدليل	الترتيب
مصر	٨٥.٨	٢	٣٢.٨	٥	٥٦.٨	٢	٩٧.٩	١	السودان	١٥.٤	٣٧	٥.٤	٢٤	٠.٦	٥٣
الجزائر	٥٥.٨	٨	٢٨.٥	٧	١٧.١	٨	٨٢.٨	٥	مدغشقر	١٠.٧	٤٦	١.٠	٤٢	٣.٠	٤٠
المغرب	٦٤.٩	٧	١٤.٢	١١	٩.٤	٢١	٧٩.٠	٩	الصومال	٣.٤	٥٤	٠.٤	٤٦	٢.٠	٤٧
تونس	٦٩.٠	٦	٢٨.٧	٦	١٠.٢	١٩	٩٥.٢	٤	رواندا	٢٠.٨	٢٦	٠.٨	٤٤	١٢.٩	١٣
ليبيا	٨١.٤	٣	١٠٠.٠	١	٥٨.٥	١	٤٢.٣	٣٧	جنوب السودان	٤.٦	٥٣	-	-	-	-
جنوب أفريقيا	٧٨.٥	٤	٧٤.٩	٢	٢١.٩	٧	٨٠.٠	٨	بوروندي	١٥.١	٣٨	٠.٢	٥٠	٩.٥	٢٠
أنجولا	١٩.٠	٢٩	٦.٤	١٩	١.٩	٤٩	٤٠.٢	٤١	أريتريا	٨.٢	٤٩	١.٢	٣٩	١.٥	٥١
موزمبيق	١٢.٥	٤٤	١٢.١	١٣	٢.٠	٤٦	٢٧.١	٥٠	موريشيوس	٧٦.٨	٥	٣٩.٩	٤	٣٨.٤	٤
مالاوي	٢١.٠	٢٥	٢.٠	٣٢	٤.٨	٣١	٦٥.٨	١٤	جيبوتي	٢٤.٥	٢٠	٧.٩	١٧	١١.٩	١٦
زامبيا	٢٢.٣	٢٣	١٤.١	١٢	٤.٧	٣٢	٤٨.٧	٢٨	جزر القمر	٢٣.٥	٢١	١.١	٤٠	١٥.٧	٩
ناميبيا	٢٨.٧	١٣	١٠.٥	١٤	١٥.٥	١٠	٦٣.٣	١٦	سيشـــل	٩٤.٣	١	٦٣.٨	٣	٥٠.٣	٣
بتسوانا	٣٦.٨	١٠	٢١.٥	٨	٢٢.٣	٦	٨٠.٨	٧	نيجيـريا	٢٢.٤	٢٢	٢.٧	٣٠	٥.١	٢٩
ليسوتو	١٦.٠	٣٥	٤.١	٢٧	٧.٤	٢٤	٥٤.٦	٢٢	غـانا	٢٨.٨	١٢	٧.٠	١٨	١٢.٤	١٤
سوازيلاند	٢٥.٨	١٧	٥.٨	٢٣	٨.٤	٢٢	٦١.٦	١٨	كوت ديفوار	٢١.٩	٢٤	٦.٢	٢٠	٦.٧	٢٨
زمبابوي	٢٤.٥	١٩	١٠.٤	١٥	١١.٧	١٨	٥٤.٠	٢٣	النيجـــر	٥.٥	٥٢	٠.٣	٤٩	١.٩	٤٨
ج. الكونغو	٨.١	٥٠	١.٩	٣٤	١.٦	٥٠	٣١.٩	٤٤	بوركينا فاسو	١٧.١	٣٢	٠.٨	٤٣	١١.٨	١٧
الكاميرون	١٩.٨	٢٨	٤.٨	٢٦	٢.٦	٤٢	٥٧.٢	٢١	مالي	١٦.٠	٣٦	٢.٠	٣١	٢.٤	٤٣
تشاد	٧.٢	٥١	٠.١	٥٢	١.٣	٥٢	٢٣.٠	٥٣	السنغـال	٢٦.٠	١٦	٤.١	٢٨	٣.٤	٣٦
الكونغو	١٧.٥	٣١	٦.٢	٢١	٢.٣	٤٤	٤٣.٤	٣٦	غينيـــا	١٤.٨	٣٩	١.٣	٣٨	٧.٣	٢٥
أفريقيا الوسطى	١٢.٠	٤٥	٠.٥	٤٥	٣.٠	٣٩	٤٠.٧	٣٩	بنيـــن	١٦.٢	٣٣	٠.٤	٤٧	٤.٩	٣٠
الجابون	٣٠.٧	١١	٢٠.٦	٩	٣.٩	٣٥	٦٨.٥	١٢	تـوجـــو	١٣.٠	٤٢	٠.١	٥٣	٦.٩	٢٧
غينيا الاستوائية	١٨.٢	٣٠	٨.٦	١٦	٢.٧	٤١	٥٠.١	٢٦	سيراليون	٩.٩	٤٧	٠.٤	٤٨	٤.٥	٣٤
ساوتوم	٢٧.١	١٥	٥.٩	٢٢	١٤.٢	١٢	٦٨.٠	١٣	ليبـريـــا	١٤.٥	٤٠	١.٠	٤١	٣.٠	٣٨
أثيوبيا	٩.٧	٤٨	١.٧	٣٦	٢.٢	٤٥	٣٥.٣	٤٢	موريتانيا	١٦.١	٣٤	٥.٤	٢٥	٤.٦	٣٣
تنزانيا	١٢.٥	٤٣	١.٨	٣٥	٣.٣	٣٧	٢٨.٢	٤٨	جامبيا	٢٨.٦	١٤	٢.٠	٣٣	٨.٢	٢٣
كينيا	٢٥.٦	١٨	٣.٥	٢٩	١٢.١	١٥	٤٠.٦	٤٠	غينيا بيساو	١٣.٥	٤١	٠.٢	٥١	١٤.٣	١١
أوغنـــدا	٢٠.٦	٣٧	٥.٤	٢٤	.٧	٢٦	٤٧.٢	٣١	الرأس الأخضر	٤٧.٩	٩	١٥.٦	١٠	٢٦.٦	٥

(١) مؤشر مركب يشمل (الطرق- الكهرباء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- المياه النقية والصرف الصحي. (٢) نصيب الفرد (كيلووات/ساعة). (٣) أطوال الطرق المرصوفة لكل ١٠ آلاف نسمه + جملة الطرق كم لكل كم٢ من المساحة المأهولة.

تابع جدول (٩)
أدلة البنية التحتية (كهرباء- طرق- مياه شرب،
دليل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالدول الأفريقية

الـــدول	دليل تكنولوجيا (٢) الاتصالات والمعلومات ٢٠١٨		الـــدول	دليل تكنولوجيا (٢) الاتصالات والمعلومات ٢٠١٨	
	الدليل	الترتيب		الدليل	الترتيب
مصر	٣٣.٩	٧	السودان	١٦.١	٢٥
الجزائر	٣٦.٥	٦	مدغشقر	٦.٥	٥٠
المغرب	٤٠.١	٤	الصومال	٧.٥	٤٦
تونس	٣٨.١	٥	روانـدا	١٣.٦	٣٠
ليبيا	٢٦.٢	١٠	جنوب السودان	٨.٠	٤٥
جنوب أفريقيا	٧٦.٩	١	بوروندي	٦.٧	٤٩
أنجولا	١١.٨	٣٤	أريتريا	١.٢	٥٤
موزمبيق	١١.٢	٣٦	موريشيوس	٥٨.٧	٣
مالاوي	٧.٠	٤٧	جيبوتي	١١.٤	٣٥
زامبيا	١٤.٩	٢٧	جزر القمر	٩.٠	٤٣
ناميبيا	٢٢.١	١٤	سيشـــل	٥٩.٨	٢
بتسوانا	٣٠.٦	٨	نيجيـريا	٢٥.٥	١٢
ليسوتو	١٦.٤	٢٤	غـانا	٢٢.١	١٥
سوازيلاند	١٨.٣	٢٢	كوت ديفوار	٢٠.٦	١٨
زمبابوي	١٦.٤	٢٣	النيجـــر	٦.٠	٥١
ج. الكونغو	٧.٠	٤٨	بوركينا فاسو	١٢.٥	٣٢
الكاميرون	٢١.٥	١٦	مالي	١٨.٧	٢١
تشاد	٥.٤	٥٢	السنغـال	١٩.٠	١٩
الكونغو	١٤.٧	٢٩	غينيـــا	١١.٠	٣٨
أفريقيا الوسطى	٤.٣	٥٣	بنيـــــن	١٢.٨	٣١
الجابون	٢٦.٠	١١	تـوجـــو	١١.١	٣٧
غينيا الاستوائية	١٤.٧	٢٨	سيراليون	١٠.٧	٤٠
ساوتوم	١٨.٩	٢٠	ليبـريـــا	١١.٠	٣٩
أثيوبيا	٩.٥	٤٢	موريتانيا	١٤.٩	٢٦
تنزانيا	١٠.٤	٤١	جامبيا	٢٠.٩	١٧
كينيا	٢٩.٩	٩	غينيا بيساو	٨.٨	٤٤
أوغنـــدا	١٢.٢	٣٣	الرأس الأخضر	٢٥.٣	١٣

(١) % للسكان من لديهم مصادر مياه شرب نقية ويتصلون بنظام للصرف الصحي. (٢) يشمل نسبة المشتركين في خطوط الهاتف ومستخدمي الإنترنت والمشتركين في الإنترنت الثابت (جميعها لكل ١٠٠ ألف نسمة)

المصدر: AFDB- The Africa Infrastructure Development Index Statistics Department, 2018

جدول (١٠)
ترتيب الدول الأفريقية وفقــا لبعض محـددات الاستثمار الأجنبــي

الأقاليم والدول المقترحة	المساحة الصالحة للزراعة (ألف هكتار)	نصيب الفرد من المواد المائية الفعلية (م٣)	الثروة الحيوانية (مليون رأس)	GDP للفرد ٢٠١٧ USD	قيمة مؤشر البنية التحتية	قيمة مؤشر استقرار بيئة الاقتصاد الكلي ٢٠١٨	قيمة مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٨	قيمة مؤشر الفساد العالمي ٢٠١٨	نسبة القروض الموجه للقطاع الزراعي ٢٠١٦	مؤشر الاستقرار السياسي ٢٠١٨	العلاقات الهرمية ٢٠١٠	الفردية ٢٠١٠	% الاكتفاء الذاتي الغذائي	التكتلات الاقتصادية	المجموع	المجموع المرجح
زامبيا	٦	٣	١٣	٨	٣	١٠	٣	٤	٢	١	١	٨	١٧	٣	٨٣	٧٠
غانا	١٠	١١	١٢	٥	١	١٢	٢	١	٩	٣	٦	١	١٦	٣	٩٣	٧٥
بوركينا فاسو	٧	١٧	٨	١٣	١٠	١	١٥	١	١٢	١١	٢	١	٣	٤	١٠٥	٨٤
كينيا	٨	١٨	٤	٦	٢	٩	٤	١١	٨	١٢	٢	٦	١٠	١	١٠١	٨٥
أثيوبيا	٣	١٥	١	١١	١٦	١١	١٣	٦	٥	١٤	٢	٥	١	٢	١٠٥	٨٨
أوغندا	٩	١٢	٦	١٥	٦	٧	٨	١٢	٣	٧	٩	٩	٣	٤	١١٠	٩٤
تنزانيا	١٢	١٣	٣٠	٩	١٤	٦	٨	٣	٤	٥	٢	٦	١٩	٣	١٢٤	٩٥
أنجولا	١٤	٢	١١	٢	٨	١٤	٥	١٧	٦	٤	٧	٤	١٤	٤	١١٢	٩٥
ساحل العاج	١٥	٧	١٨	٤	٤	١	١٠	٤	١٢	٩	٩	٩	١٥	٤	١٢١	٩٩
رواندا	١٧	١٩	١٥	١٨	٥	٨	٧	٦	١٠	٢	٩	٩	٧	٢	١٣٤	١٠٦
الكاميرون	٥	١	١٠	٧	٧	٤	٦	١٣	١٢	١٥	٩	٩	١٨	٤	١٢٠	١٠٩
موزمبيق	١٩	٨	١٤	١	١٥	١٣	١٤	١٥	٧	٨	٨	١	١٢	٤	١٣٩	١١١
السودان	٢	١٤	٣	٣	١٢	١٦	١٢	١٩	١	١٧	٩	٩	٩	١	١٢٧	١١٢
مالي	١١	٥	٥	١٠	١١	٤	١٧	٩	١٢	١٨	٩	٩	٨	٣	١٣١	١١٥
تشاد	١٣	٦	٢	١٢	١٨	١	١٩	١٧	١٢	١٦	٩	٩	٥	٣	١٤٢	١٢٣
النيجر	١	١٠	٧	١٧	١٩	١٦	٢٠	٦	١٢	١٣	٩	٩	١	٣	١٤٣	١٢٥
توجو	١٦	٩	١٧	١٣	١٣	١٦	١١	١٠	١٢	١٠	٩	٩	١١	٣	١٥٩	١٣٢
الكونغو الديموقراطية	٤	٤	١٩	١٦	٩	١٥	١	١٦	١١	١٩	٩	٩	٣٠	٣	١٥٥	١٣٧
إرتيريا	١٨	١٦	١٦	١٩	١٧	١٦	١٥	١٤	١٢	٦	٩	٩	١٣	١	١٨١	١٤٨
جنوب السودان	٢٠	٢٠	٩	١٩	٢٠	١٦	١٨	٢٠	١٢	٢٠	٩	٩	٦	٢	٢٠٠	١٦٦

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧	د. محمد حسن فج النور	.....
٢				
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨		
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨		
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨		
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨		
٧	تطوير التنجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨	د. الفونس عزيز	د.رمزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	يونيو ١٩٧٩		
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩	د.رمزى ذكي	.....
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠	د. على نصار	.....
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠	د. محرم الحداد	.....
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٨-٧١/١٩٧٠)	مارس ١٩٨٠	أ. عبد اللطيف حافظ،	د.أحمد الشرقاوي وأخرون
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠	د. أفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وأخرون
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وأخرون
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١	د. رمزي ذكي	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وأخرون
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د.رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وأخرون
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١	د. فونس عزيز	د.سيد دحية وأخرون
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢	د. محمد عبد الفتاح منجي	د.ثروت محمد على، د.راجية عابدين خير الله وأخرون
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وأخرين
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. عبد العزيز إبراهيم
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	ا.د بركات أحمد الفرا، ا.د عبد العزيز إبراهيم
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وأخرون
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. محمد نصر فريد وأخرون
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وأخرون
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥	د. الفونس عزيز قديس	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦	د.علا سليمان الحكيم	.....
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر ١٩٨٦	د.عماد الشرقاوى امين	د. راجيه عابدين
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦		.....
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨	د.هدى محمد صالح	.....
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، حامد إبراهيم وأخرون
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨	د.احمد حسن ابراهيم	.....
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وأخرون
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨	د.على ابراهيم عرابي	.....
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨	د.محمد سمير مصطفى	.....
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حسين طه الخبير وأخرون
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨	د. ثروت محمد على	.....
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩	د.سيد حسين احمد	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩	د.احمد حسن ابراهيم	.....
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠	د.سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وأخرون
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وأخرون
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠	د.احمد برانية	.....
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيبد الخلوى، د. حامد إبراهيم وأخرون
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠	د. راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وأخرون
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محمد عبد العزيز عيد وأخرون
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي مصطفي وأخرون
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف	.....
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١	د.مجدي محمد خليفه	.....
٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١	د.سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١	د.صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١	د. سعد طه علام	د. براكات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وأخرون
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١	د.سعد حافظ	د. على نصار
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١	د.اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢	د.راجيه عابدين خير الله	.....
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على	يناير ١٩٩٢	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوي محمد مرسي، د. مجدى محمد خليفة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الاقتصاد المصرى			
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢	د.عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وأخرون
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢	د.ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢	د.فتحى الحسيني خليل	.....
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢	د.عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وأخرون
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢	د.السيد عبد المعبود ناصف	فادية محمد عبد السلام
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للأقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣	د.محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وأخرون
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد العزيز عيد	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز ، د. فادية عبد السلام وأخرون
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وأخرون
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣	د. سعد طه علام	
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية	ديسمبر ١٩٩٣	د.محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وأخرون، د. عبد القادر محمد دياب

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الزراعية			
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وأخرون
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤	د.محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وأخرون
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤	د.وفاء احمد عبد الله	.....
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وأخرون
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وأخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤	د.محمد عبد العزيز عيد	.....
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤	د.عبد القادر دياب	.....
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤	د.سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وأخرون
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وأخرون
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وأخرون
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥	د.محمود عبد الحى صلاح	.....
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥	د.ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وأخرون
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥	د.إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦	فتحي الحسينى خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوى وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦	د.سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وأخرون
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦		
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦	د.محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦	د.سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وأخرون
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة وأخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦	د.نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وأخرون
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦	د.راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧	د.محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧	د.ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وأخرون
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وأخرون
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨	د. سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨	د. هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن	فبراير ١٩٩٨	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الواحد والعشرين			
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وأخرون
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨	د.وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وأخرون
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨	د.ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وأخرون
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨	د.سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وأخرون
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨	د.ايمان احمد الشربيني	.....
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨	د.عبد الله الداعوشى	د.أماني عمر، د. سمير ناصر وأخرون
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة ، د. سهير أبو العينين وأخرون
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩	د.سيد محمد عبد المقصود	.....
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩	د.سعد طه علام	د. هدى النمر ، د. عماد مصطفي وأخرون
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وأخرون
١٢٩	تطوير نموذج لاختيار السياسات ة للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وأخرون
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل، د. زينات محمد طبالة وأخرون
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠	د.محمد محمود رزق	د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وأخرون
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وأخرون
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجى، محمد عبد اللطيف.
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١	د.احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي، عماد الدين.، د. سعد الدين، نجوان.
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. عزة الفندري وأخرون
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وأخرون
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى – دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١	د.السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١	د.هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وأخرون
١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وأخرون
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢	د.عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢	د.محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢	د.وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وأخرون
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢	د. سهير ابو العينين	.....
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وأخرون
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وأخرون
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وأخرون
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجدي محمد خليفة وأخرون
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وأخرون
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وأخرون
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وأخرون
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وأخرون
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وأخرون
١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وأخرون
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وأخرون
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣	د.فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون، د. اجلال راتب
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣	د.هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣	د.عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وأخرون
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣	د.مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وأخرون
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد	د. قتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وأخرون
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤	د.نفيسه ابو السعود	د. خالد محمد قهمي، د. حنان رجائي وأخرون
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وأخرون
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وأخرون
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤	د.فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤	د.محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وأخرون
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفندردي
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وأخرون
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"			
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس٢٠٠٥	د. لطف الله امام صالح	.....
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦	د.عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد، د. زينات طبالة وأخرون
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦	د.علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦	د.محمود عبد الحى	د. زينات طبالة، د. سمير رمضان وأخرون
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦	د.فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. سيد حسين وأخرون
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. عزة يحيي وأخرون
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. حنان رجائي وأخرون
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦	د.عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة، د. محمد الكفراوي وأخرون
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي، د. فادية عبد السلام وأخرون
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧	د.محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة، د. أماني عمر وأخرون
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧	د.اجلال راتب	د. نجلاء علام، د. نبيل الشيمي وأخرون
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا	أغسطس ٢٠٠٧	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر، د. محمد مرعي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الطيور فى مصر			
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس٢٠٠٧	د.فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني ، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس٢٠٠٧	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نجوان سعد الدين وأخرون
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة وهدان وأخرون
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وأخرون
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨	د.ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي، د. أحمد سليمان وأخرون
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني، عبد الغني محمد، د. نادية فهمي وأخرون
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨	د.فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي، د. عبد الغني محمد عبد الغني وأخرون
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. اجلال راتب وأخرون
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨	د.نادرة وهدان	د. زينات طبالة ، د. عزة الفندري وأخرون
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفاده	نوفمبر ٢٠٠٨	د.فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سيد حسين وأخرون
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر، د. سيد حسين
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام، د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام، د. مني توفيق يوسف وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته، د. كامل البشار وأخرون
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة، د. إجلال راتب وأخرون
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري، د. زينات محمد طلبة وأخرون
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال، د. خضر عبد العظيم أبو قورة وأخرون
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢	يولية ٢٠١٠	د.مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج، د. منى توفيق
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠	د.دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة، د. إيمان الشربيني وأخرون
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي، د. هدي النمر وأخرون
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٠	د.خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــــرازق جلبى، د. زينات محمد طبـــــــالة وأخرون
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير ٢٠١١	د. نفين كمال	د. على نصار، د. محمود صالح وأخرون
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د. محرم الحداد	د. سيد دحية، د. حسام مندور وأخرون
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د.مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق، د. مني عبد العال الرزاق وأخرون
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١	د.اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم، د. محمد عبد الشفيع عيسي وأخرون
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢	د.ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. نفين كمال وأخرون
٢٣٣	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس ٢٠١٢	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار، د. زينات طبالة وأخرون
٢٣٤	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
٢٣٥	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه ٢٠١٢	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. هدى النمر وأخرون
٢٣٦	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه ٢٠١٢	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
٢٣٧	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه ٢٠١٢	د.نفيسه سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٣٨	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه ٢٠١٢	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين، د. محمد حسن توفيق
٢٣٩	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. سيد دياب وأخرون
٢٤٠	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر ٢٠١٢	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
٢٤١	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د.وفاء احمد عبد الله	
٢٤٢	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر ٢٠١٢	د.مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة، د. عزت زيان وأخرون
٢٤٣	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر ٢٠١٣	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
٢٤٤	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر ٢٠١٣	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
٢٤٥	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر ٢٠١٣	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
٢٤٦	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر ٢٠١٣	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
٢٤٧	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر ٢٠١٣	د.سهير ابو العينين	د. نفين كمال، د. هبة الباز وأخرون
٢٤٨	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر ٢٠١٣	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
٢٤٩	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر ٢٠١٣	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين، د. إيمان احمد الشربيني وأخرون
٢٥٠	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر ٢٠١٣	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق، د. محمد حسن توفيق
٢٥١	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير ٢٠١٤	د. حسام الدين نجاتى	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
٢٥٢	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب	
٢٥٣	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر ٢٠١٤	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. مصطفى أحمد مصطفى وأخرون
٢٥٤	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر ٢٠١٤	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٥٥	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر ٢٠١٤	د.منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار، د. أحمد فرحات وأخرون
٢٥٦	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١	يناير ٢٠١٥	د.حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. عبد الفتاح حسين وأخرون
٢٥٧	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل ٢٠١٥	د.محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون
٢٥٨	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو ٢٠١٥	د.ايمان احمد الشربيني	
٢٥٩	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو ٢٠١٥	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٦٠	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس ٢٠١٥	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
٢٦١	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر ٢٠١٥	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
٢٦٢	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٦٣	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر	ابريل ٢٠١٦	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال، د.

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	محافظة الأقصر			محمود عبد العزيز عليوه وأخرون
٢٦٤	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل ٢٠١٦	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٦٥	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (٢٠١٦ – ٢٠٣٠)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
٢٦٦	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو ٢٠١٦	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وأخرون
٢٦٧	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
٢٦٨	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٥/ ٢٠٣٠	يوليو ٢٠١٦	د. ماجد خشبة	د. على نصار، د. هدى النمر وأخرون
٢٦٩	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو ٢٠١٦	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين، د. أمل زكريا
٢٧٠	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس٢٠١٦	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود، د. أحمد عبد العزيز البقلى وأخرون
٢٧١	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس٢٠١٦	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وأخرون
٢٧٢	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس٢٠١٦	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وأخرون
٢٧٣	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس٢٠١٦	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٧٤	كفاءة الاستثمار العام فى مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر٢٠١٦	د.أمل زكريا	د. هدى صالح النمر، د. هبة صالح مغيب وأخرون
٢٧٥	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر٢٠١٦	د.إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. زلفى شمبى وأخرون
٢٧٦	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة	يوليو٢٠١٧	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د.

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	ودورها فى دعم الاقتصاد القومى			مها الشال وأخرون
٢٧٧	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو٢٠١٧	د.علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٧٨	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو٢٠١٧	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر ، د. سهير أبو العينين وأخرون
٢٧٩	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس٢٠١٧	د.هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٨٠	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس٢٠١٧	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محرم صالح الحداد وأخرون
٢٨١	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	د.حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. نجوان سعد الدين وأخرون
٢٨٢	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر٢٠١٧	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وأخرون
٢٨٣	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر ٢٠١٧	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب، د. فادية عبد السلام
٢٨٤	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر٢٠١٧	د. حسام نجاتى	د. سحر البهائي، د. حنان رجائي وأخرون
٢٨٥	ص ناعة الرخام فى مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر٢٠١٧	د إيمان أحمد الشؤبينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. محمد نصر فريد وأخرون
٢٨٦	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر ٢٠١٧	د.محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
٢٨٧	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	ديسمبر٢٠١٧	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد العزيز البقلي
٢٨٨	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو٢٠١٨	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
٢٨٩	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو٢٠١٨	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار، د. هبة جمال الدين وأخرون
٢٩٠	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو٢٠١٨	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وأخرون
٢٩١	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو٢٠١٨	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار، د. محمود عبد الحى صلاح وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
٢٩٢	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو ٢٠١٨	د محرم الحداد	د. اجلال راتب، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
٢٩٣	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو ٢٠١٨	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
٢٩٤	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى ١٨-٣٥ سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس٢٠١٨	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
٢٩٥	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر٢٠١٨	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وأخرون
٢٩٦	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر٢٠١٨	د.نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وأخرون
٢٩٧	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام ٢٠٠٣مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر٢٠١٨	د.حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي، د. أحمد عاشور وأخرون
٢٩٨	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أسبتمبر ٢٠١٨	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وأخرون
٢٩٩	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر ٢٠١٨	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع، د. مجدى خليفة وأخرون
٣٠٠	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر ٢٠١٨	د. إيمان الشربينى	د. زلفى شلبى، د. محمد حسن توفيق وأخرون
٣٠١	دور العناقيد الصناعية فى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير٢٠١٩	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني، د. سمير عريقات وأخرون
٣٠٢	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو ٢٠١٩	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلى، د. زينب محمد نبيل الصادى وأخرون
٣٠٣	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو ٢٠١٩	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير ابو العيين ، د. أحمد ناصر وأخرون
٣٠٤	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو ٢٠١٩	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وأخرون
٣٠٥	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس٢٠١٩	د. محرم الحداد	
٣٠٦	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس٢٠١٩	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحى، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
٣٠٧	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف أمم المتحدة للتنمية	أغسطس٢٠١٩	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سيمان، د. علا عاطف وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المستدامة ٢٠٣٠ – حالة مصر			
٣٠٨	تطوير التعليم الأساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر ٢٠١٩	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وأخرون
٣٠٩	النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال ٢٠٠٦-٢٠١٧	سبتمبر ٢٠١٩	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وأخرون
٣١٠	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة فى مصر	أكتوبر ٢٠١٩	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا، د. محمد ماجد خشبة وأخرون
٣١١	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس ٢٠٢٠	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د.بركات أحمد الفرا وأخرون

Abstract

Opportunities and Fields of African-Egyptian Agricultural Cooperation and Mechanisms of Activation

The current study aims to explore and monitor the most important productive, commercial and service opportunities and fields for Egyptian agricultural cooperation with some African countries. The study also seeks to offer a set of mechanisms and approaches for decision-makers and policy makers to activate cooperation areas.

In order to achieve the study objectives, the analytical method was adopted, and the study reached a group of African countries with priority for Egyptian agricultural investment, namely: Zambia, Ghana, Burkina Faso, Kenya, Ethiopia, Uganda, Tanzania, Angola, Ivory Coast, Rwanda, Mozambique, and Sudan.

The study reviewed agricultural activities in the aforementioned countries, and opportunities and fields of Egyptian agricultural cooperation and investment were identified for both the private and governmental sectors, with reference to the most important investment incentives in those countries.

In order to enhance this cooperation, the study proposed a number of mechanisms, including:

- The Egyptian-African cooperation in the field of agriculture must be within the framework of a national strategy for cooperation with African countries that includes economic, social, political and security fields.
- Working to establish an Egyptian agricultural investment center to serve investors in Africa, through Ministry of Agriculture and Land Reclamation, to be in charge of providing a base of information and data, and preparing a map and a guide for agricultural investment for the most attractive African countries to agricultural investments.
- Providing opportunities to enhance the partnership between the government and the private sector in planning and implementing agricultural investment projects in African countries.
- Spreading the logistic and marketing services, and working to complete the system of establishing logistic centers in African countries with greater agricultural opportunities for cooperation with Egypt, and encouraging the Egyptian private sector to establish marketing and mediation companies between Egypt and African countries.
- Supporting the Egyptian-African trade exchange by working to open the Egyptian market to African products, by granting them preferential treatment and easing restrictions on imports from them, and working to deploy trade representation offices in African countries, especially in the Nile Basin countries, in order to increase the volume of trade between Egypt and those countries.
- Supporting investment in infrastructure projects in African countries, the most important of which are roads, transport by land and sea, and agricultural marketing facilities.
- Providing opportunities for financing Egyptian investments in Africa by establishing an Egyptian sovereign fund for finance in Africa in cooperation with the African Development Bank, while asking financial, regional and international institutions through the African Union to provide innovative mechanisms and bank facilities to support investment and trade in the agricultural sector in African countries.

Key words:

Importance of Africa to Egypt - Agriculture in Africa - Egyptian-African agricultural cooperation - Mechanisms to enhance cooperation.

رقم الايداع: ٢٠٢٠/١١٢٠٨

ISBN: 978-977-6641-57-0